جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة

الموضوع:

دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)

من إعداد الطالبة : **تحت إشراف الأستاذ :**

- خديجة حساين دواجي **- مصطفى بن عامر**

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ : حميد باشوش.....رئيسا

الأستاذ: مصطفى بن عامر.....مقررا

الأستاذ: سيف الدين بوزاهر.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2014/ 2015

إهـــداء

إلى الأسرة الغالية ، إلى والدي العزيزان أطال الله في

عمركما إلى أختي و أخي الغاليان

إلى كل الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا

العمل إلى النور

إلى الذين رفعوا من معنوياتي و لو بكلمة

إليكم جميعا

خديجة حساين دواجي

شكر و تقدير

قال الله تعالى :

﴿ رب اوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و ان أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾

سورة النمل الآية : 19

"الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجال وجهك وعظيم سلطانك ، اللهم لك الحمد حتى ترضى و إذا رضيت، و بعد الرضى، اللهم لك الحمد على التيسير و التسهيل و التوفيق على إتمام هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى عائلتي التي لا طالما كانت سندا لي في الحياة و دافعا لي في التقدم ، كما لا أنسى فائق العرفان والإمتنان و التقدير إلى أستاذي الفاضل بن عامر مصطفى عرفانا مني بجميله وشكرا على قبوله الإشراف و حرصه على أن يكون هذا العمل في أحسن صورة، من خلال توجيهاته القيمة و تصحيحاته الدقيقة ، مما سمح بتجنب الكثير من الأخطاء ، و على النصائح و توجيهات القيمة فجزاك الله كل خير.

دون أن أنسى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشت هذا العمل" .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	IIV
مقدمة عامة	(أ – و)
الفصل الأول: البرامج التنموية بالجزائر مع بداية الألفية الثالثة	07
تمهيد	08
المبحث الأول : مؤشرات التوازن الداخلي قبل تطبيق برامج التنمية بالجزائر	09
المطلب الأول :وضعية النمو الإقتصادي	09
المطلب الثاني :إرتفاع معدل البطالة	12
المطلب الثالث :التضخم ومعدلات الفائدة	14
المطلب الرابع : توازن الميزانية العامة	17
المبحث الثاني : مؤشرات التوازن الخارجي قبل تطبيق برامج التنمية بالجزائر	19
المطلب الأول :الميزان التجاري و ميزان المدفوعات	19
المطلب الثاني :سعر الصرف	21
المطلب الثالث :إحتياطي الصرف ة الدين الخارجي	22
المبحث الثالث :محتوى البرامج التنموية خلال الفترة (2001–2014)	24
المطلب الأول :برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)	24
المطلب الثاني البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005–2009)	29
المطلب الثالث :برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010–2014)	34
المطلب الرابع : المخطط الخماسي (2015–2019)	37
خلاصة	40
الفصل الثاني: تحليل وضعية سوق العمل بالجزائر	41
تمهيد	42
المبحث الأول: واقع سوق العمل بالجزائر	43
المطلب الأول: جانب العرض	43
1–معدل النمو السكاني	43

2-زيادة مساهمة المراة في سوق العمل	46
3-انتشار التعليم	47
المطلب الثاني : جانب الطلب	48
1-القطاعين العام و الخاص	48
2- لقطاعات حسب الأنشطة الإقتصادية	50
المطلب الثالث : البطالة في الجزائر	52
1- تعريف البطالة وأنواعها	52
2-خصائص البطالة في الجزائر	54
3-تطور معدلات البطالة في الجزائر	55
المطلب الرابع : العمالة في الجزائر	58
المبحث الثاني : خصائص سوق العمل في الجزائر	61
المطلب الأول : الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر	62
1-القانون العام الأساسي للعامل	62
2- تطور الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر	63
المطلب الثاني : هيكل سوق العمل بالجزائر	64
1- سوق العمل غير الرسمي	65
2- سوق العمل الرسمي	68
المطلب الثالث :جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل	70
المبحث الثالث: سياسات و آليات التشغيل و مكافحة البطالة بالجزائر	72
المطلب الأول : السياسة القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية	75
1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"	75
2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"	77
3- الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر"ANGEM"	78
4- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار"ANDI"	79
المطلب الثاني : السياسة القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور	81
1- الوكالة الوطنية للتشغيل "ANEM"	81
2- وكالة التنمية الإجتماعية "ADS"	82
خلاصة	88
الفصل الثالث: أثر البرامج التنموية على العمالة بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)	89

تمهيد	90
المبحث الأول : نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	91
المطلب الأول:أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي(2001-2004)	91
المطلب الثاني: أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على نسبة نمو العمالة (2001-2004)	95
المبحث الثاني: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)	98
المطلب الأول: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي (2005-2009)	98
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي على نسبة نمو العمالة (2005-2009)	101
المبحث الثالث: نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)	105
المطلب الأول: أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على معدل النمو الإقتصادي(2010-2014)	106
المطلب الثاني: أثر برنامج توطيد النمو الإقتصادي على نسبة نمو العمالة (2010-2014)	108
خلاصة	111
خاتمة عامة	112
قائمة المراجع	117
قائمة الملاحق	

تعد مسألة العمالة الهاجس الأول الذي يهدد الإستقرار الإقتصادي وكذا السياسي لكل بلد، بغض النظر عن الإتجاه أو الإيديولوجية السائدة والمعتمدة في أي نظام اقتصادي، إذ كانت ولا تزال الإطار المعتمد لتحديد إستراتيجيات التنمية لكل بلد، إذ تحتل سياسات التشغيل بمختلف آلياتها وبرامجها أولوية كل بلد، بإعتبارها الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لاسيما في البلدان النامية لأنها باتت مرتبطة بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسا من خلال زيادة مستوى ألعمالة و خفض معدلات البطالة .

ففي الجزائر إرتبطت إشكالية ألعمالة بإستراتيجية التنمية الإقتصادية ألتي إعتمدتها الدولة منذ الإستقلال، ولما كانت هذه السياسات المنتهجة يطغى عليها الجانب الإجتماعي بغض النظر عن المنهج الإقتصادي، فقد اتسمت في ظل الإقتصاد الموجه بالإنتعاش ذلك أن المنهج الإشتراكي أنذاك اقتضى توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، غير أن هذه سياسة سرعان ما أظهرت سلبياتها خاصة في أواخر الثمانينيات، لا سيما بإنتقال الدولة إلى إقتصاد السوق .

وبالرجوع إلى منتصف الثمانينيات وبعد الأزمة البترول التي جاءت جراء الإنهيار الحر لأسعار البترول، تعرض الإقتصاد الوطني إلى عدة إختلالات نتيجة إعتماد الدولة على عنصر واحد للتصدير، فإنخفض النشاط التنموي تقلصت المداخيل، وعرفت مستويات البطالة نسبا مرتفعة، فعجزت غالبية المؤسسات العمومية عن توفير مناصب عمل جديدة .

مع بداية التسعينيات و نظرا لتفاقم المشكلة الإقتصادية من جهة والأزمة الأمنية من جهة أخرى، كان من الضروري على السلطات أنذاك إعادة النظر في سياستها الإقتصادية المتبعة سابقا وبالتالي سارعت الحكومة في الشروع في إصلاحات إقتصادية ودخلت بذلك الجزائر في إصلاحات

هيكلية مع صندوق النقد الدولي، ولقد أسفرت هذه الأخيرة عن إختلالات كبيرة في مجال سوق العمل جراء التسريح الجماعي للعمال نتيجة الإصلاحات الهيكلة التي أجبرت المؤسسات العمومية على تسريح عدد كبير من العمال (تسريح أكثر من 500000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة خلال الفترة (1993 – 1998).

كما شهدت فترة منتصف التسعينيات تحسن في أداء الإقصاد الوطني وهذا راجع الى إتباع الجزائر إلى إرشادات صندوق النقد الدولي من جهة، والتحسن النسبي في أداء قطاع المحروقات سنة 1996 من جهة أخرى، ذلك نتيجة زيادة الكمية المنتجة وارتفاع أسعار النفط، مما سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية معتبرة، وفي ظل وفرة المداخيل المحققة نتيجة التحسن المستمر لأسعار البترول سطرت الجزائر جملة من البرامج التنموية مع مطلع الألفية الثالثة كان أولها " برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)، ليليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، فبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، قررت الحكومة مواصلة المسيرة التنموية من خلال برنامج توطيد النمو (2010–2014)، وحاليا تشرع الجزائر في تطبيق البرنامج الخماسي (2015–2019).

الإشكالية الرئيسية :

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت البرامج التنموية المتبعة ابتداء من 2001 الى غاية 2014 على تطور نسب العمالة في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مضمون البرامج التنموية في الجزائر في الفترة (2001-2014) ؟

- ماهو واقع سوق العمل في الجزائر ؟

- فيما تتمثل آليات التشغيل والقضاء على البطالة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية؟

- كيف أثرت هذه البرامج التنموية على نسب العمالة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

الهدف من طرح هذه الإشكالية يجعلنا نتطرق إلى فرضية مفادها :

إعتماد الدولة على إنتهاج جملة من البرامج التنموية كان مفادها المساهمة في تقليص حجم البطالة وزيادة نسبة العمالة .

وتندرج ضمن هذه الفرضية جملة من ألفرضيات الجزئية أهمها :

- يعد إرتفاع البطالة في الجزائر انعكاسا للتوجه التنموي نحو إقتصاد السوق .

- البرامج التنموية تضمن مجموعة من المشاريع تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي والتقليل من حدة البطالة .

- البرامج التنموية في الفترة (2001-2014) ساهمت في زيادة نسب العمالة بالجزائر .

الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى:** كتاب بعنوان " **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**" ، للكاتب " مدني بن شهرة "، حيث تناول الكتاب سياسة التشغيل في الجزائر في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي، من خلال تتبع نماذج الإصلاح الإقتصادي المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

– **الدراسة الثانية :** أطروحة دكتوراه بعنوان "**إختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر من (1990 – 2004)**" ، للباحثة "سعدية قصاب "، حيث تناول هذا الموضوع سياسة التشغيل في الجزائر من خلال تفسيرها لظاهرة البطالة .

– **الدراسة الثالثة:** مذكرة ماجستير بعنوان "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004) مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل للفترة (2005 – 2009)** "، للباحث " فارس شلالي " حيث تناول هذا الموضوع مشكلة البطالة و كيف سعت الحكومة إلى التخفيف من حدتها من خلال سياسات التشغيل .

– **الدراسة الرابعة:** مذكرة ماجستير بعنوان " **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية (2001 – 2012)**"، للباحث" رابح قميحة "، حيث يتناول هذا الموضوع سياسات التشغيل في الجزائر في إطار البرامج التنموية وكيف أثرت هذه الأخيرة على مستويات التشغيل .

– **الدراسة الخامسة :** مذكرة ماجستير بعنوان " **أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**"، للباحث" سليم عقون "، حيث يتناول هذا الموضوع جميع المتغيرات الإقتصادية التي كان لها أثر كبير على معدل البطالة من خلال الدراسة القياسية.

إطار الدراسة :

تمت هذه الدراسة على حالة الجزائر، محاولة لتسليط الضوء على تطور نسب العمالة من خلال تطبيق البرامج التنموية في الفترة (2001 – 2014)، إعتبارا أن سنة 2001 كانت البداية لإنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي حتى سنة 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة

(2005 – 2009)، وبرنامج توطيد النمو طيلة الفترة (2010 – 2014)، كما أن الجزائر تشرع في تنفيذ البرنامج الخماسي آخرفي الفترة (2015 – 2019) .

أهداف الدراسة :

– إبراز الأهمية التي توليها الدولة للعمالة منخلال تطبيق البرامج التنموية في (2001–2014).

– تحليل وضعية سوق العمل في الجزائر .

– الوقوف على وضعية العمالة في الجزائر في ظل تطبيق برامج التنمية .

أهمية الدراسة :

تسليط الضوء على مشكلة البطالة، التي تهدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي لأي دولة، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، وإظهار التجربة الجزائرية في القضاء على البطالة من خلال استثمارات ضخمة في شكل برامج تنموية .

صعوبات الدراسة:

إختلاف المعطيات والمؤشرات في التقارير من نفس المصدر من سنة إلى أخرى وكذا التأخر في صدور التقارير الوطنية والمؤشرات الإقتصادية .

تقسيمات الدراسة :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، تمثل الفصل الأول في بداية الألفية الثالثة من خلال تطبيق برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، والأوضاع الإقتصادية التي سبقت تطبيق البرامج التنموية، كما خصص الفصل الثاني خصص لدراسة

وتحليل وضعية سوق العمل في الجزائر من خلال تحليل قوى العرض والطلب، البطالة والعمالة، وكذا التشريعات المنظمة له، كما تم التعرف على هيكله وأهم آليات التشغيل ومكافحة البطالة المطبقة في الجزائر، بعدها الالفصل الثالث الذي خصص لتحليل أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الإقتصادي ونسبة نمو العمالة من خلال تحليل نتائج البرامج التنموية في الفترة (2001-2014).

تمهيد :

عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من قرن العشرين ، والتي تعتبر نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية الأجواء إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي هذه المساعدات جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط، استمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات، حيث سمح التحسن في وضعية المالية الذي عرفت الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في نحو السياسة الاقتصادية المتبعة إلى التوسع في الإنفاق العام .

حيث أنه مع التزايد في مؤشرات الإيجابية حول الوضعية المالية والاقتصادية للجزائر تم إقرار برامج التنمية والتي تقوم على عدة محاور أساسية، البرنامج الأول دعم الإنعاش الاقتصاد يمتد طول الفترة (2001-2004)، البرنامج الثاني البرنامج التكميلي لدعم النمو يمتد على طول الفترة (2005-2009)، البرنامج الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي، ومع استمرار المؤتمرات الإيجابية حول الوضعية المالية والاقتصادية ثم إقرار البرنامج الرابع البرنامج الخماسي على طول الفترة (2014-2019).

ولمعرفة محتوى البرامج التنموية بالجزائر في الفترة (2001-2014)، من خلال هذه الدراسة، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: مؤشرات التوازن الداخلي قبل تطبيق البرامج التنموية بالجزائر.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي قبل تطبيق البرامج التنموية بالجزائر.

المبحث الثالث: محتوى البرامج التنموية بالجزائر(2001-2014).

المبحث الأول : مؤشرات التوازن الداخلي قبل تطبيق البرامج التنموية بالجزائر

بعد ازمة 1989 وانهيار أسعار البترول، عرفت الجزائر اوضاع إقتصادية جد صعبة خلال فترة التسعينيات، والتي صاحبها عجز في ميزان المدفوعات طيلة الفترة مما إنعكس سلبا على مؤشرات التوازن الداخلي للإقتصاد الوطني وكان هذا تزامنا مع تطبيق برامج صندوق النقد الدولي، والذي كان يهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

المطلب الأول : وضعية النمو الإقتصادي

عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الانعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة، وذلك راجع أساسا إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995-2000) بـ 3.2%، وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتاحة، وعرفت معدلات النمو الاقتصادي انخفاضا حادا 1997 إلى مستوى 1.1% ثم شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 1998 وصل إلى 5.1% ثم عاد لانخفاض مجددا سنة 1999 وعام 2000 ، إلى مستوى3.2% و 2.2% على التوالي[1].

[1] كريم بودخدخ ، "**أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي براهيم، الجزائر، (2010/2009)، ص 181.

الشكل رقم (01): نموذج الناتج المحلي الحقيق في الجزائر في الفترة (1995-2001)

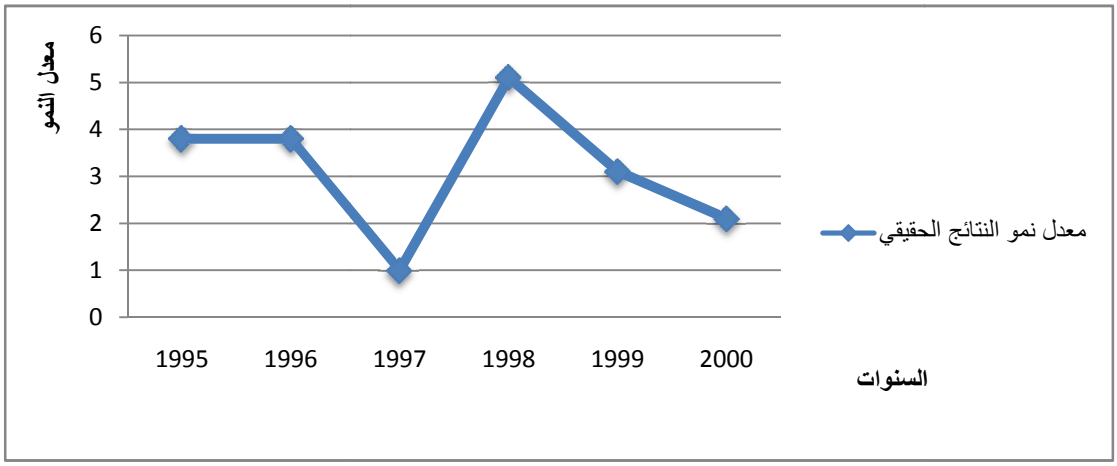

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ومن أسباب ذلك التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الاستثمار الخاص والعام في الجزائر في فترة (1995-2000)

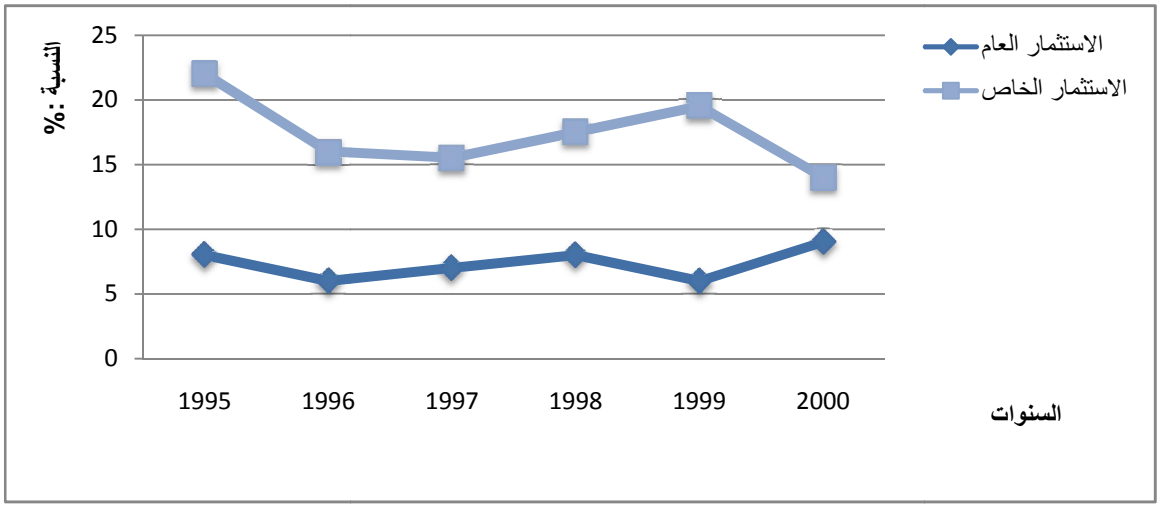

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات، "**تقرير البنك الدولي**" ، رقم 36270، 2007.

لقد تميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة والتي تبرز في ارتفاع قيمة "معامل رأس المال الحدي"، والذي يعني ما يستلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من منتج ما إلى ما يقارب 95%، و المعلوم أنه كلما كان معامل رأس المال الحدي مرتفقا كلما دل ذلك على كفاءة رأس المال [1].

كما أثرت الأزمة المالية والاقتصادية 1986 على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1997-1999) سجلت نسبة 0.5% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي مما دفع بالحكومة إلى تطبيق سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي [2].

الجدول رقم(01): مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1993-2000).

السنة / المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي {مليار دولار أمريكي}	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نصيب الفرد من ناتج {دولار أمريكي}	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1930	1789

المصدر: راضية أسمهان خزازة و حدة عطا الله، "**انعكاسات سياسية الانتعاش الاقتصادي في (2001-2014) على التشغيل والبطالة في الجزائر**" ، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول "سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والانتعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) "، جامعة آكلي محمد أولحاج ،البويرة ، 2014 ، ص 7.

[1] مرجع سبق ذكره ، ص 182.

[2] راضية أسمهان خزاز و حدة عطا الله ،"**انعكاسات سياسة الانتعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل و البطالة في الجزائر**" ، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول "سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والانتعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) "، جامعة آكلي محمد أولحاج ،البويرة ،2014 ،ص 7.

من خلال معطيات الجدول يمكن ملاحظة أن تطور الناتج المحلي الإجمالي كان إبتداءا من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 و هذا راجع إلى التطور الذي شهدته أسعار البترول طيلة الفترة (1996-2000).

المطلب الثاني : إرتفاع معدل البطالة

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية لذا حاولت الحكومة المتعاقبة منذ الاستقلال محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات ، اختلفت باختلاق الظروف الاقتصادية و السياسة للبلاد.

فارتفاع نسبة البطالة تزايد مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7% سنة 1985، إلى 21.4% سنة 1987 ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989، حيث وصل المعدل إلى 18.1% ابتدءا من 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29.8% سنة 2000 [1]، هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع معدل نمو القوى العاملة خاصة الذين تزيد أعمارهم عن 15سنة نتيجة لزيادة النمو السكاني، إذ بلغ هذا الأخير 1.97% خلال الفترة (1990-2000)[2] .

الجدول رقم(02): تطور معدل البطالة في الجزائر (1995-2000) (الوحدة:%)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر: كريم بودخدج ، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

[1] راضية أسمهان خزاز و حدة عطا الله ، مرجع سيق ذكره ، ص 8.

[2] عبد العزيز طيبة ومحمد تقروت ،**"انعكاسات برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي على بطالة في الجزائر"**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني ثالث حول " سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والانتعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)" ، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة ، 2014 ، ص 4.

ونتيجة لانخفاض عنصر العمل كما رأينا سابقا فان مرونة العمالة في قطاع خارج المحروقات ترتفع بشكل كبير بحيث أن الارتفاع في حجم الناتج في قطاع غير المحروقات بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة حجم العمالة في كل القطاعات بـ 0.9% (باستثناء العمالة في القطاع المنزلي).

الشكل رقم(03): نمو العمالة حسب القطاعات (1995-2000)

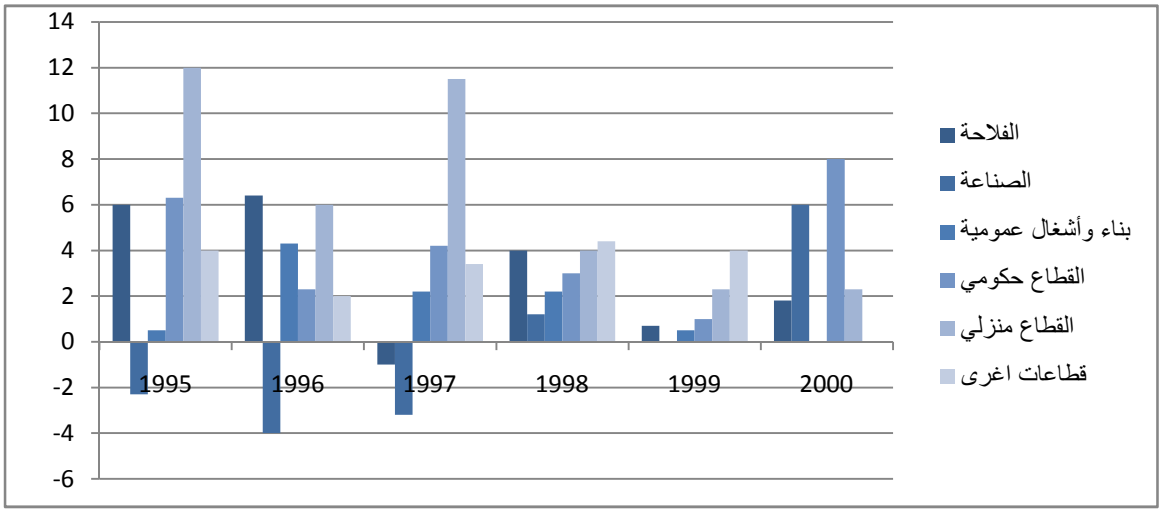

المصدر:كريم بودخدخ , مرجع سبق ذكره , ص188.

يبين لنا الشكل سابق أن حجم العمالة خلال (1995-2000) يتركز بشكل كبي في قطاع المنزلي ونسبة أقل في قطاع الفلاحة، في حين أن نمو العمالة في قطاع الصناعة سجل معدلات سالبة طوال سنوات 1995، 1996 و1997[1].

إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح الهيكلي، وما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية ،وتطبيقها لعمليات إعادة هيكلة المالية

[1] كريم بودخدخ ،مرجع سبق ذكره ، ص 188.

والقانونية ثم تنفيذها للخاصمة صاحبة تغير في الموارد المالية للدولة ،حيث أدت تلك العمليات إلى تخفض عجز الميزانية والانتقال التدريجي نحو القيم الموحية [1].

كما انتقل الرصيد من 100.6- مليار دج سنة 1993 إلى 398.8- مليار دج بقيم سالبة سنة 2000، وذلك بسبب تقليص النفقات الخاصة بالرواتب والأجور في التوظيف العمومي وكذا التحويلات الجارية من 42% إلى 40% ومن 39% إلى 30% من ميزانية التسيير خلال الفترة (1993-1998) على التوالي ، نتيجة حل العديد من المؤسسات وخصخصتها بالنسبة للأولى ورفع دعمها عن السلع الأساسية بالنسبة للثانية [2].

المطلب الثالث:التضخم و معدلات الفائدة

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة (1995-2000) انخفاضا واضحا، حيث أنه وبعد أن قدرت بـ 29.8 % سنة 1995 انخفضت مع تتابع السنوات لتصل إلى 0.3 سنة 2000، وذلك يعتبر نتائج السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة، كما أن زيادة الواردات خلال هذه الفترة ساهم إلى حد ما في انخفاض معدلات التضخم من خلال امتصاصها لنسبة من الزيادة في الطلب المحلي.

[1] سيد أحمد كبداني،"**أثر نمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالأصول العربة :دراسة تحليلية قياسية**"، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة ابوكر بلقايد، تلمسان،ص 233.

[2] علي بطاهر،" **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، ص 194.

و الشكل الموالي يوضح لنا تطور معدلات التضخم طيلة الفترة (1995-2000):

الشـــــكل رقـــــم(04): تطـــور معـــدلات التضـــخم فـــي الجزائـــر (1995-2000).

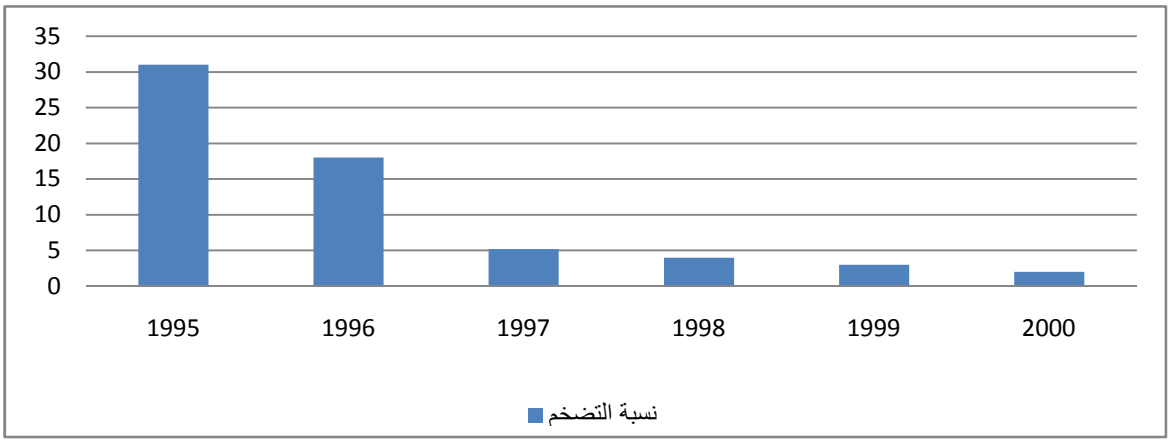

المصدر:كريم بودخدخ , مرجع سبق ذكره, ص 189.

من خلال شكل السابق نلاحظ أن معدلات التضخم خلال فترة (1995-1996) عرفت ارتفاعا كبيرا ، لتنخفض تدريجيا إبتداءا من سنة 1997 إلى غاية 2000، ويرجع اتجاه معدلات التضخم إلى الانخفاض هو محاولة جذب الاستثمارات[1] .

و الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993-1999):

الجدول رقم(03): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993-1999) (الوحدة:%)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة التضخم	25.9	31.7	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5	2.5

المصدر :رابح قميحة، "**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية(2001-2012)**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ملود معمري، تيزي وزو، 2013، ص71.

سجلت معدلات التضخم ذروتها ابتداءً من سنة 1992 أين وصلت إلى 31.7% ويرجع ذلك إلى نهاية سبتمبر 1991 شهدت تخفيضاً لقيمة الدينار الجزائري، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد

[1] كريم ودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 188، 189.

18.5 دج سنة 1991 بعد أن كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دج سنة 1990، وكان ذلك نتيجة الإصلاحات التي مست المنظومة المالية نتيجة الإصلاحات المتخذة من قبل الحكومة[1].

كما شهدت ذات الفترة زيادة في الاستهلاك الحكومي ما دفع الدولة إلى ارتفاع معدل الخصم، إلا أن هذه المعدلات عرفت تحسنا، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر من خلال السياسات الميزانية والنقدية، حيث أن اتفاقية النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 كان من بين بنودها تحديد اللجوء إلى الإصدار النقدي، وهذا ما ساعد على انخفاض معدل التضخم، إذا بلغت نسبة التضخم سنة 1995، 29.8% لتشهد انخفاضاً ملحوظاً أي وصلت إلى 2.6% سنة 1999[2].

المطلب الرابع :توازن الميزانية العامة

يهدف إدخال الإصلاحات الضريبية على المنظومة الاقتصادية إلى انتعاش الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والتي تضمن أربعة معدلات يطبق على قائمة معنية من منتجات، إلا أن قانون المالية لسنة 1995 قام بإلغاء المعدل المضاف (40%)، كما تم تعديل المعدل المنخفض إلى 14% في قانون المالية لعام 1997، بينما في سنة 2001 تم إعادة هيكلية معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح يشمل معدلين فقط المعدل المنخفض بـ 7% والعادي بـ 17%.

[1] مدني بن شهرة ، "**الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الجامعة الجزائر، 2009، ص ص 134، 135.
[2] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، 2013 ، ص 71.

أما في إطار تطوير النفقات العمومية فنلاحظ:

– انخفاظ نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلي حيث انتقلت النفقات من 33.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 31.5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998، فإن أخذنا بعين الاعتبار تخفيض العملة الوطنية وتأثيرها على الأسعار فإن الانخفاض الفعلي لنفقات التسيير العمومية بقدر 10.5% خلال الفترة الممتدة بين(1993–1998) .

– انخفاظ نفقات التحويل الجارية فبعدما كانت تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993، أصبحت تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998، حيث قامت الدولة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع مثل القمح، الزيت، السكر، البروبان ...الخ[1].

شهدت الميزانية العامة على طول الفترة(1995–2000) متوسط فائض قدر بـ 1.5% من الناتج المحلي بالغاً أعلى مستوى له سنة 2000 وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 1999 بعد الارتفاع الكبير الذي سجله سعر النفط الجزائري سنة 2000 بنسبة 59.2% مقارنة بسعره سنة 1999 [2].

وهو ما يعكس إلى حد كبير التقارب المسجل بين الإيرادات والنفقات إبان تلك الفترة، فقد قدرت الإرادات في نفس الفترة بـ 31.8% من الناتج المحلي، في حين أن النفقات بلغت 30.2% رهنا كان في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي كان يهدف في الأساس إلى إعادة التوازن إلى الميزانية العامة[3].

[1] علي بطاهر، مرجع سيق ذكره ، ص ص 191، 193.
[2] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.
[3] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

الجدول رقم(04): الإيرادات والنفقات العامة، توازن الميزانية وسعر النفط الجزائري (1995-2000)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات	30.0	32.1	33.4	27.4	29.4	38.5
النفقات	31.4	29.2	31.0	31.2	29.9	28.8
توازن الميزانية	1.4-	2.9	2.4	3.8-	0.5-	9.7
سعر النفط الجزائري	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5

المصدر: كريم بودخدخ ،مرجع سبق ذكره، ص 190.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن النفقات مرتبطة بالإيرادات فكلما ارتفعت أسعار النفط إرتفعت الأيرادات و بالتالي زيادة في النفقات [1].

المبحث الثاني : وضعية مؤشرات التوازن الخارجي قبل تطبيق البرامج التنموية بالجزائر

شهدت مرحلة منتصف التسعينيات إرتفاعا ملحوظا في أسعار المحروقات الذي حقق إيرادات جد معتبرة خلال تلك الفترة مما إنعكس إيجابا على مؤشرات التوازن الخارجي من خلال، إرتفاع في قيمة إحتياطي الصرف على طول الفترة (1996-2000)، وإنخفاض في قيمة الديون الخارجية وبشكل متواصل [2].

المطلب الاول : الميزان التجاري وميزان المدفوعات

في الوقت الذي سجلت فيه الميزانية العامة فائضاً متوسطاً قدره 15% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان سالباً في سنة 1999، وذلك نتيجة ارتباط الإيرادات بقطاع المحروقات التي

[1] سيد أحمد كبداني ، ورجع سبق ذكره ، ص 234.
[2] نفس المرجع ، ص 234.

ترتبط بدورها بسعر النفط الجزائري، حيث أن تحسنه سنة 2000 أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة مقابل الحد من النفقات العامة التي أدت في مرحلة السابقة إلى عجز متتابع لرصيد الميزانية، وهو الأمر الذي انعكس على وضعية رصيد الميزان التجاري الذي انتعش بدوره بـ 12.3 مليار دولار، وأدى إلى تحسن رصيد الميزان المدفوعات بـ 7.8 مليار دولار، بعدما عرفت هذا الأخير معدلات سالبة بسبب عجز رصيد حساب رأس المال، وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات واضحة على تمويل التشغيل، فأدى إلى تقليص نفقات الرواتب والأجور، بتسريع العمال وغلق المؤسسات [1].

الجدول رقم(05): رصيد الميزانية والميزان التجاري والميزان المدفوعات (الوحدة: مليار دولار)

السنوات / رصيد	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزانية (% من GDP)	−1.4	2.9	2.4	−3.8	−0.5	9.7
الميزان التجاري (مليار دولار)	−	+4.16	+5.69	+1.51	+3.63	+12.34
ميزان المدفوعات(مليار دولار)	−	−2.09	+1.16	−1.74	−2.38	+7.58

المصدر : كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 190، 191.

لعل أهم الأسباب التي تعود للقيم موجبة لرصيد الميزان التجاري هو التذبذب في الواردات من جهة بفعل تراجع الطلب الاستهلاكي العائلي والوسيط، الأول بسب ارتفاع الأسعار ورفع الدعم وضعف المداخل، وأما بالنسبة بالثاني فهو راجع إلى تقليص إعانات، الدولة للوحدات الإنتاجية، ومشاكل تموينها

[1] نفس المرجع ، ص 234.

وتمويل الاستثمارات فيها، التي انخفضت بدورها بفعل الأوضاع الأمنية المتدهورة، على الرغم من اتجاه الواردات الخاصة بالسلع الغذائية نحو الارتفاع على حسب التجهيزات الصناعية [1].

ومن جهة أخرى فارتفاع الصادرات خصوصا المحروقات منها (بنسبة تقدر بـ 95%) بفعل ارتفاع سعر النفط إلى فوق السعر المرجعي المتوقع لنجاح برنامج التعديل الهيكل، والذي قدر بـ: 16.15 و 16.45 دولار للبرميل الواحد لسني 1995 و 1996، إذا بلغ متوسطه حوالي 17.58 و 21.7 دولار للسنتين المعنيتين على التوالي[2].

المطلب الثاني: سعر الصرف

هدف برنامج التثبيت لعام 1991 إلى تخفيض نسبة 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وبعبارة أخرى إن تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل 1 دولار أمريكي يعادل 31 دينار جزائري وبالموازنة مع ذلك كان الاتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية [3].

أما في الواقع فإن تخفيض العملة كان أقل مما هو مرغوب، حيث أصبح 1 دولار أمريكي يعادل 22.5 دينار جزائري انطلاقا من سبتمبر 1991، أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك، في سنة 1994 كان الانخفاض الأول في شهر أفريل وقدرت قيمته بـ 50% من قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، الذي انتقل من 24 دينار جزائري إلى 36 دينار وذلك يهدف إيجاد التوازن الداخلي، ليليه التخفيض الثاني في نفس السنة

[1] نفس المرجع ،ص 235 .
[2] نفس المرجع ، ص ، 235.
[3] علي بالطاهر، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

في سبتمبر بـ 41 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي، في نفس السنة وخلال 6 أشهر فقدت العملة الوطنية 70% من قيمتها [1].

الجدول رقم(06): تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1995-2000)

(الوحدة: دينار لكل واحد دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5	75.5

المصدر :كريم بودخدج ،مرجع سبق ذكره ،ص192.

شهدت فترة (1995-2000) ارتفاعا في سعر الصرف بما يقارب 58.6% وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيض قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية وزيادة ميزتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات، وذلك بناءًا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة(1995- 2000)[2].

المطلب الثالث : إحتياطي الصرف و الدين الخارجي

إن تقلبات أسعار النفط وما ترتب عن ذلك من تراجع في مداخل وخسارة الجزائر ثلث عوائدها للنفطية في حدود 3.5 مليار دولار أثرت سنة 1998 على عدة مؤشرات المرتبطة بالمديونية الجزائرية خصوصا تلك المرتبطة بمعدل الديون مقابل قيمة الصادرات وخدمات الديون، فإذا كانت

[1] علي بالطاهر، مرجع سبق ذكره ،ص 188، 189.

[2] كريم بودخدج، مرجع سبق ذكره ، ص ص 191،192.

قيمة الديون متوسطة وبعيدة المدى قد تراجعت قيمة 799 مليون دولار مقارنة بسنة 1997 وإذا كان المعدل الخارجي مقابل الناتج المحلي الخام قد سجل تطورًا محسوساً [1].

حيث بلغ نسبة 64.8% مقابل 66.4% سنة 1997 في حين وصلت نسبة خدمات الديون إلى 47.5% مقابل 30.3% سنة 1997، هذا المعدل المسجل يعد مرتفعاً مقارنة بالسنوات الماضية و مثل المعدلات المسجلة قبل شروع الجزائر في تطبيق اتفاق التمويل المطول أي الموسع مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية وفق هذا الاتفاق .

كما أن احتياطي الصرف انخفض 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999 فضلاً عن تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998 مما أخبر الدولة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية لضبط الموازنة والمحافظة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد كبير من المشاريع وترشيد النفقات في ميزانية بعض المؤسسات والهياكل[2].

[1] مدني بن شهرة ، ورجع سبق ذكره ، ص 134 .

[2] نفس المرجع ، ص 135.

والجدول الموالي يوضح لنا تطور احتياطي الصرف و الدين الخارجي في الفترة (1995–2000) :

الجدول رقم(07): احتياطي الصرف والدين الخارجي (1995–2000) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات / المؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	–	4.2	8.0	6.8	4.4	11.9
ديون طويلة ومتوسطة الأجل	31.3	33.2	31.0	30.2	28.2	25.1
ديون قيصرية الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5.0	5.1	4.5

المصدر :كريم بودخدج، مرجع سبق ذكره، ص 192.

من خلال معطيات الجدول يمكن ملاحظة أن إجمالي المؤشرات كانت إيجابية طيلة الفترة (1995–2000)، و هذا راجع إلى الفوائض النفطية المحققة إبتداءا من سنة 1996، الأمر الذي ساهم و بشكل كبير في تقليص إجمالي الديون الخارجية، و زيادة في احتياطي الصرف طيلة الفترة وبشكل إيجابي [1].

المبحث الثالث: محتوى البرامج التنموية خلال الفترة (2001 – 2014)

شهد الإقتصاد الوطني منتصف التسعينيات ارتفاعا في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ساهم هذا الأخير في تحقيق فوائض مالية جد معتبرة، ساهمت في إنعاش الإقتصاد الوطني وزيادة في قيمة إحتياطي الصرف وكذا تقليص حجم الديون الخارجية، وعليه سطرت الحكومة في هذا الإطار

[1] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 193.

سلسلة برامج تنموية، هدفها تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري خلال فترة التسعينيات [1].

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في شهر أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001–2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ القيمة الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجاً ضخماً قياسياً باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر بـ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعية هذه الأخيرة قصد تنشيط الاقتصاد الوطني [2].

ويضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى كل صندوق التنمية لمناطق الجنوب[3].

ومن أهم أهدافه :

– تنشيط الطلب الكلي.

– دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق، رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة [4].

---

[1] نفس المرجع ، ص 193.

[2] نفس المرجع ، ص 139.

[3] حمزة سيلام و فاتح ولد ربو ،"**فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)(2000–2014)**"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج ، البويرة ، ص 83.

[4] نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 64 .

– تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

– ومما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة [1].

و الجدول الموالي يوضح لنا التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004

الجدول رقم(08): التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004).

(الوحدة:مليارد ج)

سنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع بالنسبة المؤوية
1– أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2– تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3– دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4– دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر 2013، ص 64.

[1] نفس المرجع ، ص 64 .

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي :

استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث استفاد هذا الأخير من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج بـ 210.5 مليار دج من 525 مليار دج أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج[1].

الشكل رقم (05): التوزيع القطاعي لمضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)

(الوحدة:%)

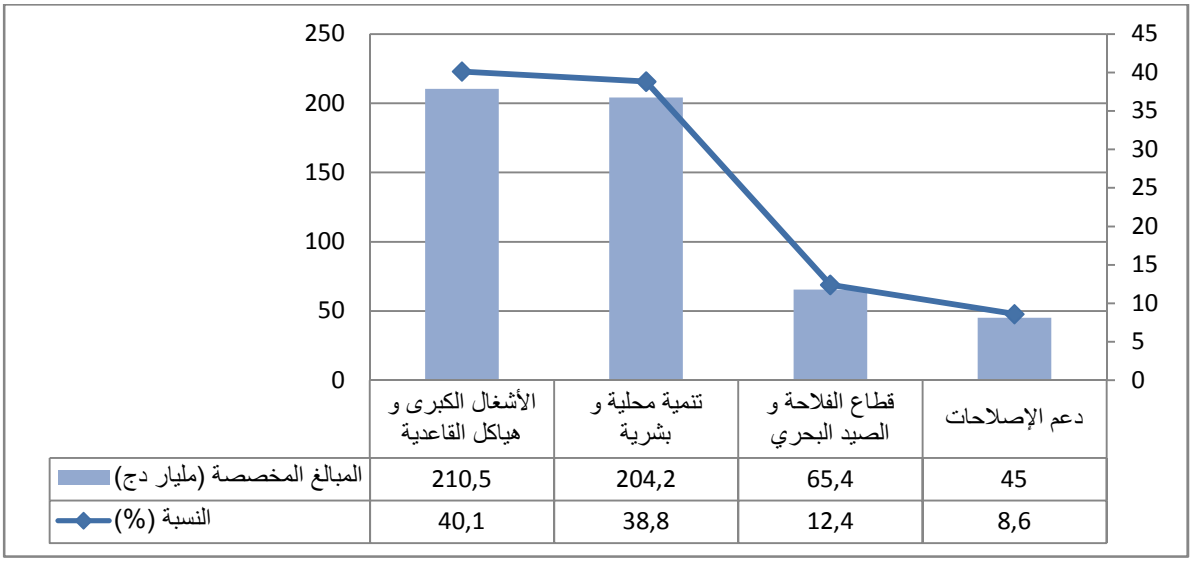

	الأشغال الكبرى و هياكل القاعدية	تنمية محلية و بشرية	قطاع الفلاحة و الصيد البحري	دعم الإصلاحات
المبالغ المخصصة (مليار دج)	210,5	204,2	65,4	45
النسبة (%)	40,1	38,8	12,4	8,6

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

حيث كان يهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل، منها 146000 منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم من إجمالي 850000 منصب عمل كان يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها في الفترة (2001-2004)، استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من ملغ مقدر بـ 204.2 مليار دج ، أي ما

[1] نفس المرجع ، ص 46.

يعادل 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وزع هذا الأخير على ثلاث فروع رئيسية تمثلت في:

– برنامج التنمية المحلية 97 مليار دج ويدفع من هذا الأخير استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 عمل دائم خلال (2001–2004) [1].

– برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة إلى مشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة المالية، من شأنه إضافة 70000 منصب دائم.

أما برنامج تنمية الموارد البشرية خصص له مبلغ 90.2 مليار دج هدفه تحسين المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية، ويتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل[2].

نال قطاع الفلاحة والصيد البحري فنال مبلغا 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبالغ المخصصة هذا راجع إلى استفادة هذا القطاع من برنامج خاص ابتداءً من سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية"، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

و فيما يخص دعم الإصلاحات فقدر بـ 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة [3].

[1] زكريا مسعودي، "**سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**"، مداخلة بالمؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001–2014)، جامعة سطيف 1، 2013، ص 10.

[2] نفس المرجع ، ص 10.

[3] نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12%، 35%، 21.76% من قيمة المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث أن سنة 2004 لم تخص إلا بـ 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9% من حجم المبالغ المرصودة للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري[1].

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

استنادا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي حوالي 38.5 دولار للبرميل، وتحسن والوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم إحتياطات الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004، ونظرًا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً، فإن الحكومة أقرت برنامجاً جديدًا تكميلياً هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد[2].

إذ يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجاً غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الجزائر من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدها بمناطق الجنوب بقيمته 432 مليار دج وآخر بمناطق

[1] نفس المرجع ، ص 47.

[2] سيد أحمد كبراني، مرجع سبق ذكره، ص 255.

الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بقيمة 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة 1140 مليار دج.[1]

ولقد كان يهدف هذا البرنامج إلى :

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة البرنامج.

- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة ، توفير مليوني منصب شغل .

- إنشاء 150000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني، توفير مليون ل^3 يومياً من المياه الشروب عن طريق التحلية يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.

- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج ، إنجاز آلاف المنشات الجديدة في مجلات التربوية، الاجتماعية الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية[2].

والجدول التالي يعرض لنا مضمون البرنامج التكميلي:

[1] كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص ص 202،203.

[2] عبدالكريم برشي،"**حصر الضريبية في إعادة توزيع الدخل الوطني**"، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 149 .

الجدول رقم(09): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة (2005-2009)

(الوحدة:ملياردج)

البرامج / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مخطط الإنعاش الإقتصادي	1071	-	-	-	-	-
البرنامج التكميلي لدعم النمو	-	1273	3341	260	260	206
برنامج الجنوب	-	-	250	182	-	-
برنامج الهضاب العليا	-	-	277	391	-	-
تحويلات حسابات الخزينة	-	227	304	244	205	160
المجموع العام	1071	1500	4172	1072	465	420
قروض ميزانية الدفع	-	862	1979	2238	2299	1327

المصدر: زكريا سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(10): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
(الوحدة:مليار دج)

البرنامج	المبالغ المخصصة (مليار دينار)	النسبة المؤوية%
1- برنامج تحسين ظروف المعيشة سكان:	**1908.5**	**%45.5**
- السكن	**555**	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	**399.5**	
- البرامج البلدية للتنمية	**200**	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوب	**250**	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	**192.5**	
- باقي القطاعات	**311.5**	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**%40.5**
- قطاع الأشغال العمومية و النقل	**1300**	
- قطاع المياه	**393**	
- قطاع التهيئة العمرانية	**10.15**	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**%8**
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	**312**	
- الصناعة وترقية الاستثمار	**18**	
- السياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى	**7.2**	
4- برنامج تطوير الخدمات العمومية	**203.9**	**%4.8**
- العدالة والداخلية	**99**	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	**88.6**	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	**16.3**	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	**50**	**%1.2**

المصدر: نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن :

قطاع التنمية المحلية والبشرية، استفادة من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دج، مما يعادل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي من خلال، ترقية السكن والاهتمام بقطاع التربية وكذا التعليم العالي والتكوين المهني، وبالإضافة إلى تنمية المناطق الجنوبية ومنطقة الهضاب

العليا، وكذا تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز فقد خصص لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية مبلغ قدره 1703.1 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.5% من إجمالي البرنامج موزعة على كل من القطاع الأشغال العمومية والنقل، المياه والتهيئة العمرانية.

أما قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري استفاد هو الآخر بمبلغ قدره 337.2 مليار دج ما يعادل 8% من إجمالي البرنامج، كما استفاد القطاع الحكومي الإداري هو الآخر من برنامج خاص لتطوير وإصلاح الهياكل الحكومة على غرار الداخلية العدالة والمالية لتصل قيمته إلى 203.9 مليار دج أي ما يعادل نسبة 4.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، واستفاد قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال هو الآخر ولو بجزء بسيط من إجمالي البرنامج بنسبة 1.2% ما يعادل 50 مليار دج[1].

و الشكل الموالي يوضح لنا أهم القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

الشكل رقم(07): القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

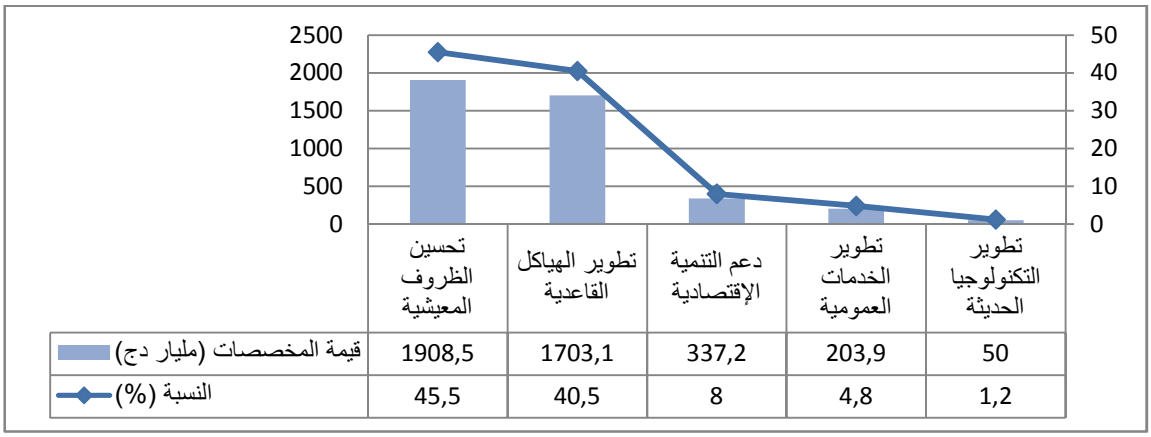

	تحسين الظروف المعيشية	تطوير الهياكل القاعدية	دعم التنمية الإقتصادية	تطوير الخدمات العمومية	تطوير التكنولوجيا الحديثة
قيمة المخصصات (مليار دج)	1908,5	1703,1	337,2	203,9	50
النسبة (%)	45,5	40,5	8	4,8	1,2

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

[1] نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 47 ، 48.

من الشكل السابق يمكن ملاحظة أن أكبر نسبة مخصصات مالية كانت موجه لبرنامج تحسين الظروف المعيشية الذي أولى اهتمام كبير لمجال السكن و التعليم، ليليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية من خلال استحداث البنى التحتية و تطوير الهياكل القاعدية، بعده برنامج دعم التنمية اللإقتصادية و الذي أولى اهتمام كبير لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، و كذا قطاع الصناعة، ليليه برنامج تطوير الخدمات العمومية الذي كان يهدف بالأساس إلى تقريب المواطن من الإدارة، أما عن برنامج التكنولوجيا الحديثة فلم يلقى إهتمام كبير من قبل الحكومة .

المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 – 2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشرة سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي أتيحت في تلك الفترة، ليليه برنامج التكميلي لدعم النمو من 2004–2009 والذي تدعم هو الأخير ببرامج خاصة التي رصدت لصالحها، خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا، وذلك تكون قد بلغت تكلفة جملة العمليات التنموية المسجلة في السنوات الماضية ما يقارب 17500 مليار دج بعضها مشاريع هيكلية لا تزال قيد الإنجاز[1].

فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وهو يشمل شقين أساسيين هما، استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار، كما ولقد ركز هذا البرنامج على التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز مدارس وثانويات وسكنات ومستشفيات، تطوير

[1] عبد الكريم برشي ، مرجع سبق ذكره ، 250.

المنشات القاعدية الأساسية وتحسن الخدمة العمومية وذلك من خلال تخصيص 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، كما خصص مبلغ و 2800 مليار دج لقطاع النقل، و500 مليار لتهيئة الإقليم والبيئة تخصيص 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، إنشاء مناصب شغل، حيث خصص لهذا الغرض اعتماد مالي قدره 350 مليار دج، تخصيص مبلغ مالي قدره 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة [1],

تم تقسيم البرنامج إلى ثلاث برامج رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (11): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المؤوية%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
السكن.	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	
الصحة.	618	
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
باقي القطاعات.	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية :	8400	38.52
قطاع الإشغال العمومية والنقل.	5900	
قطاع المياه.	2000	
قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	16.05
الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
دعم القطاع الصناعي والعمومي.	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	
المجموع	21214	100

المصدر: نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص48.

[1] عبد الكريم برشي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة :

- استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ قدرة 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل استفاد من مبلغ قدره 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج [1].

و الشكل الموالي يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014) :

الشكل رقم (08): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

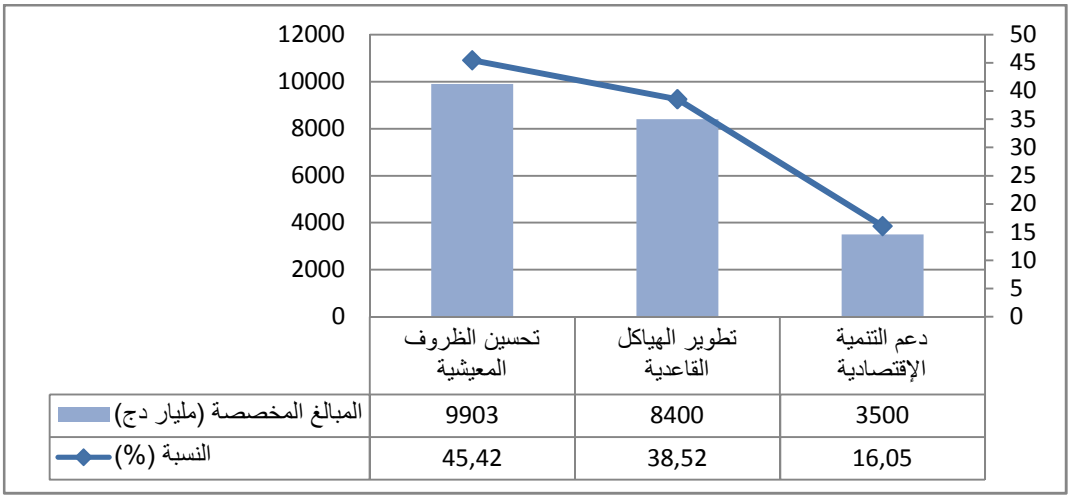

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

[1] نبيل بوفليح ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

على العموم يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر، يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل[1].

المطلب الرابع : المخطط الخماسي (2015 – 2019)

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظراً للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

وفي هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014[2]، ونسبة نمو اقتصادية قدرتها 4.25% خارج قطاع المحروقات ونسبة تضخم قدرتها 3%[3].

و الجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق :

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=229 le 27/04/2015 .

[3] http://www.econostrum.info/L-Algeree-s-apprete-investire-2625-mrds-Vue le:27/04/2015.

الجدول رقم (12): توزيع النفقات لسنة 2015حسب القطاعات (الوحدة:آلف دج)

القطاعات	رخص البناء	إعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والدي	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافة	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على السكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصا لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر:القانون رقم 14-10 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ، ص 48.

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جزء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية ، إذ أن بمجرد تراجع سعر البرميل للواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار في اليوم [1].

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=229 le 27/04/2015.

فمن أهم النقاط التي جاء بها المخطط الخماسي (2015-2019)

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% محلول سنة 2019.

- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة و لسيما توفير العقار والحصول على القض وعلى خدمات عمومية جديدة.

- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحة والريفية، التي من شئنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة إستراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية.[1]

[1] http://www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=3765&Itemid=229 le 27/04/2015.

خلاصة :

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ البرنامج الأول وهو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية المؤشرات الاقتصادية للتوازنات الداخلية والخارجية، فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال البرامج والمشاريع التنموية، والتي اعتبرت جد مهمته بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر وعاشت من خلالها أزمة مالية واقتصادية وسياسية، إذ جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم مباشرته في برنامج، من خلال المخصصات المالية الضخمة التي كانت تهدف إلى تجاوز النقائص المسجلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي .

للتواصل سلسلة البرامج نظراً للمؤشرات الإيجابية التي سجلت طيلة الفترة (2001-2014)، لتستمر وتيرة التحسن في الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ارتفاع مداخليها من عائدات قطاع المحروقات ، فلقد هدف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، كما بلغت قيمة المخصصات الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، ليليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والذي قدرت قيمته بـ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار بالإضافة إلى برنامجين خاصين، أحدها بمناطق الجنوب بقيمته 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج.

ليليه برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين أساسيين هما، الأول استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه

بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، و الثاني إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

تمهيد :

لطالما تم إعتبار سوق العمل من بين أهم القضايا والمسائل التي يتوقف عليها كل من الإستقرار الإقتصادي الإجتماعي لأي إقتصاد، لما له من أهمية بالغة كونه يمثل تحدي إجتماعي وإقتصادي في آن واحد، وعند الحديث عن سوق العمل فهو سوق بغض النظر عن تخصصه تحكمه كل من قوى العرض والطلب والتي تتحكم في توازنه وإستقراره، وعند الحديث عن سوق العمل بالجزائر فبعد المشاكل الإجتماعية والإقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر، وقد ظهرت آثارها على كل المستويات، ولقد عانت الجزائر منذ الإستقلال من مشكلة البطالة إلى يومنا هذا ولكن بدرجات متفاوتة حسب الظروف الإقتصادية لكل مرحلة .

سوف نتطرق في هذه الدراسة إلى تحليل واقع سوق العمل بالجزائر من خلال تحليل كل من جانب العرض وجانب الطلب بالإضافة إلى كل من البطالة والعمالة، وكذا التعرف على خصائص سوق العمل بالجزائر، هيكله السياسات والآليات التي تعتمدها الدولة في التشغي والقضاء على البطالة في الجزائر.

ولتحليل سوق العمل بالجزائر، من خلال هذه الدراسة، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع سوق العمل بالجزائر.

المبحث الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسات وآليات التشغيل مكافحة البطالة بالجزائر.

المبحث الأول: واقع سوق العمل بالجزائر

يعتبر سوق العمل مكان إلتقاء كل من طالبي العمل وهم الأفراد الراغبين في العمل والباحثين عنه، وعارضي العمل وهم المؤسسات التي تبحث عن يد عاملة مؤهلة في سوق يحكمه كل من جانب الطلب والعرض، وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى تحليل واقع سوق العمل في الجزائر .

المطلب الأول: جانب العرض

يتضمن مفهوم عرض العمل عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء آخر معين، كما أن عرض العمل يعتبر دالة ثلاثة عوامل رئيسية مثل، معدل النمو السكاني، وكذا مساهمة المرأة في سوق العمل بالإضافة إلى انتشار التعليم[1].

1. معدل النمو السكاني:

يعتبر نمو وتزايد عدد السكان عاملا على زيادة العرض على العمل، ففي الجزائر نجد أن الفترة من 1970 حتى 1985 قد تميزت بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بـ2.9 %[2] ، لينخفض إلى 2.49% سنة 1990 مما أدى إلى زيادة عدد السكان ومنه وجود عرض متزايد، ليصل إلى 6.64% سنة 1998، وترجع هذه النسبة إلى زيادة متوسط العمر[3]، بالنسبة لنمو السكان في سن العمل فقد انتقل من 4.2% في الفترة (1980-1985) إلى 2.9% في الفترة (2000-2004) وقد مثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67% إلى 70% من مجمل السكان، وفي سنة 2010 قدر عدد السكان في

---

[1] هاجر رماش ،" **اتفاق الشراكة الأرو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**"، أطورحة دوكتوراه LMD ، علوم اقتصادية ، جامعة قسنطينة (2) ، (2013/2012) ص 97.

[2] عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري ، "**البطالة في الجزائر : مقاربة تحليلية وقياسية**"، مداخلة بالمؤتمر الدولي: أزمة البطالة في الدول العربية ، القاهرة ، 2008، ص 10.

[3] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 186.

سن العمل بـ 26 مليون شخص ما يعادل 72.4% من إجمالي سكان الجزائر، أما بالنسبة للفئة النشطة في نفس السنة بـ 11 مليون شخص تقريباً[1].

في حين قدر عدد السكان في بداية سنة 2002 بـ 31.07 مليون نسمة أي بما يعادل زيادة قدرتها 0.463 مليون نسمة بالمقارنة مع بداية 2001[2].

الشكل رقم(08):تطور معدل النمو الطبيعي الديموغرافي(1990-2011)

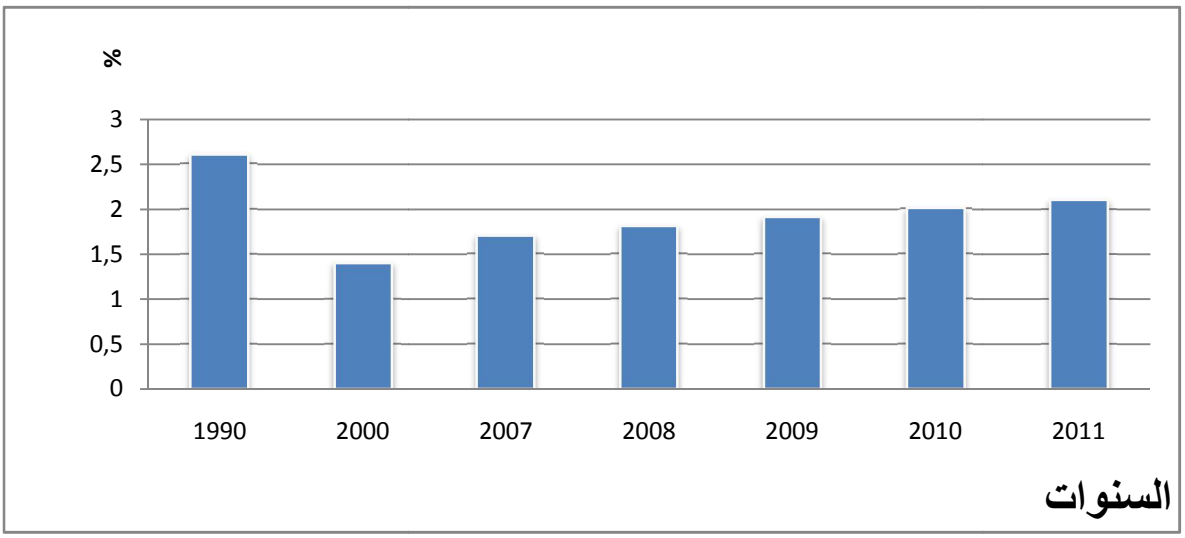

Source:O.N.S .Enquete auprés des Menages ,(Série n°170).

كما بلغت نسبة النمو الطبيعي الديموغرافي سنة 1990 نسبة 2.5% لتنخفض ابتداءً من سنة 2000 بـ 1.5%، ومع بداية سنة 2007 إلى غاية سنة 2011 فكانت النسب (1.9% إلى 2.2%)[1].

[1] هاجر رماش ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[2] جيلالي شرفي،" **دراسة قياسية محددات البطالة عند خرجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد (دفعات: 1990، 1991، 1992)**"، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر (2007/2006) ، ص 40.

الجدول(13): تطور السكان حسب النوع والجنس من (1998-2004) (الوحدة:آلف نسمة)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
1998	14800	14470	29270
2001	15591	30879	30879
2004	16347	16017	32364

المصدر: مرجع سبق ذكره ، ص 41.

لقد تميزت سنة 2013 بكثافة سكانية غير متوازنة مركزة وبشكل كبير على الشريط الساحلي، إذ تمثل نسبة 4% مساحة الشمال من إجمالي المساحة الكلية للجزائر بكثافة سكانية قدرها 80% من إجمالي عدد السكان، لتقدر الزيادة الطبيعية لعدد السكان المقيمين بـ 795 ألف نسمة في سنة 2013، ما يعادل فرق بـ 14 ألف نسمة سنة 2012[2].

الجدول الموالي يوضح متوسط التركيب العمري للسكان خلال أربعة عقود الماضية ، ثلاث فئات عمرية كما يلي :

الجدول (16): متوسط التركيب العمري للسكان خلال أربعة عقود الماضية.

الفئات العمرية	1980-1970	1990-1981	2000-1991	2011-2001
0-14 سنة	47.61	45.12	39.73	32.23
15-64 سنة	48.21	51.37	56.57	65.78
أكثر من 65 سنة	4.18	3.72	3.70	4.48

المصدر: دحماني محمد أدريوش،" **محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصادية ، جامعة أبوبكر بالقايد ، تلمسان ، 2012، ص 180.

[1] محمد صالحي و عبد الكريم فضيل ، "**النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 17، ديسمبر 2014 ، ص 123.

[2] نفس المرجع ، ص 123.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن النسب خلال الأربعة عقود الماضية لمتوسط التركيب العمري للسكان في فئة (0-14سنة) كانت النسب متناقصة إبتداءا من 1970 إلى غاية 2011، في حين العكس في فئة (15-64سنة) فكانت النسب متزايدة ولكن بوتيرة متوسطة ، بينما كان الإستقرار طيلة الفترة عند الفئة أكثر من 65 سنة [1].

قدر عدد السكان لسنة 2014 بحوالي 38.5 مليون نسمة بمعدل نمو طبيعي قدره 2.15% مقارنة بسنة 2013 حيث قدر معدل النمو الطبيعي بـ 2.07% ، ليبلغ عدد السكان في الجزائر 39.5 مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2015[2].

2. زيادة مساهمة المرآة في سوق العمل

عرفت العشرية الماضية تغيراً جوهريا في مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من 1.8% في سنة 1996 إلى 9.6% في سنة 1998، أي بزيادة قدرها 5 مرات ، كما ترجع مساهمة المرأة في سوق العمل إلى عدة عوامل أساسية أهمها:

- تزايد نسبة الفقر في الجزائر، ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال زيادة العمل المنزلي وارتفاع مستوى التعليم.

كما ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات، ويأتي في مقدمتها قطاع الخدمات الذي وصلت نسبة مشاركة المرأة في الفترة (1990-1997) إلى 36%، أما نسبة مشاركة الرجال 45%، ونسبة 7.4% في قطاع الصناعي، وقد مثلت نسبة 19.6% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد سنة

[1] نفس المرجع ، 123.
[2] الديوان الوطني للإحصائيات ،" **ديموغرافيا الجزائر**"، 2014 ، ص 1 .

2006[1]، كما ارتفع عدد النساء النشطات ما بين (2000-2010) إلى 534000 امرأة ما يعادل إرتفاع قدره 29.3% مقابل 19% لدى الرجال في نفس المدة [2].

3. إنتشار التعليم

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي للدولة من خلال توفير يد عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية.

أما في الجزائر فإن أهم المساهمة لتوسع التعليم كانت خفض مستوى الأمية وخاصة بين النساء التي انخفضت من 76% سنة 1980 إلى 44% سنة 1999 وهذا أدى إلى زيادة الطلب على العمل عند النساء[3].

المطلب الثاني: جانب الطلب.

يمثل جانب الطلب في سوق العمل أصحاب العمل[4]، والطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين [5].

فإن الطلب على الأيدي العاملة على مستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة، من خلال مختلف القطاعات سواء كانت خاصة أو عامة وباختلاف نشاطاتها الاقتصادية.

---

[1] عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري ، "**سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد العاشر ، العدد الثاني ، الجزائر ، 2008 ، ص 42.

[2] هاجر رماش ، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

[3] عبد الرحيم شيبي و محمد شكوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[4] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

[5] محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، "**اقتصاديات العمل**"، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان 2008، ص 49.

1. القطاعين العام و الخاص

مع نهاية الثمانيات وبداية 1990 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء القطاع العام أو القطاع الخاص، فقد عرف القطاع العام خلال التسعينات تسريع عدد كبير من العمل (فقدان أكثر من 400000 منصب عمل) نتيجة لبرنامج التصحيح الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، وعكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداءً من 1990 تحسنا ملحوظا وساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع[1].

و الجدول الموالي يعرض لنا تطور نسب التوظيف في كل من القطاع العاو و القطاع الخاص قي الفترة (2003-2009) :

جدول رقم (15): نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص (الوحدة:%)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع العام%	39.76	34.34	36.84	30.96	34.75	34.4	34.1
قطاع الخاص%	60.23	65.65	63.15	69.04	65.25	65.6	65.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع العام في التوظيف تبقى منخفضة بالمقارنة مع قطاع الخاص الذي أسهم وبشكل كبير في خلق فرص العمل، ففي سنة 2005 ساهم القطاع الخاص بنسبة 63% أي ما يعادل 5 ملايين عامل بين عامل من حجم التشغيل بالمقارنة مع القطاع بـ 36% من إجمالي المناصب [2].

[1] هاجر رماش ، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] عبد الرزاق لخضر مولاي و شعيب بونوة ، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر** "، مجلة الباحثة العدد 7 (2010/2009) ، ص ص 144.

جدول رقم (18): تطور القروض حسب القطاع القانوني (الوحدة:%)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القطاع العام	80.0	80.0	70.6	68.7	56.5	57.4	56.02	50.39
القطاع الخاص	19.0	19.2	29.4	31.3	43.5	42.6	43.97	49.90
قروض القطاع الخاص/PIB%	6.09	6.08	7.11	7.93	12.14	11.17	11.02	11.73

المصدر: ملاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، "**دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية : دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، (2010/2009)، ص 150.

من خلال الجدول يمكن أن نستنتج أن القطاع العام يهمن على قطاع الخاص في مجال التمويل، إلا أن هذه النسب بدأت بالتراجع حيث بلغت سنة 2005 نسبة 49.90% مقابل 80% سنة 1998 في قطاع الخاص، حيث سجل ارتفاع في نصيب القطاع العام في منح القروض من 19% خلال(1998-1999) ليصبح 43% خلال السنوات 2002،2003،2004، أما سنة 2005 فكانت النسبة قرابة 50%، أما نسبة القروض الموجه القطاع الخاص من الإجمالي الناتج الداخلي الخام، فقد انتقلت من 6% إلى 12% خلال الفترة (1998-2005)، ليشهد القطاع العام انخفاضاً على امتداد السنوات(1998-2005) في مجال منح القروض[1].

2. القطاعات حسب الأنشطة

مع الانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية، وبصفة خاصة الانفتاح التجاري وخصخصة المؤسسات العمومية تغيرات الهيكلة القطاعية للعمل بطريقة عميقة، ففي بداية سنوات التسعينات إنها القطاع العمومي الصناعي وتقلص بفعل الانخفاض في العملة المحلية، هذا الانخفاض الذي ضاعف

[1] عبد الرزاق لخضر مولاي و شعيب بونوة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 144، 146.

من قيمة الديون الخارجية للمؤسسات وخفض من تنافسيتهم في السوق المحلية بسبب ارتفاع مدخلاتهم المستوردة، أما القطاع الصناعي الذي ساهم في خلق العمل بحوالي 18% خلال الفترة (1967-1980)، لم يخلق سوى 10% سنة 2007، ما ساهم من جهة أخرى في التضييق على الاقتصاد بجعله تابع لقطاع المحروقات (ريعي) [1]، وبالنسبة لقطاع التجارة والخدمات، والمعزز بالواردات على غرار قطاعي النقل والاتصال، تساهم في ثلث العمل الإجمالي خارج قطاع الزراعة، أما الإدارة البناء والأشغال العمومية ، فكانت سياسة الدولة في استحداث البنية التحية والهياكل القاعدية سبب في انتعاش هذا الأخير[2].

الجدول رقم (17): تطور فرص العمل حسب القطاعات (2001-2010) (الوحدة:%)

القطاعات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
فلاحة	21.06	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	13.7
صناعة	13.82	12.03	13.60	13.2	14.2	12.0	12.5	12.6	11.7
بناء وأشغال عمومية	10.44	11.97	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4
تجارة وخدمات	54.68	54.87	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2

المصدر: حسين رحيم، "**سياسة التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 /شتاء-ربيع، 2013 ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي , برج بوعريرج , الجزائر، 2013 ، ص 136.

من خلال معطيات الجدول يظهر لنا قطاع الفلاحة الذي شهد تراجع في نسب خلق فرص العمل طول الفترة (2001-2007) ليشهد استقراراً قدره 13% سنة 2010 ، ليليه قطاع الصناعة الذي

[1] هاجر رماش ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.
[2] نفس المرجع ، ص ص 109، 110.

تميز طول الفترة من (2001-2010) بتذبذب في النسب بسبب التراجع الذي شهده هذا القطاع نظراً للاعتماد الكلي على عائدات قطاع المحروقات، أما اقطاع البناء والأشغال العمومية الذي تميز بارتفاع في نسب خلق فرص العمل نظراً لحيوية هذا القطاع وسياسة الدولة في تطوير مجال البنية التحتية، مع بداية سنة 2007 كان هنالك ارتفاع في النسبة من 10.44% سنة لتصل إلى 17.7% سنة 2007 لتصل إلى 19.4% سنة 2010، ليحظى قطاع التجارة والخدمات بأعلى نسبة بلغت أزيد من 52% لتبقى النسب مستقرة طول الفترة (2001-2010).

المطلب الثالث: البطالة في الجزائر

ليس كل من لا يعمل عاطل، وفي نفس الوقت ليس كل من يبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين.

فيشترط لتعريف العاطل أن يجتمع شرطان أساسيان معاً:

1. تعريف البطالة و أنواعها

- أن يكون قادراً على العمل.
- أن يكون يبحث عن فرص للعمل.

وتأسيساً على ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية (ILO) على أن العاطل عن العمل هو : "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[1].

[1] رمزي زكي ، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الكويت ، أكتوبر 1998، ص ص 14، 15.

و الشكل الموالي يوضح لنا من هم العاطلون عن العمل :

الشكل رقم (09): يوضح من هم العاطلون.

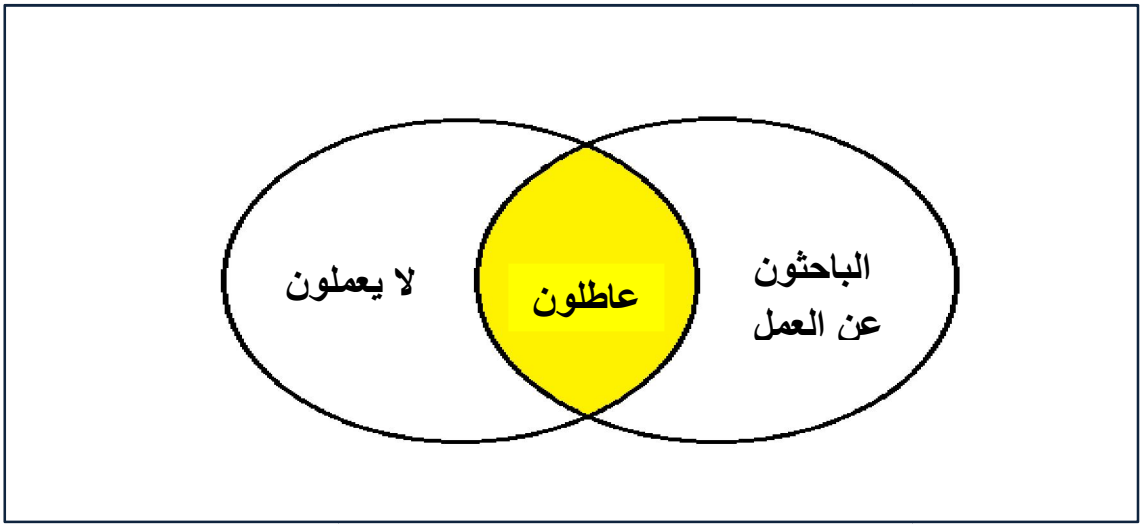

المصدر: رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

كما تعتبر البطالة مشكلة عالمية، فهي متواجدة بنسب متفاوتة في كل دول العالم، فهي مظهر من مظاهر الخلل في الأداء الاقتصادي[1]، وانتشارها يعتبر مؤشراً لضعف الأداء الاقتصادي والوطني وقصور الجهاز الإنتاجي[2]، فالبطالة هي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، وهي أنواع:

- **البطالة الاختيارية والبطالة غير الاختيارية:** تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار الفرد الفراغ ويرفض بإرادته أن يحصل على عمل، والنوع الثاني غير الاختيارية فتنشأ في حالة رغبة الفرد في الحصول على العمل ولكن لا يجد .

[1] خالد محمد الزاوي ، "**البطالة في الوطن العربي"المشكلة...و الحل**"، مجموعة النيل العربي لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2004 ، ص ص 15، 16.

[2] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره، ص 232.

– **البطالة المقنعة:** هي الحالة التي يكون فيها الفرد عاملا ، إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة[1].

– **البطالة الاحتكاكية:** تحدث هذه الأخيرة بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين على العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتواف لديهم فرص العمل، أي عدم التقارب إلتقاء جانب الطلب مع جانب العرض[2].

– **البطالة الفصلية أو الموسمية:** وتحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة، أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة.

– **البطالة الفنية:** تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة، فتدهور الصناعات القديمة واضمحلالها ونشوء محلها صناعات جديدة وما سيتتبع ذلك من تدخل القوى الميكانيكية وحلولها محل العمل اليدوي.

– **البطالة الدورية:** تنشأ هذه البطالة من الدورات الاقتصادية تمييزا عن البطالة غير الدورية التي تسمى عادة بالبطالة الاحتكاكية أو العادية التي تظهر حتى في فترات الرواج، خلافا للبطالة الدورية فإنها تنشأ في فترات الكساد[3].

2. خصائص البطالة في الجزائر

من خصائص البطالة في الجزائر أنها متمركزة و بشكل كبير عند فئة الشباب اكثر من 16 سنة فما فوق ، كما أنها متواجدة بنسب عالية عند حاملي الشهادات العليا .

[1] محمد طاقة و حسين عجلان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 142، 145.
[2] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.
[3] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور.

- الاستناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية.

- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

- التزايد السكاني الهائل.

- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي و الخارجي[1].

3. تطور معدلات البطالة في الجزائر:

الجدول الموالي يوضح لنا توزيع السكان النشطين الذين يفوق سنهم 16 سنة فما فوق جلال الفترة (1996-2003) :

الجدول رقم (18): توزيع السكان النشطين 16 سنة فما فوق (1996-2003) (الوحدة:%)

السنوات%	1996	%	2001	%	2003	%
الفئة المشتغلة	5136	63.4	6597	72.7	7276	76.26
الفئة البطالة	2091	25.8	2478	27.3	2264	23.7

المصدر: قصاب سعدية ، " **اختلافات سوق العمل وفعاليات سياسة التشغيل في الجزائر (1990-2004)**"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 74.

من خلال الجدول والبرجوع إلى منتصف التسعينات، برز مشكل البطالة في الجزائر تماشيا مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي و التحرير الاقتصادي ، إذ أدى إلى غلق العديد من المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل ، لتبدأ النسب في التزايد لتصل إلى قرابة 30%

[1] غالم عبد الله و حمزة فيشوش ،"**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر المساهمات وأوجه القصور**"، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول "إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة ، نوفمبر 2011، ص 3.

سنة 2000[1]، حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1991 بـ 38.7% مقارنة مع بعض الدول العربية ، فقد سجلت الجزائر خلال فترة التسعينات أكبر نسبة ، بالمقابل سجلت مصر نسبة 31.6% سنة 1991 ، لتليها لبنان والمغرب بنسبة 31.1% سنة 1991 و21.3% في سنة 1997[2].

أما سنة 2004 سجلت نسبة 17.7% لتنخفض بعد ما كانت 23.7% سنة 2003، لتنخفض إلى 21.3% سنة 2006 [3] .

الجدول رقم (19): تطور البطالة (2005-2010) (الوحدة :%)

السنوات	2005	2007	2008	2009	2010
عدد البطالون	1447200	1374663	1179000	1072000	1076000
معدل البطالة	15.3	13.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: أمال قاسيمي وآخرون، "**الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2013، ص 387.

من خلال الجدول تشير النسبة إلى الانخفاض المستمر في نسب البطالة الذي شهدته الألفية الجديدة ، وأثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على خفض معدلات البطالة.

[1] حسين رحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[2] حازم الببلاوي ،" **سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية** " ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي نوفمبر 2002 ، ص 166.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات ،" **حوصلة الإحصائية (1962- 2011)** "، ص 69.

الجدول رقم (20): تطور البطالة (2011-2014) (الوحدة :%)

السنوات	2011(1)	2012(2)	2013	2014
معدل البطالة %	10.0	11.0	9.8	9.8

المصدر: (1)الديوان الوطني الإحصائيات،" **الفصل الثاني : التشغيل(1962- 2011)**"، ص69.
(2)الديوان الوطني الإحصائيات ، " **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة 2011، 2012، 2013، 2014**"، الصفحات ،2، 1، 2، 1.

و الشكل الموالي يوضح تطور نسب البطالة خلال الفترة (2001-2014):

الشكل رقم (11): تطور نسب البطالة خلال الفترة (2011-2014)

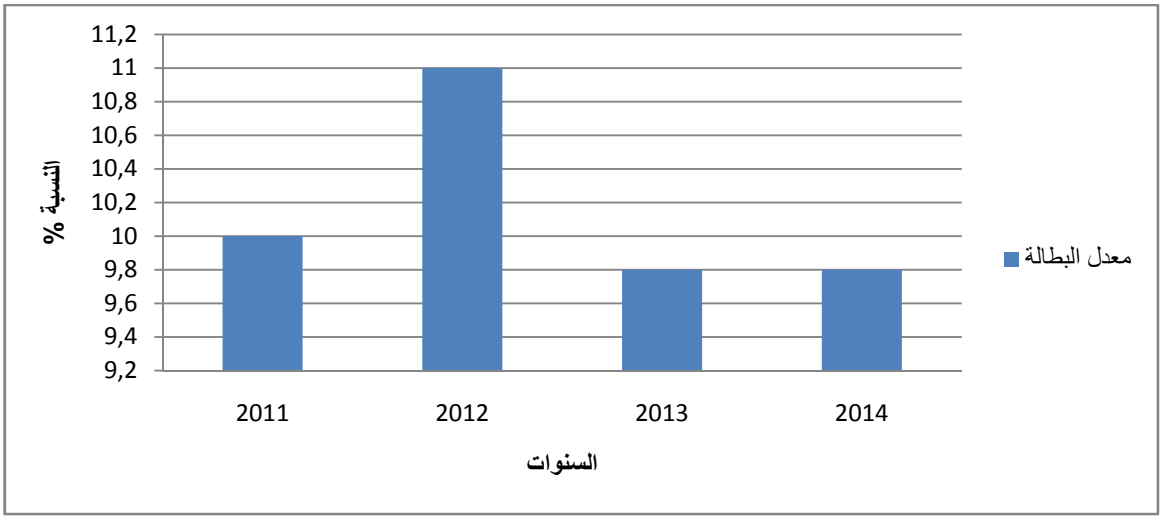

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

لقد إستمرت النسب في الانخفاض لتستقر بـ 9.8% خلال الفترة (2013- 2014) وهذا نظراً للأداء الاقتصادي الوطني الذي بدأ يحقق معدلات إيجابية مع بداية الألفية الثالثة.

المطلب الرابع: العمالة في الجزائر

يقصد بالعمالة نسبة السكان المشتغلين من إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق[1]، وحسب المكتب الدولي للعمل ، فيشمل مجموع الأفراد من الجنسين الذين صرحوا أنهم زاولوا نشاطا اقتصاديا بالمقابل على الأقل ساعة واحدة خلال الفترة المرجعية [2] ، وتشمل العمالة كل الأفراد من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل الإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والملتحقون بعمل وتزيد أعمارهم عن 15سنة فما فوق [3].

الجدول رقم (21): تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

السنوات	1990	1991	1992	1996	2000
العمالة	4579000	4852000	4974000	5625000	5725919

المصدر: طابوش مولود،" **أثر الشرطات المتجددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 124.

كما يوضح الجدول حجم العمالة الكلية في الجزائر في تزايد من سنة إلى أخرى حتى بلغت حوالي 5725919 عامل سنة 2000، وهذا من شأنه أن يقلص ويساهم في خفض حجم ونسبة البطالة[4] ، والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم العمالة طيلة الفترة (1990-2000) .

[1] الديوان الوطني الإحصائيات، "**النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة بالجزائر 2011** "، ص 1.

[2] عبد الكريم البشير ،"**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف ، ص 179.

[3] دحماني محمد أدرييوش، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

[4] مولود طابوش ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

الشكل رقم (11):تطور حجم العمالة طيلة الفترة (1990-2000)

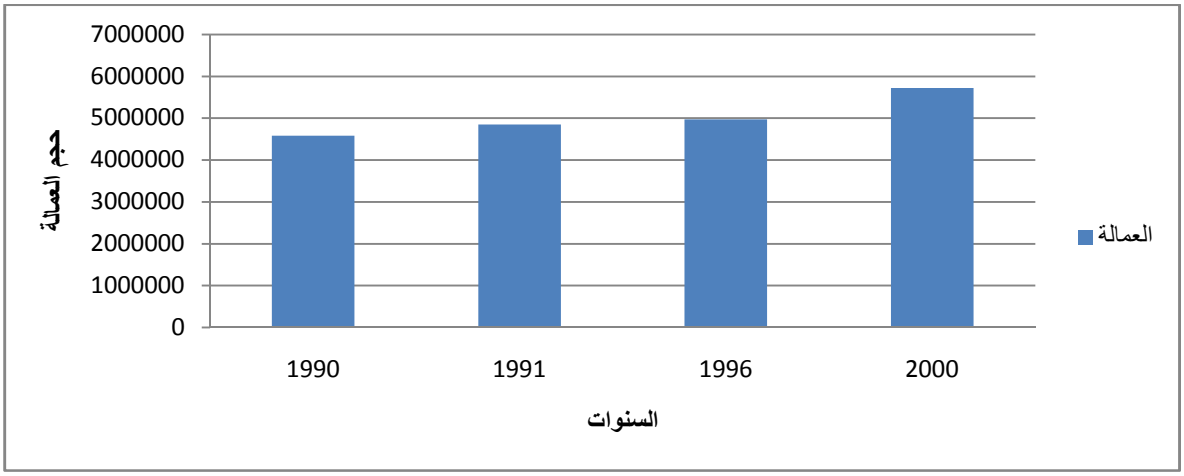

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم (22): تطوير توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط (الوحدة :الآلاف)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي فرص العمل:	168	356	320	361	773	448	505	267
في قطاع الزراعة	-	143	110	127	52	66	97	72
في قطاع الصناعة	60	4	1	6	13	-	2	-3
في قطاع بناء و أشغال عمومية	38	22	57	47	73	70	110	98
في قطاع التجارة ومصالح الإدارية	36	52	95	99	102	105	86	91
أشكال خاصة من التشغيل (تشغيل غير رسمي+أجهزة مساعدة على التشغيل+العمل البيت)	88	135	57	82	533	206	211	9

المصدر: ملاي لخضر عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

من خلال الجدول فيما يخص قطاع الزراعة كانت عدد العاملين مرتفعة ابتداءً من 2001 حتى 2003 لتبدأ في الانخفاض مع بداية 2004 حتى نهاية سنة 2007ن أما قطاع الصناعية الذي سجل أقل نسب والذي شهد تراجعا في عدد العمال ابتداءً من 2001 حتى 2007، أما بالنسبة لقطاع لباقي القطاعات فكانت القيم متزايدة.

الجدول رقم (23): يوضح نسبة العمالة في الاقتصاد الوطني(2001-2014) (الوحدة:%)

السنوات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
النسب	30.5	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
النسب	37.0	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5

المصدر: الديوان الوطني الإحصائيات، معطيات مجمعة من "**الفصل الثاني التشغيل:(1962-2011)**"، و"**النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة (2011، 2012، 2013، 2014)**".

من خلال المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد الجزائري مؤخراً بدأت نسب البطالة في التراجع نسبياً، يصاحبها ارتفاع في نسب العمالة، فابتداءً من سنة 2001 حيث كانت نسبة العمالة 30.5% لتستمر في التزايد بنسب متقاربة لتصل إلى 39% سنة 2013، ولتنخفض سنة 2014 لتصل 37.5% مع معدل بطالة تقدر بـ 9.8% مقابل سنة 2013 لتستقر، من خلال زيادة المداخيل المحققة مؤخراً سعت الجزائر إلى تنشيط سياسة التشغيل، فأي زيادة في التشغيل تتضمن بعضاً من التضحية بالدخل الحقيقي[1].

[1] جون ماينارد كينز، ترجمة إلهاء عيداروس ، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، هيئة أبو ظبي للثقافة والثرات ط 1، أبوظبي، 2010، ص 133.

و الشكل الموالي يوضح نسبة نمو العمالة في الإقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2014):

الشكل رقم (12):تطور نسب نمو العمالة خلال الفترة (2001-2014)

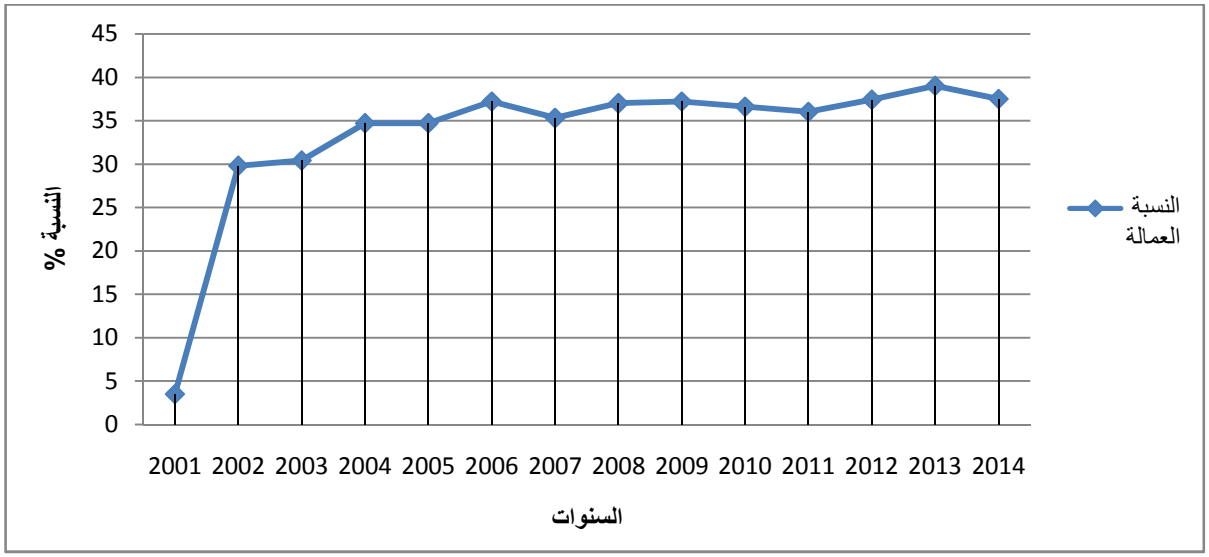

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

المبحث الثاني:خصائص سوق العمل بالجزائر

إن سوق العمل بالجزائر يخضع كغيره من الأسواق إلى جملة من الخصائص والمميزات، لعل أهمها متمثل في التشريعات التي تحكم هذا الأخير و كذا هيكله الذي يقسم بدوره السوق إلى سوق رسمية وأخرى غير رسمية، وكل من السياسات والآليات المتبعة من قبل الحكومة فيما يخص ساسة التشغيل والقضاء على البطالة [1].

المطلب الأول:الإطار المؤسسي لسوق العمل بالجزائر

يشكل الإطار المؤسسي بالذات عنصراً في أهمية بالغة في صلابة سوق العمل وضعف فعالية سياسة التشغيل، ويعكس هذا الإطار المؤسسي عبر مختلف مراحل تطور التنمية ووسائل إدارتها

[1] هاجر رماش ، مرجع سبق ذكر، ص 81.

الحكومية في اعتماد منطق وهدف تقليص حجم البطالة وزيادة مستوى التشغيل وحجم العمالة كمقاربة أساسية في الاقتصاد الوطني[1].

1. القانون العام الأساسي للعامل:

يعكس القانون الأساسي العام للعامل، الموقف العقائدي والعملي للسلطات العمومية في مجال التشغيل[2]، أي شكل الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر في مختلف مراحل التنمية، إذ يعكس هذا بشكل كامل التوجهات الاجتماعية في الاقتصاد الوطني[3].

حيث يكرس هذا الإطار فلسفة معينة لمساواة يحصل بمقتضاها كل من يعملون في نفس الوظيفة على نفس الأجر، من جهة أخرى، يكرس هذا الإطار بشكل عام ديمومة العمل بالنسبة لكل عامل بالنظر إلى الطبيعة غير المحدودة لعقد العمل، باعتبار أن الدولة تقوم بضمان استقرار وأمن الوظيفة بالنسبة لكل عامل، بغض النظر عن الوضعية الاقتصادية أو المالية للمؤسسات وبعض النظر عن إنتاجية هؤلاء العمال بالنسبة للحقوق والوجبات على حد سواء، كما يكرس لا قانونية كل عقد عمل يكون فيه العامل في وضعية غير مواتية [4].

لا شك أن خصائص التي تميز القانون الأساسي العام للعامل تعكس نظرة السلطات العمومية إلى مسألة العدالة الاجتماعية من جهة والعدالة المهنية من جهة أخرى[5].

---

[1] نفس المرجع ، ص 81.

[2] القانون رقم 78-12 المؤرخ في 5 أوت 1978 متضمن قانون أساسي للعامل ، الجريدة الرسمية ، عدد 32 ، 8-8-1978.

[3] الطاهر لطرش ، "**إطار المؤسسي لسوق العمل والسياسة التشغيل في الجزائر ، خصائصه الأساسية فأثره على ديناميكية التشغيل**"، الملتقى الدولي حول: "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة" ، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 8.

[4] نفس المرجع ، ص 9.

[5] نفس المرجع ، ص 8.

2. تطور الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر:

بعد صدور القانون الأساسي للعامل، جاءت عدة نصوص تشريعية وتنظيمية في مجال العلاقات العمل، منها ما هو تطبيق لهذا القانون الأساسي ومنها ما جاء لتكييف علاقات العمل مع الوضع الجديد الذي فرضته الإصلاحات الاقتصادية.

والنصوص الآتية شكلت تطوراً في الإطار المؤسسي لسوق العمل في الجزائر[1]:

- القانون 82-06 المؤرخ في 27 فبراير 1982 المتعلق بعلاقات العمل الفردية، والذي جاء تطبيقاً لقانون 78-12.

- المرسوم 85-59 المؤرخ في 23 مارس 1985 المتضمن القانون الأساسي لعمال الهيآت والإدارات العمومية، وجاء تطبيقاً للقانون 78-05 لتنظيم علاقات العمل في التوظيف العمومي، وقد تم تعويض هذا المرسوم بالأمر قم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

- القانون 90-02 المؤرخ في 6 فبراير 1990 المتعلق بالوقاية من نزاعات العمل الجماعية وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

- القانون 90-03 المؤرخ في 6 فبراير 1990 المتعلق بمفتشيه العمل.

- القانون 90-04 المؤرخ في 6 فبراير 1990 المتعلق بتسوية نزاعات العمل الفردية.

-القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل.

[1] نفس المرجع ، ص ص 8، 9 .

مثلث القوانين الأربعة الأخيرة تطوراً نسبياً في الإطار المؤسسي تحت إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها سنة 1988 على إثر صدور أولى القوانين المتعلقة بهذه الإصلاحات خاصة القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

ومع ذلك لم تغير هذه القوانين شيئاً جورياً في علاقات العمل، ومن جهة أخرى، لا يزال الإطار المؤسسي الجديد يميل بشكل لافت إلى حماية عنصر العمل وليس توفير الظروف الملائمة لكي يتطور سوق العمل بكفاءة [1]، إلا أن هذا الأخير فشل في الاعتماد على آليات التنظيم الإداري في علاقات العمل[2].

المطلب الثاني: هيكل سوق العمل في الجزائر

من خصائص سوق العمل في الجزائر هيكلة، إن ينقسم هذا السوق إلى سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي وكل منها ينقسم بدوره إلى أسواق فرعية والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] رماش هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] مخلوف كمال ، "**مبدأ السلم الاجتماعي في تشريع العمل الجزائري، بين آلية التفاوض كأساس لتكريس المبدأ والإضراب كوسيلة للضغط**", أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 29-9-2014 ، ص ص 19،20.

الشكل رقم (13): هيكل سوق العمل في الجزائر

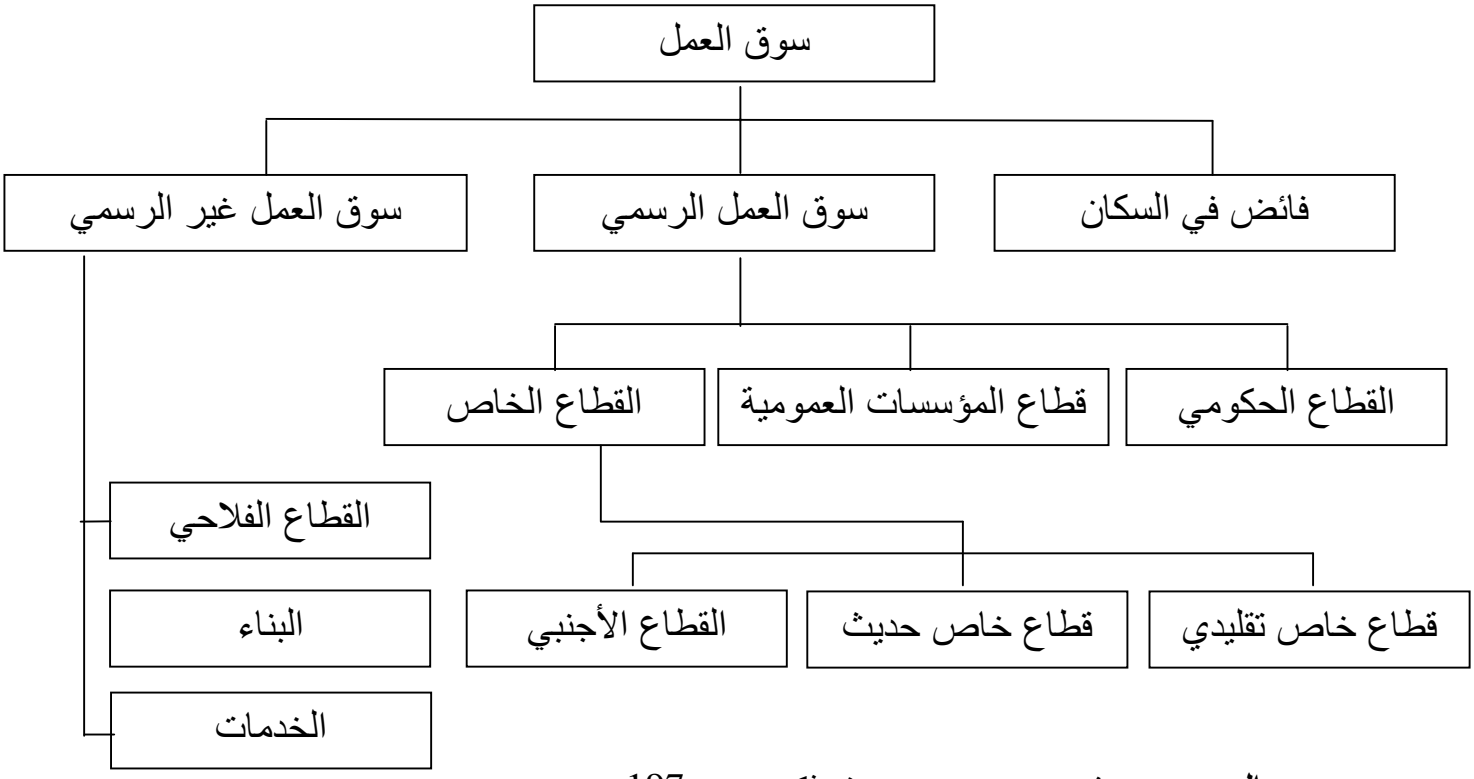

المصدر: بن شهرة مدني، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

1.سوق العمل غير الرسمي

وهو سوق مستقر ضمن وظائف حكومية ويخضع لمجموعة من القوانين الملزمة لأطراف التعاقد ومن بينها:

1.1.القطاع الحكومي

وهم الأشخاص الذين يعملون في قطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحية أو تقاعدية توفر قدراً كبيراً من الاستقرار في العمل وثبات الدخل، كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي، يمثل هذا

القطاع أهم أسواق العمل في الجزائر من حيث إتاحة فرص العمل، والوقاية والتحكم من طرف السلطات العمومية [1].

الجدول رقم(24): تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومي (الوحدة :%)

السنوات	1990	1991	1992	1995	1997	1998
النسب%	54.0	50.8	55.0	56.3	50.6	50.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات مجمعية من الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان تطور عدد العاملين بالقطاع الحكومي طيلة الفترة (1990-1998)، كان بنسب متقاربة إلى حد كبير .

2.1.قطاع المؤسسات العمومية

لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دوراً كبيراً في إستعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات ، ولكن الهيكلة التي مست هذا القطاع عدة مرات، جعل مؤسسات العمومية تستغني تدريجياً عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفيته وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض في عدد العاملين بشركات القطاع العام، بفعل التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم تعيين عمال جدد [2].

[1] مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 196 ، 197.
[2] نفس المرجع ، ص 197.

3.1.القطاع الخاص

هي فئة العاملين لحسابهم الخاص وكذلك من عمل معهم من أفراد العائلة ونجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أو في المدن في مجال الحرف، وهذه الفئة من العملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع، وكما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين، كما يشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائ، وفقا للسياسة الاقتصادية الدولية، فقد انحصر دوره في تطبيق سياسة الاقتصادية الموجه في بعض الأعمال البسيطة ولم يساهم في تنمية الاقتصاد الجزائري بشكل فعال، كما يتميز هذا القطاع بعدم الاستقرار الوظيفي وذلك للتهرب من الضمانات المرتبة عن الوظيفة، وهو ثلاث أنواع:

1.3.1.سوق القطاع الخاص التقليدي

وتمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار 1993 ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4 أشخاص وبه رأسمال منخفض.

2.3.1. سوق القطاع الخاص الحديث

يستخدم هذا قطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل [1].

3.3.1.القطاع الأجنبي

يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فردع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة وذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالباً من خريجي الجامعات

[1] نفس المرجع ، ص 198.

الوطنية والخارجية، وينشط في ميدان المحروقات وبأقل درجة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يتميز العاملون في هذا القطاع بأجور عالية ومستوى تكوين وتدريب جديد.

2.سوق العمل الرسمي

انه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تزايد فيه حرية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الإستعاب في السوق المنظمة قليلة، فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة، وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية، حيث ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى المتباطئ عندما تبدأ الدورة في صعود [1].

الجدول رقم (25): تطور الشغل حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي (الوحدة: بالآلاف)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
العمل غير الرسمي	769	829	931	984	1131
العمل الرسمي	4273	4325	4505	4641	4684

Source :office national des statistiques .L'Algérie ou quelques diffères 1997-1998 N°29 édition 2000 .

من خلال الجدول نلاحظ بأن العمل الغير الرسمي تطور بشكل ملفت حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع لتصل 15.23% سنة 1993، و16.04% إلى 17.13% من (94-1995) لتصل إلى 34.7% في 2001 .

[1] نفس المرجع ، ص 199.

الشكل رقم (14):تطور الشغل حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي (الوحدة: بالآلاف)

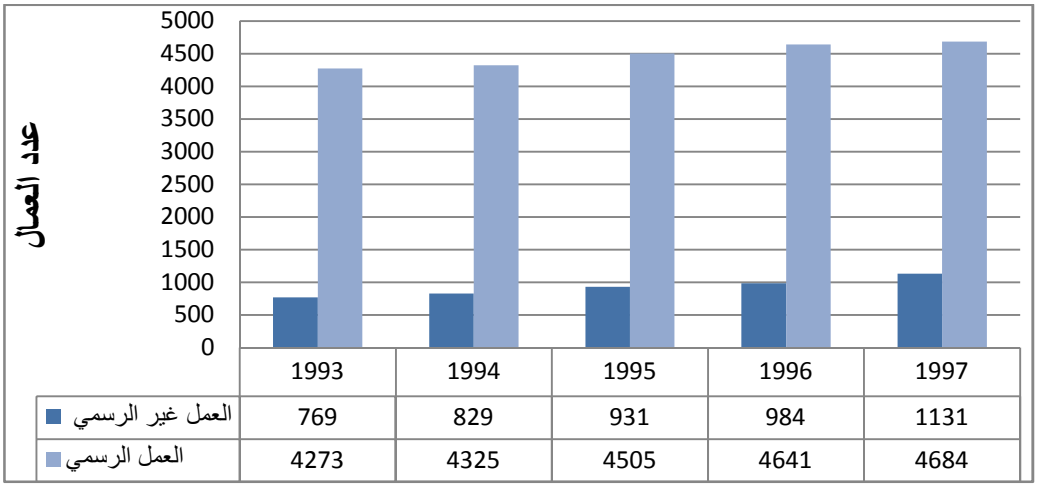

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

الجدول رقم(26): مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر (وحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة%	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع غير الرسمي في العمالة القطاع الخاص في مناطق حضرية %	34.9	36.7	36.6	36.6	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر: ملاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ، ص 202.

من خلال معطيا الجدول نلاحظ أن نسبة حصة القطاع غير الرسمي من مجموع العمالة كانت تنموا بوتيرة متباطئة نوعا ما، في حين أن التذبذب في النسب فيما يخص حصة القطاع غير الرسمي في عمالة القطاع الخاص في المناطق الحضرية.

المطلب الثالث : جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل بالجزائر

جعل الانتقال من عمل إلى آخر ومن وظيفة لأخرى من سوق العمل الجزائري بأن يصبح جامداً، ويكون ذلك إما جموداً أفقياً، وهو جمود الانتقال من عمل لعمل آخر أفضل من حيث الظروف الخاصة بالعمل، كالترقية والتكوين والأجر والمكافآت، وذلك راجع لعدم تجانس عنصر العمل في حد ذاته، أو جموداً أسياً و يعني ذلك ضعف الترقيات بناء على الكفاءات ودون إعتبارات أخرى، وبالتالي زيادة الأجور زيادة ملموسة، وغالباً ما يكون الجمود في الأسواق المنظمة، ويرجع ذلك الاعتبارات تنظيمية وتشريعية التي تحدد مواصفات معينة للوظيفة من حيث درجة الشهادة ومدة التكوين والتربص[1].

كما يمثل مؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها أحد مؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ 2004، ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم.

حيث لا تزال الجزائر تتوفر على توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم البلدان الناشئة، حيث تؤدي القيود المفرطة والصرامة مبتل التوظيف وتضخيم العمالة الزائدة عن الحاجة إلى زيادة التكاليف العمل وتقليص فرص العمل [2].

كما أنه أجرت دراسة حول أهمية مرونة التشريعات سوق العمل حول العالم وكان من ضمنها دراسة أجريت في الهند وتوصلت إلى أن جمود التشريعات أدت إلى تراجع فرص العمل في قطاع

[1] نفس المرجع ، ص 200 .
[2] نفس المرجع ، ص ص 200 ، 204.

التجزئة بنسبة 15%، وتشير دراسة أخرى أجريت على 90 دولة نامية إلى أن مرونة التشريعات لسوق العمل في ظل سياسات التحرير التجارة ساعده القطاعات التصديرية على نمو[1].

الجدول الموالي يوضح لنا ترتب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية خلال السنوات (2010/2009/2008/2007) :

الجدول رقم (27): ترتب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين وعدد النقط لمؤشراته الفرعية (2010/2009/2008/2007)

البيان	175/2007دولة	178/2008دولة	181/2009دولة	183/2010دولة
ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر توظيف العاملين	93	118	118	122
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	44	44	44
مؤشر جمود ساعات العمل (100-0)	60	60	60	60
مؤشر صعوبة فصل العاملين (100-0)	30	40	40	40
مؤشر صعوبة التوظيف (100-0)	45	48	48	41
تكلفة الفصل عن العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	17	17	17	17

المصدر: ملاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[1] ملاي لخضر عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 198.

إن عدم مرونة لوائح العمل في الجزائر وتعقيداتها الإدارية توفر للمنشات الاقتصادية إمكانية التحايل عليها من خلال تأسيس أعمالها بصورة غير رسمية، أو من خلال اتخاذ ترتيبات غير رسمية مع عمالها[1].

المبحث الثالث : سياسات وآليات التشغيل و مكافحة البطالة بالجزائر

بعد المعطيات التي قدمها الإحصاء العام للسكن والإسكان تبين أن نسبة البطالة تقارب 21.5% يغطي منها طالبو العمل من الشباب الذين يبحثون عن أول منصب عمل والذي يقل عمره عن 30 سنة بـ 75.5 %، وبناءاً على هذه النتائج لأول مرة سنة 1988 إدراج مسألة تشغيل الشباب أولويات السلطات العمومية ولمواجهة تدهور سوق الشغل أنشأت أجهزة التشغيل لاحتواء الأزمة[2].

تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين من خلال: السياسة القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية، والسياسة القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور.

– **السياسة القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية:** ويستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم ودور الدولة هنا هو دور الداعم والمرافق، وتجسيداً لذلك ثم إنشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي: الوكالة الوطنية للدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[3].

[1] نفس المرجع ، ص 198.

[2] آمال قاسيمي وآخون ، مرجع سبق ذكره ، ص 381.

[3] رحيم حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 139.

– **أما السياسة القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور**: فيستند هذا الاتجاه على فكرة تشجيع الشباب ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم، وهناك شباب يبحثون عن عمل مأجو، ومن أجل مساعدتهم تم اعتماد مجموعة من الوكالات والبرامج لهذا الغرض منها: الوكالة الوطنية للتشغيل جهاز الإدماج المهني (ANEM)، مديرية النشاط الاجتماعي (DAS)، وبرنامج منح التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة[1].

[1] نفس المرجع ، ص 140.

الشكل رقم (15): هياكل وتدابير محاربة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

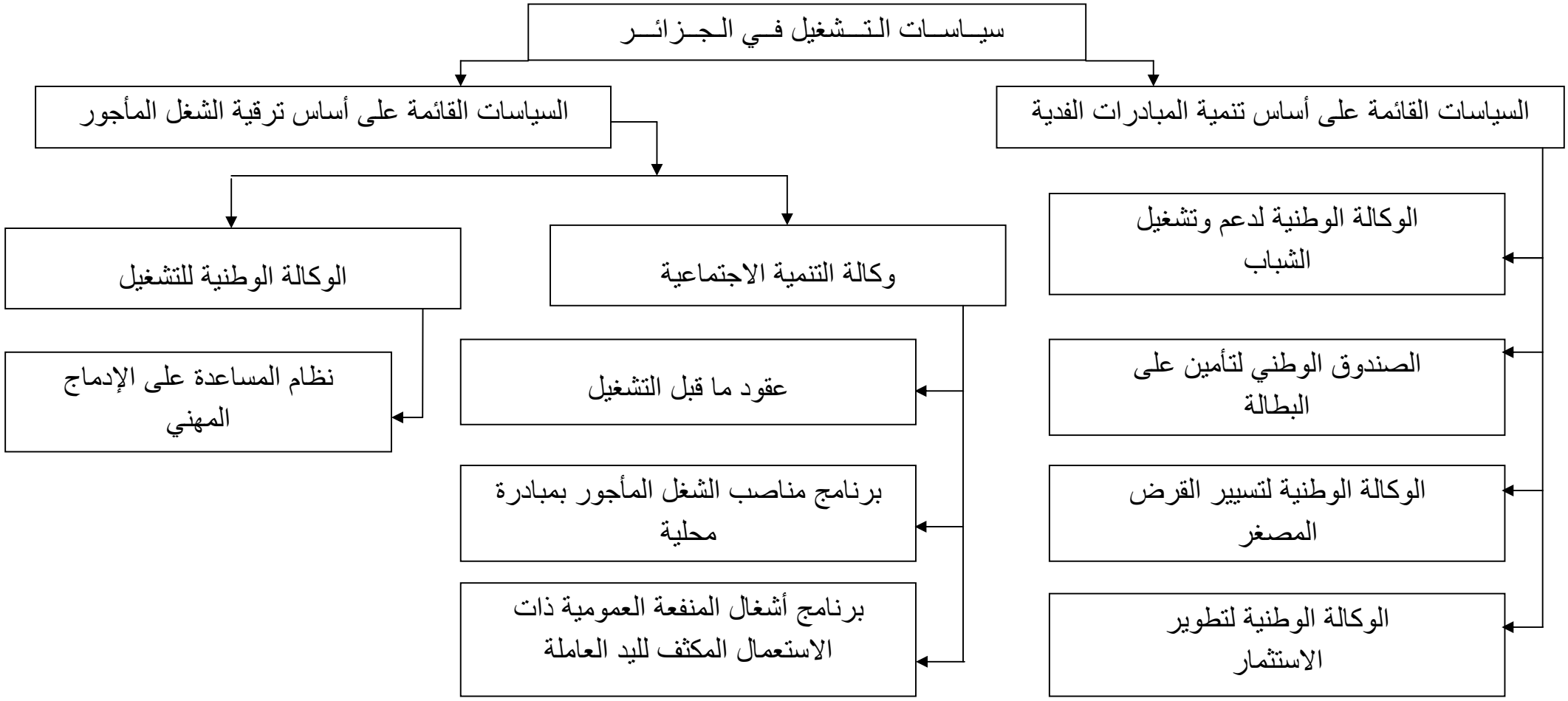

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الأول: السياسات القائمة على أساس تنمية المبادرات الفردية

1. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

لقد وضعت جهاز تنظيمي يخلف جهاز إدماج وترقية الشباب محاولة منها تحقيق ما لم يحققه جهاز (DIPJ) وأعطت له جميع الصلاحيات اللازمة، وهو جهاز وطني لدعم تشغيل الشباب وقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة ضمن سلسلة نصوص تشريعية والتي تم نشها خلال سنة 1996 وهي كما يلي[1]:

– إنشاء هذه الوكالة بموجب الأم رقم 14/96 المؤرخ في 24 جوان 1996 [2] ، والذي تضمنه قانون المالية التكميلي لسنة 1996 المادة 16، فتح تخصيص خاص قم 087 – 302 تحت عنوان الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بموجب هذه المادة تم خلق حساب تخصيص خاص تحت قم 049– 302 بعنوان الصندوق الوطني لترقية التشغيل.

– التأسيس النهائي موجب الموسم الرئاسي 96/23 المؤرخ في 1996/7/2 تم وضعه تحت وصاية وزارة التشغيل لتنقل الوصاية في 2001 إلى وزارة التضامن.

المرسوم التنفيذي 288/03 المؤرخ في 2003/9/6 إدراج الجهاز ضمن إطار السياسة الوطنية للتشغيل ومكافحة البطالة [3].

[1] فاطمة الزهراء بن قايد ، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض من حدة البطالة في ظل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب "ANSEJ" برج بوعريرج**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث سياسة التشغيل والإنعاش الاقتصادي (2000–2014) ، البويرة ، 2014، ص 12.

[2] الأمر رقم 96–14 المؤرخ في 1996/06/24 يتضمن القانون المالية التكميلي لسنة 1996 الجيدة الرسمية العدد 39، 1996/06/26.

[3] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

كما يعمل هذا الجهاز على خلق و تشغيل النشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر، وتنحصر أهدافه الرئيسية في دعم وتوجه الشباب لإنشاء مشايعهم، وتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، إعلام أصحاب المشاريع بمختلف الإشارات[1].

الجدول رقم (28): تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار (ANSEJ) (2001-2012)

فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	**السنوات**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	
	عدد المشاريع الممولة	7279	7078	5664	6691	
	عدد المناصب المستحدثة	20152	19631	14771	19077	
فترة برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)	**السنوات**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
	عدد المشاريع الممولة	10549	8645	8102	10634	20848
	عدد المناصب المستحدثة	30376	24500	22685	31418	57812
فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)	**السنوات**	**2010**	**2011**	**2012**		
	عدد المشاريع الممولة	22641	-	-		
	عدد المناصب المستحدثة	60132	92404	65812		

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات موجودة على مستوى منشورات المديرية العامة لدعم وتشغيل الشباب.

من خلال من معطيات الجدول نلاحظ أن التطور الذي شهدته عملية استحداث مناصب الشغل عرف منحى تصاعدي، كما أن تأثير البرامج التنموية واضح، بدليل ارتفاع حصيلة المخصصات

[1] فاطمة الزهراء بن قايد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المالية من برنامج لأخر كان له أثر إيجابي، لتصل عدد مناصب الشغل إلى 227000 خلال (2009-2013).[1]

2.الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يعود إنشاء هذا الجهاز إلى سنة 1994، كأحد الإجراءات الخفيفة من أثار برامج التعديل الهيكلي، حيث تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون 94-183 المؤرخ في 26 ماي 1994[2]، واقتصر دوره في التكفل بضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، ثم تطور دوره ليصبح أداة لخلق مناصب عمل لغير هذه الفئة لاسيما فئة الشباب البطال البالغ من العمر: 35-50 سنة والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة [3].

الجدول قم (32): عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2008-2012)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المناصب	5781	9574	15804	35953	59125

المصدر: قميحة رابح، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[1] فاطمة الزهراء زرواط و سارة بورجة ، "**انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسة التشغيل على بطالة في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)"،البويرة ،2014 ، ص 14.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/6/6، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الجريدة الرسمية العدد، 44 ، 7 جوان 1994.

[3] مصطفى طويطي و نسيمة لعرج مجاهد ، "**آليات إنعاش سياسة التشغيل الشباب في الجزائر دراسة وصفة للوضعية الراهنة** "، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول" سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)"، البويرة ، 2014 ص 14.

إن النتائج المسجلة فيما يخص خلق الأنشطة المصغرة من خلال هذا الجهاز عرفت تطوراً لاسيما في سنة 2010 ، ليتضاعف عدد مناصب شغل مع بداية 2011، إلا أن سنة 2012 عرفت ارتفاعاً قياسياً بلغ 59125 منصب عمل[1].

3.الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي2004 [2]، ووضعت تحت وصاية وزارة التشغيل لتنقل الوصاية بعدها إلى وزارة التضامن الاجتماعي بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز هي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للمشاريع والتنظيم المعمول بها.

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم [3].

و الشكل الموالي يشرح لنا تطور تطور الوظائف المستحدثة في إطار برامج القرض المصغر(ANGEM) خلال الفترة (2005-2013):

[1] منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

[2] مصطفى طويطي و نسيمة لعرج مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[3] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

الشكل رقم (16): تطور الوظائف المستحدثة في إطار برنامج القرض المصغر(ANGEM) خلال الفترة (2005-2013):

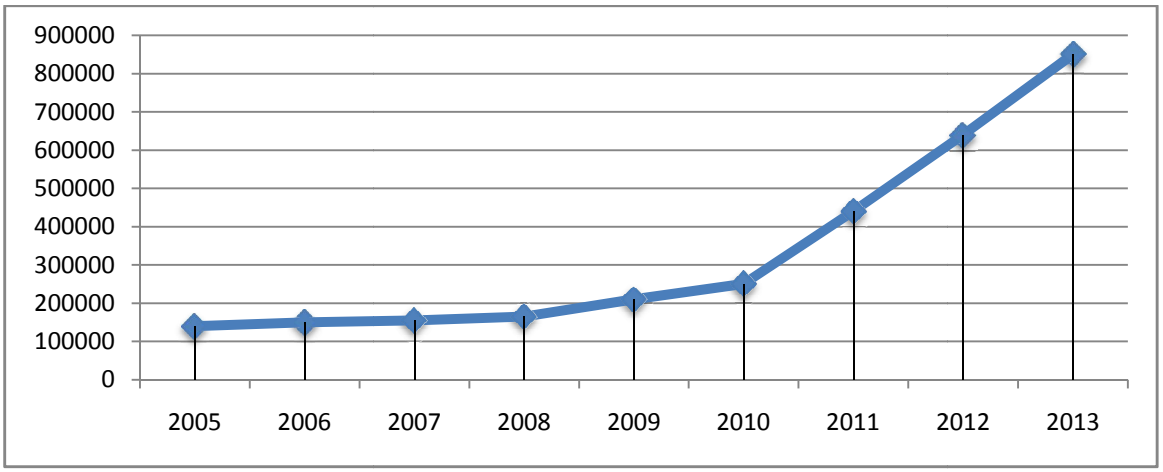

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.

شهدت نسب التوظيف تطوراً إيجابياً في مجال استغلال القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر بأزيد من 800 ألف مستفيد سنة 2013 .

4.الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

هي مؤسسة ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب [1] ، وقد تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/9/24 [2] ، إلا أن أول إنشاء فعلي لها كان سنة 1993 في إطار الإصلاحات الأولى التي بشارتها الدولة من خلال مرحلة التسعينات والتي كانت تدعى بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار[3].

[1] فاطمة الزهراء زرواط و سارة بورجة ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2] الموسم التنفيذي رقم 282/01 المؤرخ في 2001/09/24، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوي الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26.

[3] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

الجدول رقم (30): حصيلة التصريح بالاستثمار وعدد المناصب المصرح بها خلال الفترة (2002-2012)

السنة	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
2002	523	104804	30674
2003	1882	403758	37579
2004	903	240847	25007
2005	873	206731	44244
2006	2226	509350	62887
2007	4556	655670	91808
2008	7133	1773545	97698
2009	8024	469205	72440
2010	6759	401348	67594
2011	6999	1351811	133824
2012	7715	815545	91415
المجموع	47593	6933611	755170

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال معطيات الجدول بلغ عدد المشاريع منذ 2002 إلى غاية 2012حوالي 47593 مشروعاً بعد أن كان 523 مع بداية 2002، فقد ساهمت هذه الوكالة في خلق أزيد من 91 ألف منصب عمل مع بداية نهاية 2011 بعد أن كان 30 ألف مع بداية 2002.

الجدول رقم (31): نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي من خلال المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) وعدد المناصب إلى غاية(2012)

طبيعة المشايع	عدد المشايع	النسبة%	عدد الوظائف	النسبة%
الاستثمار المحلي	47170	%99.1	664057	%80
الشراكة	208	%0.4	27400	%4
الاستثمار الأجنبي	215	%0.5	63713	%08
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	%0.9	91113	%12
المجموع	47593	%100	755170	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة التوظيف بلغت 80% في مجال الشراكة لم تتخطى نسبة 5% وكذا الاستثمار المحلي بنسبة 8%، ليهيمن الاستثمار المحلي على إجمالي المشاريع المنجزة، وإستعاب أكبر عدد من العمالة.

المطلب الثاني :السياسات القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور

1. الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)

تعد هذه الوكالة من أقدم لهيأت العمومية للتشغيل، إذ تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي قم 259/90 المؤرخ في 1990/09/08[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، مهمتها الأساسية تمكن في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب وتلعب في هذا الشأن دوراً أساسياً في التقريب

[1] مرسوم تنفيذي رقم 259/90 مؤرخ في 1990/09/08 يعدد ويتمم الأمر رقم 71-42 المؤرخ في 1971/06/17 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ، الجريدة الرسمية العدد 39، الصادرة بتاريخ 1990/09/12.

بين الطالبي العمل وأصحاب العمل[1]، كما تقوم الوكالة بتنظيم وتطوير وضعية سوق الشغل من خلال:

- وضع نظام للمعلومات يساعد على تقديم المعلومات الدقيقة.
- استقبال طلبات التشغيل وتقوم بتوجيه طالبي الشغل وإعلامهم.
- التقريب بين طالبي العمل وأصحاب العمل.

1.1.نظام المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)

لقد تم اعتماد هذا النظام كأداة لتكريس المخطط والوطني للتشغيل ومكافحة البطالة في شقة المتعلق بدعم العمل المأجور، وقد تزامن إنشاؤه في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو ويعيد هذا الجهاز بمثابة وسيلة لتجسيد أهداف البرنامج[2].

الشكل رقم (17): مساهمة برنامج المساعدة على الإدماج المهني في التشغيل الكلي (الوحدة :%)

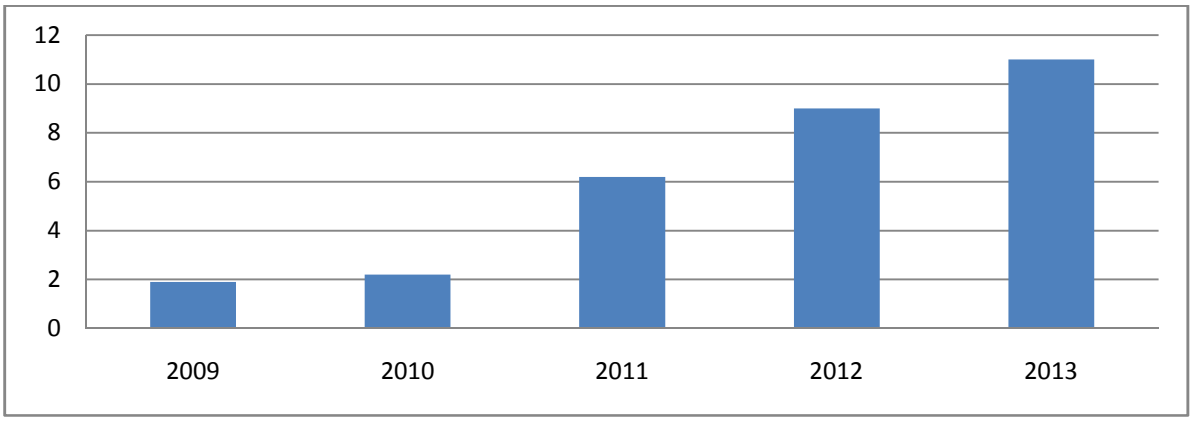

المصدر: فاطمة الزهراء زرواط و سارة بورجة، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

[1] يوسف بومدين ، "**التعليم العالي وعلاقة مخرجاته مع سوق العمل في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني ثالث حول" سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)" ، البويرة ، 2014 ، ص 7.

[2] قميحة رابح ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

ساهم هذا الجهاز في إمتصاص نسبة من البطالة، رغم تطور نسب التشغيل في إطار هذا البرنامج ، إلا أن النسب تبقى منخفضة.

2.وكالة التنمية الاجتماعية(DAS)

أنشأت عام 1996 وتمكن مهامها في ترقية إختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المتاحة أو الذين مستهم البطالة وهي ممولة من طرف الدولة [1]، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/ 232، كإحدى الأجهزة التي وضعتها الدولة بغرض التخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية على مستوى الاجتماعي، وقد وضعت آنذاك تحت تصرف الوزارة المكلفة بالتشغيل وأوكلت لها مهمة الإشراف على جملة من البرامج الاجتماعية نذكر منها:

- برنامج عقود ما قبل التشغيل(CPE)
- برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية(ESIL)
- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)
- منحة التعويض عن نشاطات ذات منفعة عامة (IAIG)

1.2.برنامج عقود ماقبل التشغيل(CPE)

وضع هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 402/98 المؤرخ في 12/2/ 1998، بهدف تسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال تمكين الشباب

[1] يوسف بومدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 8.

الجامعي البطال والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عنه البالغين من العمر 19 سنة 35 سنة من شهادات عمل واكتساب تجربة ثم عددهم على الإدماج المهني[1].

الشكل رقم (18): تطوير عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج "CPE" (2000-2010)

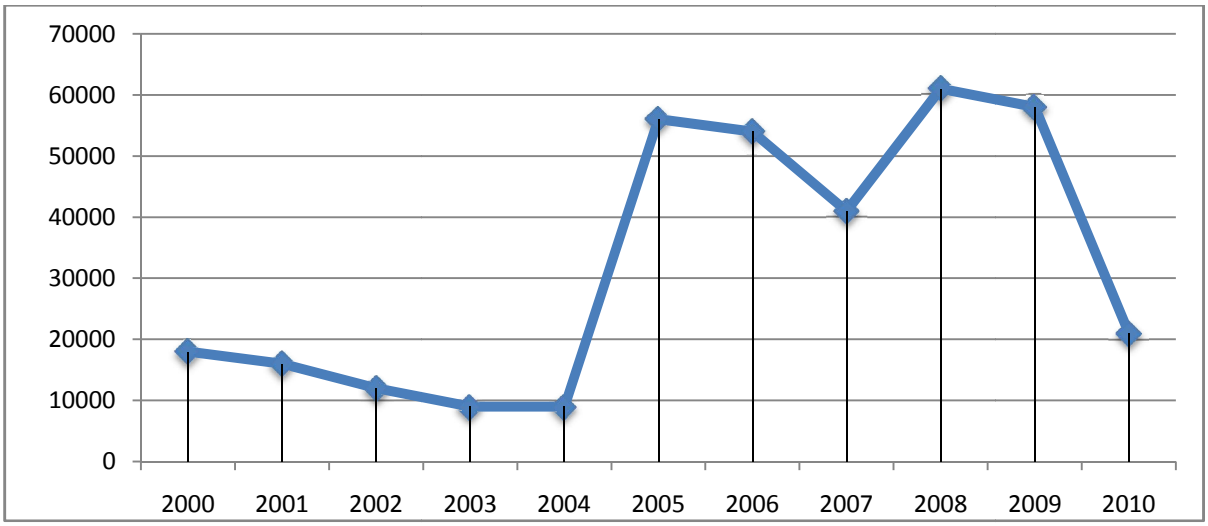

المصدر: زرواط فاطمة الزهراء، بورجة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

من خلال الشكل نلاحظ أن برنامج عقود ما قبل التشغيل شهد نوعاً من عدم الاستقرار، فكانت البداية مع بداية 2000 حيث لم يتجاوز عدد العمال 20ألف عامل ، لتشهد كل من سنة 2001 إلى غاية 2004 تراجعاً ملحوظاً في عدد مناصب العمل، لترتفع بشكل كبير مع بداية سنة 2005، لتواصل الانخفاض سنة 2007 بـ 40ألف عامل بينما كانت أزيد من 50ألف عامل في سنة 2004، بعدها شهدت سنة 2008 ارتفاعاً ملحوظاً أزيد من 60ألف عامل لتنخفض من جديد سنة 2010 لـ 20ألف عامل، من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن البرنامج لم يحقق الأهداف المرجوة منه من خلال التذبذب الواضح[2].

[1] قميحة رابح، مرجع سبق ذكره، ص 128.
[2] محمد دحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

2.2.برنامج مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية(ESIL)

منذ بداية 1990 تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية الإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهر[1].

الجدول رقم (32): عدد المناصب المستحدثة في إطار "ESIL" (2000-2011)

سنة	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
عدد الوظائف	72500	70500	72500	72500	72500	62581
سنة	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
عدد الوظائف	104408	126266	131516	130976	62161	173023

المصدر: محمد دحماني ، مرجع سبق ذكره ، ص 224.

من خلال المعطيات نلاحظ مساهمة البرنامج في التشغيل اليد العاملة، ولكن بالرغم من إرتفاع عدد المناصب المستحدثة إلا أنه تميز بأداء متذبذب.

و الشكل الموالي يوضح لنا عدد المناصب المستحدثة في إطار "ESIL" في الفترة (2000-2011) :

[1] نفس المرجع ، ص 222.

الشكل رقم (19):عدد المناصب المستحدثة في إطار "ESIL" (2000-2011)

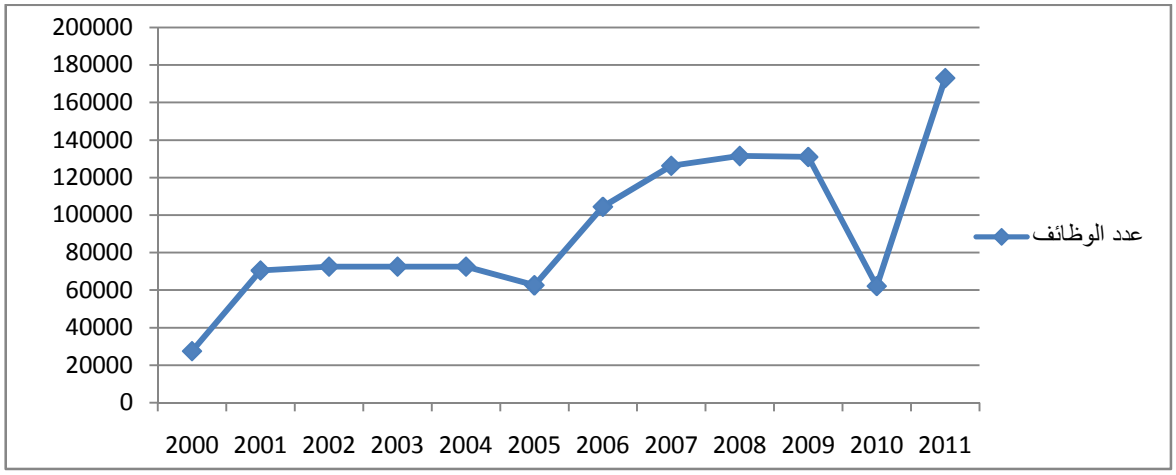

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

3.2.برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والذين لا يتوفرون على تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، كما يهدف إلى إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشات القاعدية المحلية [1]، قد بلغت حصيلة هذا البرنامج سنة 2010 خلق 10855 منصب عمل.

4.2.برنامج منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

يعد هذا البرنامج ذو هدف مزدوج، إذ تعتمده الحكومة في إطار سياسة التشغيل وكذلك في إطار سياسة محاربة الفقر، ويتميز هذا البرنامج بارتفاع عدد المستفيدين منه، إذ شهدت سنة 2011 فقط خلق قرابة 271918 منصب شغل[2].

[1] نفس المرجع ، ص 222.

[2] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره، ص 160.

خلاصة :

يتميز سوق العمل في الجزائر بشكل خاص بمجموعة من الخصائص، التي يبدو بعضها إيجابيا و البعض الأخر سلبيا، بالنسبة لعرض العمل و الطلب عليه بسوق العمل بالجزائر، فبصفة عامة يتميز هذا الأخير بميزة عدم التناسق بين ما هو معروض ونوعية العمل التي يتم الطلب عليها، فيمكن ملاحظة هيمنة القطاع الخاص على عرض العمل إستعاب أكبر قدر ممكن من العمالة، إلا أنها متركزة بشكل كبير في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، أما بالنسبة للإطار المؤسسي للعمل فهو يتميز بحداثة القوانين .

كما يتميز سوق العمل بالجزائر بهيكل تنظيمي مقسم إلى سوق عمل رسمي وغير رسمي بعمالة متمركزة بسوق العمل غير الرسمي، أما عن السياسات والآليات التي تتبعها الدولة في ميدان التشغيل ومكافحة البطالة، فهي عبارة عن صناديق و وكالات هدفها تقديم المساعدة لطالبي العمل، فرغم التطور الذي يشهده مجال التشغيل والأهمية الممنوحة لهذا المجال وإنخفاظ مستويات البطالة إلى 9.8% سنة 2014 مقابل 37.5% كنسبة عمالة إلا أنه لا يعكس بالضرورة أداء أفضل لسوق العمل بالجزائر مقارنة بالمتوسط العالمي لنسبة البطالة 5.9%.

تمهيد :

بعد سلسلة البرامج التي إتبعتها الجزائر في إطار التنمية المستدامة، وبعد الفائض المالي الذي حققه قطاع المحروقات نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار البترول في الأسواق العالمية، قامت الجزائر بإنتهاج جملة من البرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى تحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بصفة أساسية، ونظرا للأوضاع التي شهدتها الجزائر قبل إنطلاق جملة البرامج التنموية .

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى النتائج التي حققتها هذه البرامج طيلة الفترة (2001-2014) وإلى أي مدى ساهمت هذه الأخيرة في رفع معدلات النمو الإقتصادي وخفض نسبة البطالة مقابل الرفع في مستوى العمالة، وعليه البداية كانت مع البرنامج الأول برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، بعده البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) من خلال عرض نتائج البرامج و أثرها على معدلات النمو الإقتصادي وعلى نسبة العمالة بالجزائر.

و لمعالجة أثر البرامج التنموية على العمالة بالجزائر في الفترة (2001-2014)، من خلال هذه الدراسة، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

المبحث الثاني : نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

المبحث الثالث : نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

المبحث الأول : نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

يعتمد تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ، ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) سيتم من خلال تحديد مدى مساهمة البرنامج في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة العمالة من خلال خفض معدلات البطالة باعتبارهما الهدفان الرئيسيان[1].

المطلب الأول : أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)على معدل النمو الإقتصادي

يعتبر استهداف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)[2]، فقد تميزت الفترة (2001-2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الانتعاش من خلال، استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دينار من الإنفاق العمومي نمواً مستمراً يساوي في المتوسط 3.8% طول الفترة بنسبة 6.9% في سنة 2003 يعد أن كان 4% سنة 2002 [3].

[1] بيل بوفليح ، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**", أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ، جامعة شلف ، ديسمبر 2012، ص 256.

[2] كريم بو دخدخ، مرجع سبق ذكره ، ص 208.

[3] كريم زرمان ، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)**" ,أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع ، مركز الجامعي خنشلة، جوان 2010، ص 205.

الجدول رقم (33): تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي(2001-2004) (الوحدة %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	4.8	16.7	2.3	10.2

Source: Banque d'Algérie: **rapport annuel l'année** 2005, annexe: tableaux statistique p 176.

سجلت سنة 2001 انخفاض في سعر البرميل حيث وصل إلى 24.8 دولار مقارن مع سنة 2000 أي قدر بـ 28.7 دولاراً للبرميل وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 بالو.م.أ، كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة 5.1%، ونظراً التزايد الطلب العالمي بذلك الزيادة في سعر البرميل تمكن القطاع من تسجيل تطور إيجابي على مدى سنة 2003، حيث بلغ سعر البرميل 29.2 دولاراً مقابل نمو قدره 3.7 لسنة 2002 لتعاود الانخفاض مع بداية 2004 بنسبة 3.3% [1].

أما عن قطاع الفلاحة فقد سجل هذا الأخير نسبة نمو تقد بـ 13.2% في سنة 2001، ثم سجل القطاع تراجعاً بسبب ظاهرة الجفاف، حيث كانت نسبة النمو سالبة لسنة 2002 1.3-%،

[1] فوزية خلوط ، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة** "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد التاسع والعشرون، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، فيفري 2013 ، ص 105.

لتليها سنة 2003 حيث شهدت هذه الأخيرة نسبة نمو قياسية بسبب تحسن الظروف المناخية حيث قدرت بـ 19.7%، وفي سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضاً بنسبة 3.1% ويرجع هذا الانخفاض لخفض إنتاج الحبوب، لتبقى النتائج المحققة في هذه القطاع دون الأهداف المرجوة من البرنامج والمتمثلة في نسبة نمو 10%.

أما عن القطاع البناء والأشغال العمومية، فيعتبر القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من خلال الأولوية التي منحت لهذا القطاع في مجال إنجاز السكنات والمنشات القاعدية والاقتصادية، من خلال بيع وكراء السكنات سمحت بتسجيل نسبة نمو في القطاع بـ 8.2% سنة 2002، أما سنة 2003 سجل انخفاض بنسبة نمو قدرها 5.5% بسبب تأثير زلزال 21 ماي 2003، لتشهد سنة 2004 تقدماُ حقيقياً بنسبة 8.0% خاصة في مجال الهندسة المعمارية.

أما عن قطاع الخدمات عرف تطوراً سريعاً، وهذا راجع إلى سياسة الإنتاج الاقتصادي التي تبنيها الدولة، أما عن قطاع الخدمات غير الحكومية قدرت نسبة النمو بـ 6.1%، خلال فترة البرنامج سبب الزيادة في حجم المبيعات والمبادلات التجارية وتنشيط وسائل النقل وتحرير قطاع الاتصالات.

أما عن القطاع الصناعي فلم يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظراً للإختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

حيث سجل القطاع العام متوسط نمو ضعيف قدر بـ 0.8% خلال فترة تطبيق البرنامج وهذا راجع إلى متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات الصناعية باستثناء الطاقة، الصناعة الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك ومواد البناء، حيث سجلت نمو متوسط إيجابي بـ 5.6%، 9.3%، 2.3% خلال السنوات 2002 ، 2003 ، 2004 على التوالي[1].

[1] فوزية خلوط ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 103- 106.

أما فيما يخص القطاع الخاص حقوق متوسط نمو إيجابي بـ 4.5 %، إلا أن هذه النسبة تبقى غير كافية، وهذا التدهور راجع إلى عجز الجانب الاستثماري من ناحية التمويل والتعقيدات الإدارية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بسبب منافسة السلع المستورة خاصة الصناعات الغذائية والنسيجية [1].

عرفت معدلات التضخم ارتفاعاً متزايداً حيث قدرت سنة 2002 بـ 1.4% و2.5% في 2003 لتصل إلى 3.6% سنة 2004 بسبب تزايد حجم النفقات العمومية، كما حقق ميزان المدفوعات رصيداً إيجابياً بـ 9.6 مليار دولار سنة 2004، أما فيما يخص الديون الخارجية فقد بلغت نهاية 2004 21.4 مليار دولار بعد أن كانت 25.1 مليار دولار سنة 2002، أما عن الناتج الداخلي الخام قدر بـ 84.6 مليار دولار 2004 في حين قدر بـ 54.7 مليار دولار عام 2002 [2].

ومما سبق نجد أن متوسط نسبة النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) قدرت بـ 5.4% وهذا من خلال النتائج الإيجابية المحققة في كل من قطاع بناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، أما من ناحية القيمة المضافة الإجمالية احتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة 30% من الثورة الوطنية ثم ليليه قطاع الخدمات بـ 29%، ثم الفلاحة بـ 18.6% في حين قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم بـ 13%، والصناعة بـ 8.6% سنة 2003 [3].

[1] أسماء ماصمي ، "**أثر الإنفاق العالم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)** " ، مذكرة ماجستير اقتصاد كيمي، أبو بكر بالقايد ,تلمسان، (2013-2014)، ص 166.

[2] فوزية خلوط، مرجع يبق ذكره، ص 105

[3] نفس المرجع ، ص 106 .

المطلب الثاني : أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على نسبة نمو العمالة (2001-2004)

سمح برنامج الإنعاش الاقتصادي بإستحداث 728666 منصب شغل دائم ومؤقت، وذلك خلال الفترة (2001-2003)، وهذا العدد يفوق عدد المناصب التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة (2001-2004) والمقدرة بـ 713150 منصب عمل وبناء على ما سبق فإن هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وزيادة قدرها 15516 منصب عمل عن المتوقع بدون احتساب المناصب التي تم إنشائها خلال 2004 [1]، في حين ساهم البرنامج في خلق 464930 منصب عمل دائم و292882 منصب مؤقت وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96% مؤسسات خاصة [2].

الجدول رقم(34): المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2001-2004)
(الوحدة: %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	21.06	21.07	21.1	20.74
الصناعة	13.82	13.01	12	13.60
البناء والأشغال العمومية	10.44	11.08	12	12.41
الخدمات	54.68	54.71	54.9	53.25

المصدر: الديوان الوطني الإحصائيات، "**الفصل الثاني: التشغيل حوصلة إحصائية (1962-2001)**" ، ص ص , 59 - 61.

فيما يخص قطاع الفلاحة فقد ساهم في خلق 1312069 منصب عمل في سنة 2001 بنسبة 21.06% لينقل العدد إلى 1617125 منصب في سبتمبر 2004 نسبة 20.74%، أي بزيادة قدرها

[1] أحمد ضيف و إبراهيم بلقلة، "**أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)"، البويرة، نوفمبر 2014، ص 12.

[2] سليم عقون، " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 68.

21.77%، أما عن قطاع الصناعة حيث بلغ عدد المناصب 861119 منصب في سبتمبر 2001 بنسبة 13.82% ليبلغ 1060785 سنة 2004 نسبة 13.60%، أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد بلغ عدد مناصب العمل 650012 منصب سنة 2001 نسبة 10.44% لينتقل إلى 967568 منصب عمل سنة 2004 نسبة 12.41%، أما عن قطاع الخدمات فبلغ عدد مناصب العمل 3405727 منصب عمل بنسبة 54.68% سنة 2001 ليصل عدد مناصب العمل سنة 2004 إلى 4152934 منصب عمل بنسبة 53.25 % [1].

من خلال ما تم عرضه نلاحظ أن كل من قطاع الخدمات وقطاع الفلاحة ساهم في استعاب أكبر نسبة من العمالة.

الشكل رقم (20):المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2001-2004)

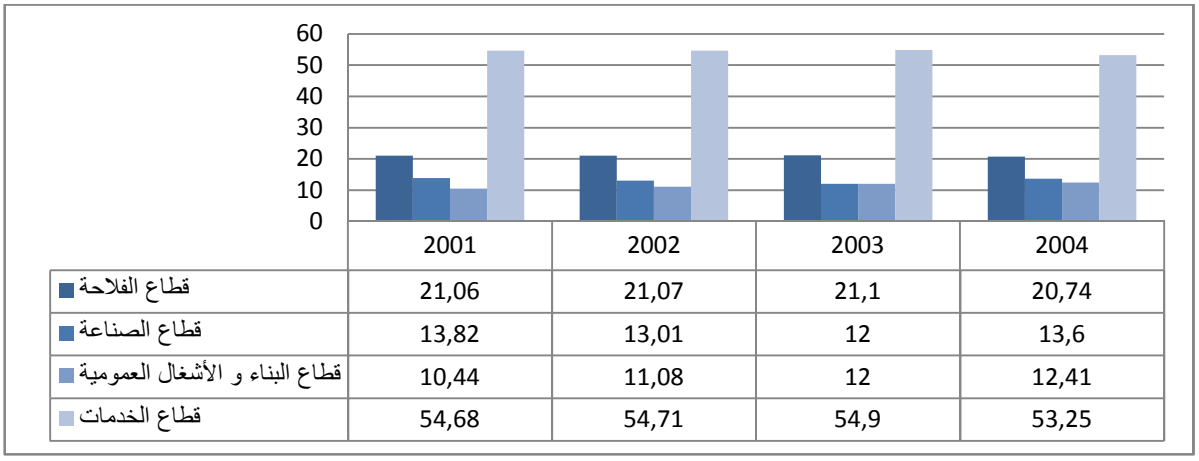

	2001	2002	2003	2004
قطاع الفلاحة	21,06	21,07	21,1	20,74
قطاع الصناعة	13,82	13,01	12	13,6
قطاع البناء و الأشغال العمومية	10,44	11,08	12	12,41
قطاع الخدمات	54,68	54,71	54,9	53,25

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول أعلاه.

وبالرجوع إلى هدف البرنامج الذي كان خلق 713150 منصب عمل فيمكن القول أن البرنامج استطاع الوصول إلى الأهداف الرئيسية.

[1] أحمد نصي، " **التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية "2001-2014**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول" سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي(2001-2014) "، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، ص 13.

الشكل رقم (21):نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام و الخاص خلال الفترة(2003-2004)

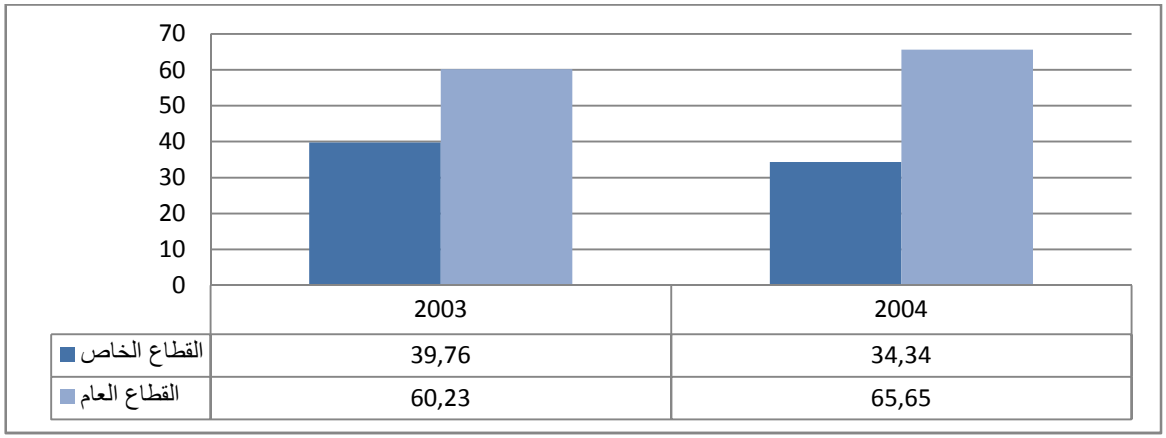

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال المعطيات الشكل نلاحظ أن نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص خلال الفترة(2003-2004) متمركزة في القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام الذي لم تتجاوز نسبته 40%، لتشهد نسبة العمالة ارتفاعاً ابتداءً من بداية فترة البرنامج فقد بلغت نسبة العمالة 29.8% سنة 2001 لتصل إلى 2004 نسبة 34.7%[1].

بينما شهدت معدلات البطالة هي الأخرى تراجعاً ابتداءً من 2001 بنسبة 27.3% لتشهد تراجعاً ملحوظاً سنة 2004 بنسبة 17.4%، وهذا بسبب توفر فرص العمل [2].

[1] نفس المرجع ، ص 13.

[2] نفس المرجع ، ص 13.

المبحث الثاني : نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009) نتيجة للمؤشرات الإيجابية التي جاء بها برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، الذي يوضح عزم الحكومة في مواصلة مسيرة التنمية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني في ظل وفرة المداخيل المالية الناجمة عن إيرادات قطاع المحروقات .

المطلب الأول:أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي(2005-2009)على معدل النمو الإقتصادي

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5% [1]، كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقة من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج، كما أن أهم أهدافه تمثلت في خفض معدل البطالة إلى 9% خلال فترة (2010-2013) وخلق قرابة 2 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005-2009) [2]، إذ بلغ الاحتياطي النقدي سنة 2005 56.18 مليار دولار ليصل إلى 77.78 مليار دولار سنة 2006 لتستمر الزيادة لتصل إلى 148.91 مليار دولار نهاية سنة 2009 [3] .

[1] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 103.

[2] زكريا مسعودي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[3] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2009**، ص, 79.

الجدول رقم(35):تطور معدلات النمو الإقتصادي(PIB)لأهم القطاعات في الفترة (2005-2009)

(الوحدة:%)

القطاعات	2005	2006	2007	2008_1	2009_2
قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-3.2	-0.8
قطاع الفلاحة	1.9	4.9	5.0	-5.3	21.1
القطاع الصناعي العمومي	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	-	-
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	9.8
خدمات الإدارية العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.4
خدمات خارج قطاع العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	7.7

Source:

1 Banque d'Algérie, **rapport annuel l'année 2008**, Annexe des Tableaux statistique, p 190.

2 Banque d'Algérie, **rapport annuel l'année 2012**, Annexe des Tableaux statistique, p 239.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بقطاع المحروقات وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز وهذا تماشيا مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، بعكس معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي شهد تحسناً ملحوظاً والذي بلغت نسبه 10.5% سنة 2009 وهذا راجع إلى الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مخصصاته لقطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية [1] .

[1] زكريا مسعودي ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أما عن قطاع الفلاحة فقد خصص لهذا القطاع مبلغ قيمة 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين سنتي 2005 و2007 بما يقارب 3.1%، لكنه عاد للإنخفاض بشكل حاد سنة 2008، ليصل 5.3-% أي ما نسبة 10.3% مقارنة بسنة 2007 بفعل الجفاف آنذاك، ليشهد تحسناً ملحوظاً بلغ 21.1% سنة 2009 بفعل تحسن قطاع الحبوب ليصل حجم الإنتاج إلى 61.2 مليون قنطار[1]، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فلم يحقق قطاع الصناعة العمومي أثراً إيجابياً على معدل نمو القطاع رغم المخصصات المالية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، لذلك مردوديته بقيت ضئيلة بعكس صناعات القطاع الخاص التي حققت نسباً إيجابية في السنوات 2005، 2006، 2007 بـ 1.7%، 2.1%، 3.2% على التوالي.

قطاع البناء والأشغال العمومية والذي حقق ثاني أعلى نسبة نمو بعد القطاع الفلاحي والتي قدرت بـ 9.8% على طول الفترة (2007-2009)، والذي شهد توسعاً كبيراً في برمجة وانجاز الهياكل القاعدية والمنشات الأساسية[2] ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق نسب نمو إيجابية طيلة الفترة (2005-2009) سواء تعلق الأمر بخدمات الإدارة العامة أو خارج الإدارة فقد بلغت نسبة النمو حوالي 7.7% نهاية سنة 2009.

كما شهدت نسب التضخم ارتفاعاً هي الأخرى حيث قدرت نسبة التضخم في سنة 2005 بـ 1.6%، لتصل إلى 2.5% سنة 2006 و3.5%، 3.3% على التوالي سنة 2007 و2008، لترتفع من جديد سنة 2009 إلى حدود 5.75%، وهذا راجع إلى زيادة الإنفاق العمومي طيلة فترة البرنامج،

[1] كريم بودخدخ ، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[2] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 105.

كما عرف سجل رصيد الميزان التجاري توازناً طيلة فترة تطبيق البرنامج[1]، ليرتفع سنة 2008 إلى حدود 40.60% في الوقت الذي سجل فيه ميزان المدفوعات فوائض، حيث وصل إلى 37 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم احتياطي الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، لكن سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري بسبب انهيار أسعار البترول [2]، كما أن قيمة الواردات بلغت 37.9 مليار دولار سنة 2008 [3].

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي(2005-2009) على نسبة نمو العمالة الإقتصادي

ساهمت المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها مع بداية سنة 2005، وبشكل محسوس في فع معدلات التشغيل القطاعية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في خلق مناص عمل ساهمت في خفض معدلات البطالة وبالتالي زيادة نسبة العمالة.

الجدول رقم(36): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009)

(الوحدة:%)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
الخدمات	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، "**حوصلة إحصائية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص(63- 66).

[1] نفس المرجع ، ص 105.

[2] أسماء صاصمي ، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3] بو عبد الله رابحي ، **"انعكاسات برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-20014)"**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي (2004-2014)"، جامعة آكلي محند أولحاج , البويرة, 2014 ,ص 14.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قطاع الفلاحة ساهم بخلق 1380520 منصب عمل أي ما يعادل نسبة 17.16% سنة 2005، إلا أنه سرعان ما انخفض مع بداية سنة 2007 حتى 2008 بسبب الظروف المناخية آنذاك والجفاف لتنخفض النسبة إلى 13.69% لكنها سرعان ما استقرت نوعا ما مع بداية سنة 2009 ليصل عدد المناصب المستحدثة بـ 1242 منصب عمل، كم شهد القطاع الفلاحي تراجعاً ملحوظاً طيلة فترة البرنامج بسبب الظروف المناخية وحالة الجفاف.

القطاع الصناعي هو الأخر بلغ عدد المناصب المستحدثة مع بداية سنة 2006 حوالي 1263591 منصب عمل أي ما نسبته 14.25%، ليصل نهاية 2009 إلى 12.61% بفارق نقطتين،(1194 منصب عمل)، ولقد شهد القطاع الصناعي طيلة الفترة (2005-2009) مؤشرات نمو سالبة مما انعكس سلباً على نمو العمالة، بالرغم من المخصصات المالية الموجهة لقطاع الصناعة في البرنامج التكميلي لدعم النمو[1].

قطاع البناء والأشغال العمومية تميز بنمو إيجابي إلا أنه متذبذب نوعاً ما، ففي بداية 2006 كانت نسبة مساهمة القطاع في خلق مناصب عمل بـ 14.35% ما يعادل 1257703 منصبا عمل، لينخفض العدد إلى 1718 منصب عمل نهاية 2009.

أما عن قطاع الخدمات والذي تميز باستقرار طيلة فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي سجل أعلى نسب نمو سواء تعلق الأمر بالنمو الاقتصادي، أو على نسبة نمو العمالة، فقد بلغ عدد مناصب العمل المستحدثة سنة 2005، 4392843 منصب عمل بنسبة 54.61% وهي أعلى نسبة مسجلة طيلة الفترة [2].

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية**، مرجع سبق ذكره، ص 63, .
[2] مرجع سبق ذكره ،ص ص 6, 4- 66.

الشكل رقم (22):المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009)

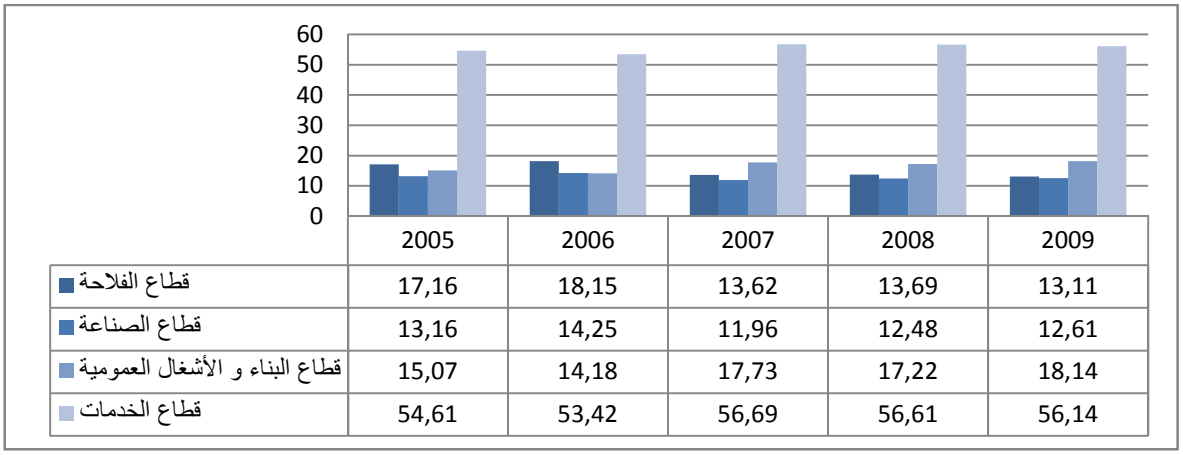

	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الفلاحة	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11
قطاع الصناعة	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61
قطاع البناء و الأشغال العمومية	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14
قطاع الخدمات	54,61	53,42	56,69	56,61	56,14

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

بالرجوع للالتزام الرئاسي في خلق مليوني منصب عمل عن طريق العاملين بالوظيف العمومي، وكذا برامج التشغيل المكثفة لليد العاملة، قد تحقق حيث أن مجموع المناصب المستحدثة في إطار ذلك قدرت بـ 2437115 منصب عمل.

أما عن مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة تطبيق البرنامج (2005-2009) انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات والتي أخذت أكبر نسبة، 70% أي 3166374 منصب شغل، أما عن القسم الثاني لمناصب الشغل في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي شغلت نسبة 30% بـ 1865318 منصب عمل، وهذا يعني مجموع 5031692 منصب عمل وهي تفوق عدد المناصب المتوقع استحداثها [1].

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في هذا البرنامج ، رافقته زيادة في حجم العمالة من خلال تناقص معدل البطالة [2]، حيث تراجعت نسب البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج، فقدرت نسبة البطالة سنة 2005 بـ 15.3% مقابل 34.7% كنسبة عمالة في نفس السنة، ثم

[1] زكريا مسعودي ، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] محمد قادري، **"تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)"**, مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)"، جامعة آكلي محند أولحاج ،البويرة،2014، ص 13.

12.3%، 13.8%، 11.3%، 10.2% نسبة بطالة خلال السنوات 2006، 2007، 2008، 2009، على التوالي مقابل 37.2%، 35.3%، 37.0%، 37.2% كنسبة عمالة خلال السنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على التوالي[1].

الشكل رقم(23): نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص خلال الفترة (2005-2009)

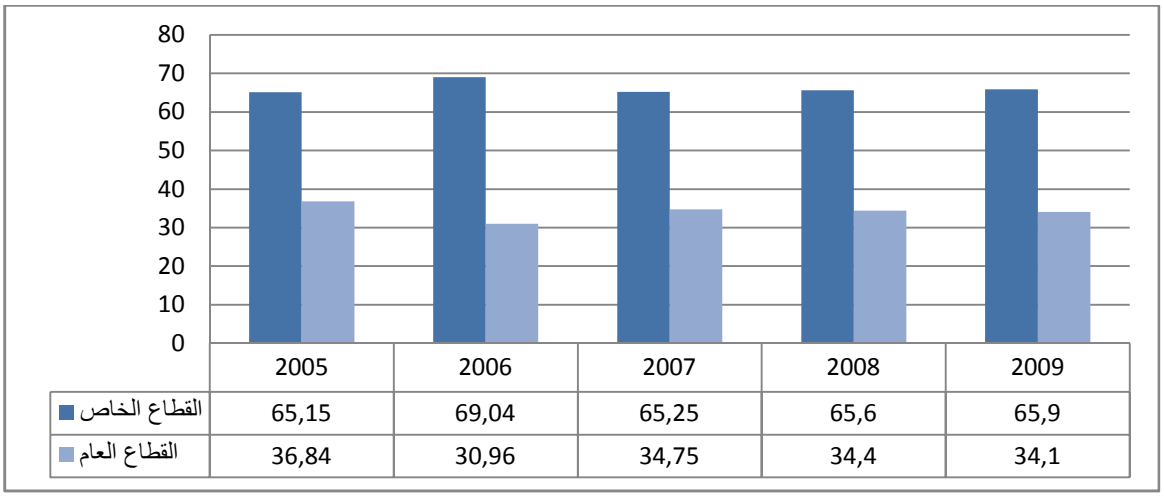

	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الخاص	65,15	69,04	65,25	65,6	65,9
القطاع العام	36,84	30,96	34,75	34,4	34,1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص خلال الفترة (2005-2009) متمركزة بشكل كبير في القطاع الخاص طيلة الفترة بالمقارنة مع القطاع العام الذي لم تتجاوز نسبة إستقطابه للعمالة 40% طيلة الفترة (2005-2009) .

المبحث الثالث : نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)

جاء برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) كتكملة لسلسة البرامج التنموية المعتدة من قبل الحكومة من أجل استكمال المسيرة التنموية الت تعزم الجزائر على تحقيقها من خلال تسطيرها لسلسة البرامج التنموية، وبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الإقتصادي

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، "**حوصلة إحصائية**"، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، جاء برنامج توطيد النمو لإتمام المسيرة التنموية[1].

المطلب الأول:أثر البرنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014)على معدل النمو الإقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي تمت مباشرته سنة 2001، كما قدرت قيمة المخصصة المالية للاستثمارات العمومية في الفترة (2010-2014) من النفقات 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 دولار، وتشمل شقيين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار[2].

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار دج يعادل 156 مليار دولار.

لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا نوعا ما، إذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6% سنة 2010، بعد أن كانت 2.4% سنة 2009. لتنتقل إلى 2.8% سنة 2011 ثم 3.3% سنة 2012 [3]، ثم تنخفض إلى 2.8% سنة 2013 [4]، لترتفع النسبة إلى 4.3 % سنة 2014، بينما قدرت بنسبة 5.3 % خارج قطاع المحروقات في نفس السنة [5].

[1] أحمد نصيرو رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2012**"، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[4] بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2013**"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[5] IMF, **Country Report** : No 14/32, p56.

و الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدلا النمو الاقتصادي القطاعي في الفترة (2010-2014) :

الجدول رقم(37): تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي من (2010-2014)

(الوحدة%)

القطاعات	2010	2011	2012	2013 1	2014 2
محروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5	-2.7
فلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	-
صناعة	3.4	3.9	5.1	4.1	-
بناء والأشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	-
خدمات خارج الإدارة	7.3	7.1	6.4	7.8	-
خدمات الإدارة العمومية	5.7	5.4	4.2	4.0	-

المصدر: 1بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2013**"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

2 IMF , Country Report No. 14/32.p56.

بالنسبة لقطاع المحروقات فقد سجلت نسب النمو طيلة فترة تنفيذ البرنامج مؤشرات سالبة وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول، أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد سجلت النسب مؤشرات إيجابية فلقد حقق نسبة نمو 8.8% أواخر سنة 2013 وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للمخصصات المالية الموجهة للقطاع، أما عن قطاع الصناعة فكانت نسب النمو طيلة الفترة متذبذبة نوعاً ما، وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فكانت نسبة النمو هي الأخرى غير مستقرة لتنخفض من 8.2% سنة 2012 إلى 6.6 نهاية 2013 [1].

[1] بنك الجزائر، "**التقرير السنوي2013**" ، مرجع سبق ذكره، ص 213 .

أما عن قطاع الخدمات فلقد حقق نسبة نمو مستقرة في مجال الخدمات خارج الإدارة، كما بلغ إجمالي الناتج الداخلي 11.991.6 مليار دينار سنة 2010 ليرتفع إلى حدود 16115.4 مليار دينار سنة 2012، ليحقق إجمالي قدره 16569.3 مليار دينار نهاية سنة 2013.

وحقق الميزان التجاري قيمة 18.205 مليار سنة 2010، ثم 25.961 مليا سنة 2011، ثم شهد انخفاضاً طيلة فترة (2012-2013) من 20167 مليار دولار إلى 9.384 مليار دولار[1] ، كما حققت معدلات التضخم زيادة معتبرة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإنفاق العمومي فقد سجلت سنة 2010 نسبة تضخم 3.91% لتصل إلى 8.4% نهاية سنة 2012 [2]، لتصل إلى 2.6% سنة 2013، و3.6% سنة 2014، كما يتوقع أن تصل إلى 2.6% مع نهاية 2015 [3].

المطلب الثاني : أثر البرنامج توطيد النمو الإقتصادي على نسبة النمو العمالة (2010-2014)

سجلت مؤشرات قوة العمل معدلات نمو موجية، نتيجة النمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل، فضلا عن زيادة معدلات المشاركة في القوة العاملة، وهو ما يبرز انتقال الفئة النشطة من 10812000عامل سنة 2010، لتنتقل 10661000عامل سنة 2011 في حين انتقل حجم الفئة المشتغلة إلى 9599000 عامل في نفس السنة.

[1] مرجع سبق ذكره، ص ، 228.

[2] رابح قميحة ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3] IMF: op-cit, p41.

الجدول رقم(38): المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2011)
(الوحدة%)

القطاعات	2010	2011 1	2012 2	2013	2014
الفلاحة	11.67	10.77	9	10.6	9.5
الصناعة	13.73	14.24	13.1	13	12.6
بناء الأشغال العمومية	19.37	16.62	16.6	16.6	16.5
خدمات	55.23	58.37	61.6	59.8	61.4

المصدر: 1الديوان الوطني للإحصائيات، "**حوصلة إحصائية**"، مرجع سبق ذكره, ص 67.

2الديوان الوطني للإحصائيات،"**النشاط الإقتصادي التشغيل و البطالة** "، (2012-2014)، ص ص ،1،1.

حققت مساهمة القطاع الفلاحي نسبة 11.67% سنة 2010 أي ما يعادل 1136 منصب عمل، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقدرت نسبة المساهمة في خلق مناصب الشغل خلال سنة 2011 نسبة 14.24%، وبالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات أعلى نسبة مساهمة بالمقارنة مع مساهمة القطاعات الأخرى خلال الفترة (2010-2011)، والشكل الموالي يوضح المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة(2010-2014) :

الشكل رقم (24):المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2014)

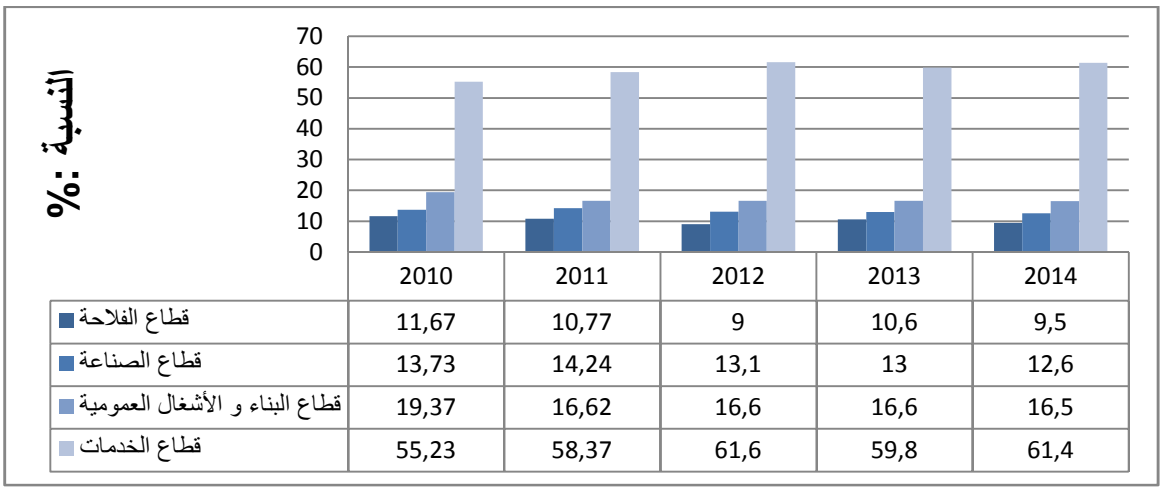

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

إذ حققت معدلات البطالة تراجعاً خلال فترة تطبيق البرنامج، فنسبة البطالة سنة 2010 و2011 في حدود 10%[1]، لتستقر عند 9.8% نهاية سنة 2014، أما عن نسبة العمالة فقد قدرت في بداية تطبيق البرنامج بـ 37.6% سنة 2010 لتنخفض إلى 36% سنة 2011، ثم قدرت الزيادة بدرجة واحدة 37.4 سنة 2012 ثم 39.0% سنة 2013، لتصل إلى 37.5% نهاية سنة 2014 [2].

الشكل رقم(25): نسبة استقطاب العمالة في القطاعين العام والخاص خلال الفترة(2010-2014)

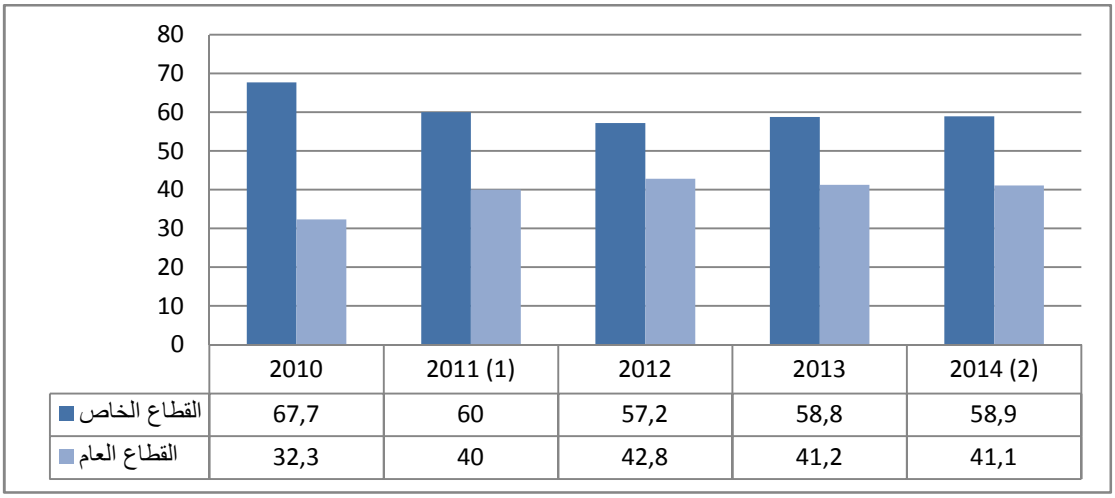

	2010	2011 (1)	2012	2013	2014 (2)
القطاع الخاص	67,7	60	57,2	58,8	58,9
القطاع العام	32,3	40	42,8	41,2	41,1

Source

1 Office National Des statistiques , emploi et chômage : 2010 ,2012, pp , 9,15 .

2 الديوان الوطني للإحصائيات, النشاط الاقتصادي التشغيل و البطالة , 2012,2013,2014,ص ص ,2,2 .

من خلال معطيات الشكل نلاحظ أن نسبة استقطاب العمالة في القطاعين العام والخاص، متركزة و بشكل كبير في القطاع الخاص طيلة الفترة (2010-2014) والتي تفوق نسبة 50% بالمقارنة مع القطاع العام الذي لو يتعدى نسبة 45% طيلة الفترة (2010-2014).

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، "**حوصلة إحصائية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 68، 69.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات, "**النشاط الاقتصادي التشغيل والبطالة ,2012، 2013، 2014** "، ص ص, 1، 2، 1.

خلاصة :

لقد ساهمت البرامج التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها مع بداية الألفية الثالثة في تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية من خلال الإستثمارات العمومية والمنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تم التركيز عليها طيلة فترة تطبيق البرامج في الفترة (2001-2014)، فمن النتائج المحققة خلال الفترة بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 84.6 مليار دولار سنة 2004، كما شهدت نسبة العمالة ارتفاعاً مع بداية البرنامج حيث بلغت نسبها 29.8% سنة 2001 لتصل إلى نسبة 34.7% سنة 2004، بينما شهدت معدلات البطالة هي الأخرى تراجعاً ابتداءً من 2001 بنسبة 27.3% لتشهد تراجعاً ملحوظاً سنة 2004 بنسبة 17.4% .

وقد بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات 10.5% طيلة الفترة (2005-2009)، بينما تراجعت نسب البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج فقدرت نسبة البطالة سنة 2005 بـ 15.3% مقابل 34.7% كنسبة عمالة في نفس السنة، ثم 12.3%، 13.8%، 11.3%، 10.2% كنسبة بطالة خلال السنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على التوالي مقابل 37.2%، 35.3%، 37.0%، 37.2% كنسب عمالة للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009 على التوالي .

ولقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا نوعا ما خلال الفترة (2010-2014) ، إذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة 3.6% سنة 2010 ، بعد أن كانت 2.4% سنة 2009، لتنتقل إلى 2.8% سنة 2011 ثم 3.3% سنة 2012، ثم تنخفض إلى 2.8% سنة 2013، لترتفع النسبة إلى 4.3 % سنة 2014، بينما قدرت بنسبة 5.3 % خارج قطاع المحروقات في نفس السنة، أما عن نسبة العمالة فقد قدرت في بداية تطبيق البرنامج بـ 37.6% سنة 2010 لتنخفض إلى 36.0% سنة 2011 ثم قدرت الزيادة درجة واحدة بـ 37.4 سنة 2012 ثم 39.0% سنة 2013، لتصل إلى 37.5% نهاية سنة 2014 .

تمثل موضوع الدراسة في تحليل مسألة العمالة في الجزائر في ظل تطبيق الحكومة لبرامج التنمية في إطار سياسة الإصلاح والإنعاش الإقتصادي إبتداء من 2001 إلى غاية 2014، و نظرا للأهمية البالغة التي توليها الحكومة لمسألة العمالة بإعتبارها أحد أهم الركائز التي يتوقف عليها كل من الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي وكذا السياسي لأي دولة، و عليه فقد سطرت الحكومة الجزائرية عددا من البرامج التنموية تهدف من خلالها إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي وتقليص حجم البطالة من خلال المشاريع المسطرة في هذا السياق.

و من خلال دراستنا للموضوع، توقفنا على ثلاث فصول:

ففي الفصل الأول سلطنا الضوء على المرحلة التي سبقت تطبيق البرامج التنموية، فقد تمت دراسة الوضعية الإقتصادية قبل الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي من خلال دراسة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للإقصاد الوطني خلال فترة التسعينيات، ففي سنة 1996 سجل قطاع المحروقات مؤشرات إيجابية حقق من خلالها إيرادات مالية جد معتبرة، لتشرع الحكومة بعدها في تسطير جملة من البرامج التنموية إستهدفت جل القطاعات، وفي هذا السياق تم تخصيص برامج إنفاق ضخمة من أجل تغطية هذه المشاريع والإستثمارات المستهدفة .

أما الفصل الثاني أردنا من خلاله تحليل وضعية سوق العمل في الجزائر، وهذا من خلال دراسة كل من جانب الطلب العرض والوقوف على أهم نقاط التوازن في كلا الجانبين، و كذا تحليل وضعية العمالة والبطالة وأهم خصائصهما، كما تم إبراز على آليات وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة المطبقة في سوق العمل في الجزائر، بعدها تم التعرف على هياكل سوق العمل وكيف أثر الجانب التشريعي على أدائه من خلال القوانين والمراسيم المنظمة له وكيف أثر جمودها على مردوديته .

وفي الأخير تم التطرق في الفصل الثالث إلى النتائج التي حققتها البرامج التنموية طيلة الفترة (2201-2014)، من خلال أهم المؤشرات الإقتصادية، حيث سجل معدل النمو الإقتصادي طيلة الفترة نتائج إيجابية وهذا راجع إلى الفوائض النفطية المسجلة طيلة فترة تطبيق البرامج الذي رافقه تطور في زيادة نسبة العمالة مقابل التراجع الواضح في نسبة البطالة بعد أن قدرت سنة 2001 بنسبة 27.30%، إتنخفض إلى نسبة 9.8% سنة 2014، مقابل نسبة 37.5% كنسبة عمالة لسنة 2014 متركزة طيلة فترة تطبيق البرامج التنموية في كل من قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات كأعلى نسبة، ليليهم قطاع الصناعة ثم قطاع الفلاحة وهيمنة القطاع الخاص بنسبة 58.9% سنة 2014.

من خلال ما تم عرضه وما تم إقتراحه كفرضيات فإن النتائج:

هدف الدولة من إنتهاج جملة البرامج التنموية، هو المساهمة في تقليص حجم البطالة، وكذا زيادة نسبة العمالة بعد أن كانت مرتفعة قبل بداية تطبيق البرامج وهذا راجع إلى التوجه نحو إقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر، حيث أحدثت في هذا السياق جملة من الإصلاحات الهيكلية إنجر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية و بالتالي تسريح عدد كبير من العمال .

كما أن الهدف من تطبيق البرامج التنموية هو إنشاء مجموعة من المشاريع هدفها خلق مناصب عمل بغية تقليص من حدة البطالة وبالتالي زيادة نسبة العمالة وزيادة معدل النمو الإقتصادي والمساهمة في تحقيق الانعاش الإقتصادي .

ومن خلال النتائج الإيجابية التي حققتها البرامج التنموية فقد ساهمت في خلق مناصب عمل والتقليص من نسب البطالة، وكذا زيادة نسب العمالة والرفع من معدلات النمو الإقتصادي إلا أنه

يمكن القول أن التباين في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تبقى ضعيفة بالمقارنة مع قطاع المحروقات .

لقد لاحظنا من خلال دراستنا بأن البرامج التنموية الثلاثة المطبقة في الجزائر، المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا البرنامج الخماسي (2010-2014) كانت كلها تسعى إلى الرفع من النمو الإقتصادي ونسب العمالة، من خلال التركيز على دعم القطاعات الخالقة للثروة والقيمة المضافة، حيث تم التركيز على البنية التحتية بإعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، كما تم التركيز كذالك في البرنامج الأخير على العنصر البشري من خلال التكوين والتعليم المناسبين.

التوصيات :

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح الآتي:

ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدي، وتشجيع الاستثمار المنتج للقيمة المضافة خاصة في القطاعات التي تخلق فرص عمل أكثر (إعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات) مع الأخذ في الحسبان المردودية الاقتصادية ؛

ضرورة تنويع مصادر تمويل البرامج التنموية بحيث لا نعتمد أساسا على الفوائض النفطية، لأن هذا الوضع يعطي إشارات داعمة لزيادة الإنفاق العام الذي يصعب إدارته (تخفيضه) مما يؤدي إلى ظهور عجز مالي يزيد من الأعباء الاجتماعية خاصة على البطالة؛

يتوجب على الحكومة أن تعمل على إعادة توزيع مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دعم القطاع الفلاحي وتمكينه من المساهمة أكثر في خلق القيمة المضافة؛

دعم الإصلاحات الهيكلية في القطاع الصناعي من خلال تبني برنامج تنموي خاص بالقطاع، وتكوين وتدريب العمالة الماهرة والاستفادة من التكنولوجيا في هذا القطاع بشكل يعطي مرونة أكبر للجهاز الإنتاجي لكي يساهم في خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي؛

يجب الربط دائما بين إمكانية فتح مناصب شغل جديدة ومعدل النمو الاقتصادي، النمو الاقتصادي، كما يجب الربط كذلك بين إمكانية رفع الأجور والإنتاجية المقدمة من طرف العمال، وذلك تفاديا للوقوع في مشكلة التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي؛

يجب التركيز على القطاعات الإنتاجية كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعية فيما يخص تقديم الدعم من طرف الدولة، كما لا يجب تقديم الدعم من دون مرافقة ومتابعة، بالإضافة إلى ضرورة تكوين المستفيدين من الدعم قصد الرفع من إنتاجية هذه المشاريع؛

إعادة النظر في سياسات التشغيل القائمة على العقود المؤقتة، سواء من خلال اعادة دمج المستفيدين في مناصب شغل دائمة أو تحسين الأوضاع المادية من خلال أجور لائقة.

الملاحق

الملحق رقم(1):عدد السكان الإجمالي خلال الفترة(1977-2014) **(الوحدة:بالآلاف)**

السنوات	عدد السكان الاجمالي (بالآلاف في منتصف السنة)	السكان النشيطين		عدد السكان المشتغلون	
		العدد	معدل النشاط(%)	العدد	معدل الشغل(%)
1977	17 058	3 049 952	36.5	2 972 336	35.6
1987	23 139	5 341 102	41.7	4 137 736	32.3
1992	26 271	6 221 640	44.3	4 577 520	32.6
1998	29 507	8 056 789	43.3	5 993 000	32.2
2000	30 416	8 690 855	40.2	6 179 992	30.5
2001	30 879	8 568 221	41.0	6 228 772	29.8
2003	31 848	8 762 326	39.8	6 684 056	30.4
2004	32 364	9 469 946	42.1	7 798 412	34.7
2005	32 906	9 492 508	41.0	8 044 220	34.7
2006	33 481	10 109 645	42.5	8 868 804	37.2
2007	34 096	9 968 906	40.9	8 594 243	35.3
2008	34 591	10 315 000	41.7	9 146 000	37.0
2009	35 268	10 544 000	41.4	9 472 000	37.2
2010	35 978	10 812 000	41.7	9 736 000	37.6
2011	36 717	10 661 000	40.0	9 599 000	36.0
2012	37 450	11 423 000	42.0	10 170 000	37.4
2013	38 300	11 964 000	43.2	10 778 000	39.0
2014	39 100	11 716 000	41.5	10 56 000	37.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(2):تطور سوق العمل بالجزائر خلال الفترة(1990-2001)

تطور سوق العمل 1990-2001

السنوات		1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الطلب على العمل		22 845	158875	170709	153898	142808	168387	134858	16 800	166299	121309	101520	99 913
عرض العمل		78783	53922	44815	43031	44205	48695	36768	27934	28192	24726	24533	25662
مناصب الشغل المحققة	دائمة	33055	19382	14752	15173	12806	11578	6 134	5 090	3 926	3 727	3 014	3 191
	مؤقتة	27443	22837	21916	20258	24179	29885	25976	19740	22638	18650	19201	20 505
	المجموع	60498	42219	36668	35431	36985	41463	32110	24830	26564	22377	22215	23 696

الملحق رقم(3):تطور معدل التضخم خلال الفترة(2010-2014)

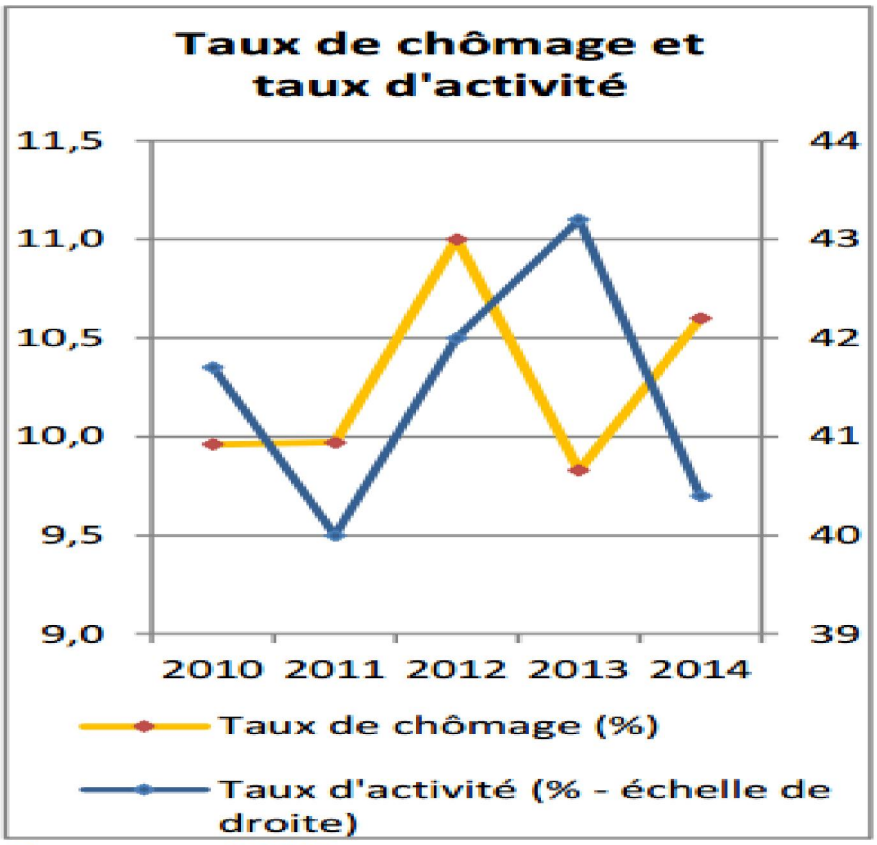

Source : ONS

الملحق رقم (4):تطور معدل التضخم خلال الفترة(2011-2014)

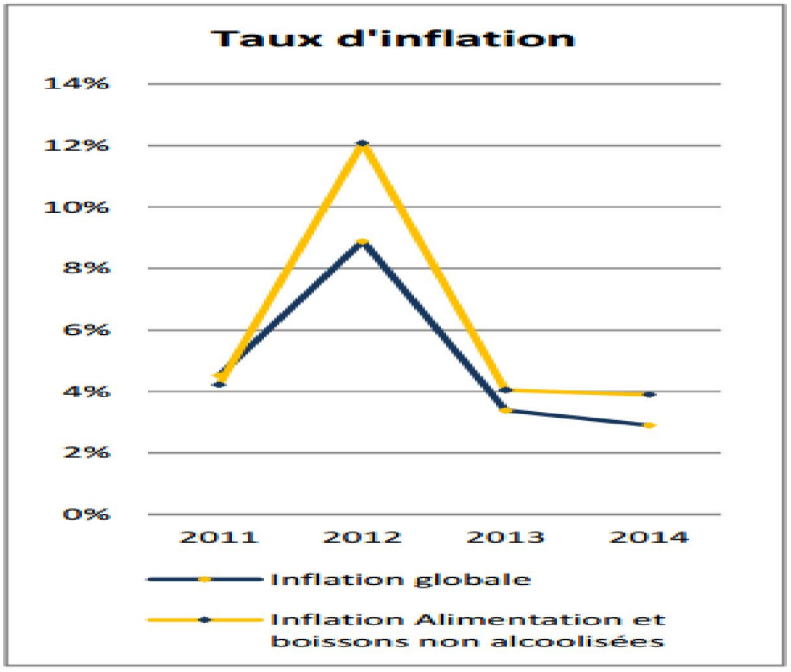

Source : ONS

الملحق رقم(5):تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة(2002-2012)

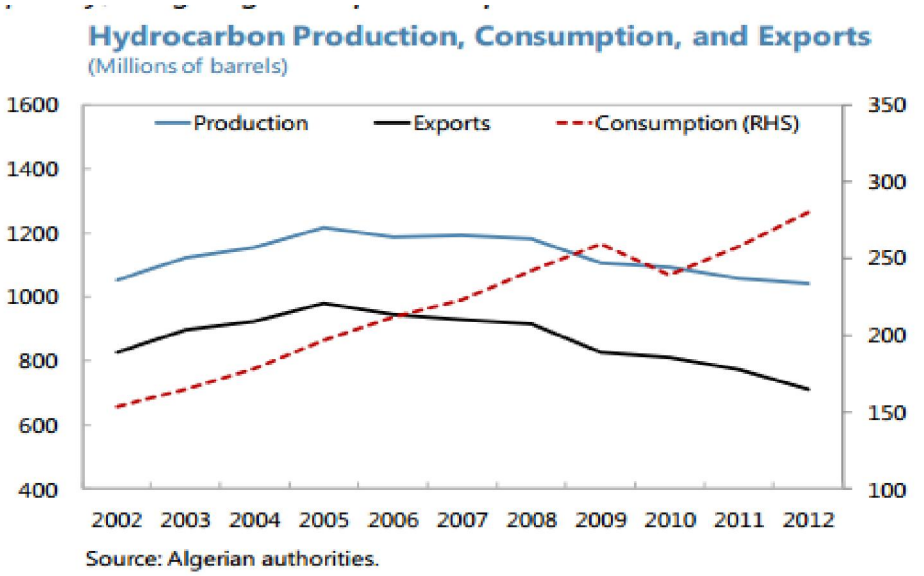

الملحق رقم (6):تطور معدل التشغيل حسب نوع الشهادة خلال الفترة(2010-2014)

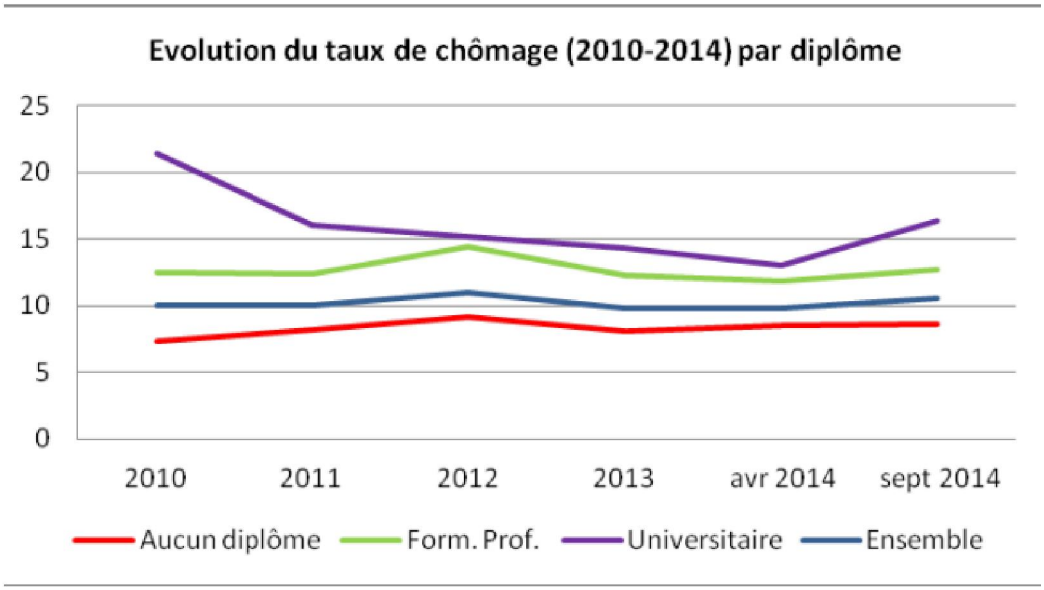

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(7):تطور نسبة النشاط خلال الفترة(1996-2011)

السنوات	1996(4)	1997(5)	1998(1)	2000(6)	2001(7)	2003	2004	2005
نسبة النشاط (**)	46,7	43,6	43,3	40,2	41,0	39,8	42,1	41,0

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة النشاط (**)	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم (8):تطور نسبة العمالة خلال الفترة(2000-2011)

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الشغل (***)	30,5	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3

السنوات	2008	2009	2010	2011
نسبة الشغل (***)	37,0	37,2	37,6	36,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الملحق رقم(9):المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بالنسبة المئوية)				
المحروقات	-0,8	-2,2	-3,3	-3,4	-5,5
القطاعات الأخرى (خارج المحروقات)	9,6	6,3	6,1	7,1	7,1
الفلاحة	21,1	4,9	11,6	7,2	8,8
صناعة خارج المحروقات	8,5	3,4	3,9	5,1	4,1
المناجم والمحاجر	-18,0	15,0	-5,7	0,9	1,8
الطاقة والمياه	9,7	5,4	7,4	10,2	4,3
الصناعة الغذائية	7,6	4,5	5,4	5,6	7,0
الحديد، الصناعة الميكانيكية و الكهرباء	23,0	2,4	4,2	7,4	5,5
الصناعة الكيميائية، البلاستيك والمطاط	8,8	3,7	8,0	5,8	5,0
النسيج، صنع ونسج الملابس الجاهزة	0,6	-2,4	-2,0	1,5	0,3
الجلود والأحذية	-2,3	0,0	-0,6	2,8	-0,5
مواد البناء	5,6	-0,8	2,0	1,3	0,6
الخشب و الورق والفلين	1,1	3,3	0,8	2,3	3,6
صناعة أخرى	7,7	1,3	-4,9	-3,8	-7,8
بناء و أشغال عمومية + خدمات المحروقات	8,5	8,9	5,2	8,2	6,6
خدمات خارج الإدارات العمومية	7,7	7,3	7,1	6,4	7,8
خدمات الإدارات العمومية	7,4	5,7	5,4	4,2	4,0
حقوق و رسوم على الواردات	8,9	3,8	0,0	19,7	12,9
إجمالي الناتج الداخلي	**1,6**	**3,6**	**2,8**	**3,3**	**2,8**

المصدر:بنك الجزائر.

الملحق رقم (10):المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي.

	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
	(En milliards de dinars)				
Hydrocarbures	1 443,9	1 477,1	1 873,2	2 329,3	3 394,0
Autres secteurs	2 514,0	2 683,1	2 987,9	3 352,3	3 626,0
Agriculture	412,1	417,2	510,0	578,9	577,0
Industries manufacturières	312,7	325,9	344,9	368,9	393,0
Bâtiments et travaux publics	358,9	409,9	446,6	503,9	559,0
Services hors administrations publiques	958,1	1 031,0	1 133,2	1 293,8	1 451,0
Services des administrations publiques	472,2	499,1	553,2	606,6	646,0
Droits et taxes à l'importation	302,9	377,5	403,1	445,1	499,0
Produit Intérieur Brut	**4 260,8**	**4 537,7**	**5 264,2**	**6 126,7**	**7 519,0**

المصدر: بنك الجزائر.

الملخص:

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بإنتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال تخصيص إعتمادات مالية كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري عبر مختلف البرامج والتنموية ، تزامن ذلك مع الوفرة المالية التي عرفتها وتعرفها الجزائر والعوائد الخارجية وإنتعاش الخزينة العمومية نتيجة إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وإرتفاع إحتياطي الصرف، تجسد ذلك من خلال برامج التنموية المطبقة والجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014. وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال المخطط الثلاثي(2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، تلاه البرنامج التكميلي لدم النمو الإقتصادي (2005 -2009) والذي خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دينار، وإستمرت الحكومة في سياستها التنموية بتبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)والذي خصص له مبلغ مالي ضخم قدر ب 21214 دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار, وتشرع الجزائر الآن في تطبيق البرنامج الخماسي على طول الفترة (2014 – 2019), وإن تخصيص هذه الاستثمارات العمومية بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش الاقتصادي لاسيما ما تعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتدارك التأخر المسجل الذي شهدته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي أين شهدت المؤشرات الإقتصادية تراجعا واضحا، ويتجلى ذلك في إرتفاع معدل البطالة الذي بلغ ذروته أين سجل ما نسبته 30% سنة 1998. أين كان لمجال التشغيل حصة معتبرة من خلال هذه البرامج لما له من أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني. وعليه فيسعى هذا الموضوع إلى دراسة مدى مساهمة البرامج التنموية في خفض معدلات البطالة وزيادة نسبة العمالة في الجزائر خلال الفترة (20012014).

الكلمات المفتاحية: العمالة، البرامج التنموية، النمو الإقتصادي، البطالة، وسوق العمل.

Summary :

Since 2001 Algeria has pursued an expansive development policy , by allocating substantial funds unprecedented in the history of the Algeria economy through various development programs . and that coincided with the financial abundance that Algeria know and foreign revenue and public treasury recovery a result of the rise in oil prices in the global markets and the high exchange reserve , and that has been reflected through development programs applicated and implemented along the period from 2001 to 2014 , These programs represented in the economic recovery program , along the period from (2001- 2004) . and which has been designated a preliminary financial budget of 525 billion dinars , fllowed by the supplemental program to support economic growth (2005-2009) and with also has been designated a financial budget of 4203 billion dinars , and the gouverment continued its development policy by adopting the consolidation of economic growth program (2010-2014) , and which has been designated a huge sum of mony of 21214 billion dinars that's the equivalent of 286 $ billion , Algeria now proceed in the application of the five-year program (2015-2019), The dedication of these public investment in order to achieve the general objective of recovery policy especially those related to economic growth and economic development to improve the economic and social indicators , and redress the registrar delay experienced by Algeria during the nineties where economic indicators have seen a clear drop . and this is reflected in the high unemployment rate which reached its peak in 1998 with 30% , where was for the operating field a considerable share through there programs due to its great importance in the national economy's combination , and for that this topic is looking up to study the extent of the contribution of development programs to reduce the unemployment levels and increase the percentage of the employment in Algeria during the period (2001-2014).

Key words: labor, development programs, economic grouth, unemployment, and labor market.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الناتج المحلي الحقيق في الجزائر في الفترة (1995-2001)	10
02	الاستثمار الخاص والعام في الجزائر في فترة (1995-2000)	10
03	نمو العمالة حسب القطاعات (1995-2000)	13
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1995-2000).	15
05	التوزيع القطاعي لمضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)	27
06	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	32
07	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	36
08	تطور معدل النمو الطبيعي الديموغرافي(1999-2011)	44
09	يوضح من هم العاطلون	53
10	تطور نسب البطالة خلال الفترة (2011-2014)	57
11	تطور حجم العمالة طيلة الفترة (1990-2000)	59
12	تطور نسب نمو العمالة خلال الفترة (2001-2014)	61
13	هيكل سوق العمل في الجزائر	65
14	تطور الشغل حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي	69
15	هياكل وتدابير محاربة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	74
16	تطور الوظائف المستحدثة في إطار برنامج "ANGEM" (2005-2013)	79
17	مساهمة برنامج المساعدة على الإدماج المهني في التشغيل (2009-2013)	82
18	تطويرعدد مناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج"ECP"(2000-2010)	84
19	عدد المناصب المستحدثة في إطار "ESIL" (2000-2011)	86
20	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2001-2004)	96
21	نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص في الفترة(2003-2004)	97
22	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2009)	103
23	نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص في الفترة (2005-2009)	105
24	المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2010-2014)	109
25	نسبة استقطاب العمالة في القطاعين العام والخاص في الفترة(2010-2014)	110

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات النمو الاقتصادية خلال الفترة (1993 – 2000)	10
02	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1999 – 2000)	12
03	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1993 – 1999)	16
04	الارادات و النفقات العامة توازن الميزانية وسعر النفط في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2000)	18
05	رصيد الميزانية و الميزان التجاري و ميزان المدفوعات خلال الفترة (1995– 2000)	20
06	تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة (1995 – 2000)	21
07	احتياطي الصرف و الدين الخارجي خلال الفترة (1995 –2000)	23
08	التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 – 2004)	26
09	البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة خلال الفترة (2005 – 2009)	30
10	القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005 – 2009)	31
11	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي خلال الفترة(2010– 2014)	35
12	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	38
13	تطور السكان حسب النوع و الجنس خلال الفترة (1998–2004)	45
14	متوسط التركيب العمري للسكان خلال اربعة عقود الماضية	46
15	نسبة التوظيف في القطاعين العام و الخاص خلال الفترة(2003 – 2009)	49
16	تطور القروض حسب القطاع القانوني خلال الفترة(1998– 2005)	49
17	تطور فرص العمل حسب القطاعات خلال الفترة(2001–2010)	51
18	توزيع السكان النشطين 16 سنة فما فوق خلال الفترة(1996–2003)	55
19	تطور البطالة خلال الفترة(2005–2010)	56
20	تطور البطالة خلال الفترة(2011–2014)	57

21	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2000)	58
22	تطور توفير فرص العمل حسب قطاعات النشاط خلال الفترة(2001-2007)	59
23	نسبة العمالة في الإقتصاد الوطني خلال الفترة(2001-2014)	60
24	تطور العاملين بالقطاع الحكومي خلال الفترة(1990-1998)	66
25	تطور الشغل حسب القطاع الرسمي و غير الرسمي خلال الفترة(1993-1997)	68
26	مساهمة القطاع غير الرسمي في التوظيف بالجزائر خلال الفترة(2000-2007)	69
27	ترتيب الجزائر في مؤشر توظيف العاملين و عدد النقط لمؤشراته الفرعية خلال الفترة(2007-2010)	71
28	تطور عدد المناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب خلال الفترة(2011-2012)	76
29	عدد المناصب المستحدثة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الفترة (2008-2012)	77
30	حصيلة التصريح بالإستثمار و عدد المناصب المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة (2002-2012)	80
31	نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي من خلال المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و عدد مناصب العمل سنة 2012	81
32	عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية خلال الفترة (2001-2011)	85
33	تطور معدلات النمو الاقتصادية القطاعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2004)	92
34	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2001-2004)	95
35	تطور معدلات النمو الاقتصادية القطاعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2009)	99
36	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2005-2009)	102
37	تطور معدلات النمو الاقتصادية القطاعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2014)	107
38	المساهمة القطاعية في خلق مناصب شغل خلال الفترة (2010-2014)	108

1/المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب :

1. البيلاوي حازم، "**سوق العمل و مشاكل البطالة في البلدان العربية**"،صندوق النقد العربي ، أبوظبي ، 2002.

2.الزواوي خالد محمد، "**البطالة في الوطن العربي "المشكلة....و الحل**" "، مجموعة النيل العربية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.

3.بن شهرة مدني، "**الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية**"، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.

4.جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث، الطبعة الأولى ،أبوظبي، .2010

5.رمزي زكي ، "**الإقتصاد السياسي للبطالة**"، عالم المعرفة للنشر التوزيع، الكويت، .1998

6.طاقة محمد، عجلان حسن حسين، "**إقتصاديات العمل**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، .2008

7.قاسمي آمال وآخرون، "**الجزائر إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل**"، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2013.

ب- الأطروحات المذكرات :

1. أدرييوش دحماني محمد ،"**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، .2012

2. برشي عبد الكريم ،" **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**" ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، .2013

3. بودخدخ كريم، "**آثر سياسة الإنفاق على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)**" ، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009.

4.رماش هاجر، "**إتفاق الشراكة الأوروجزائرية و سوق العمل في الجزائر**"، دكتوراه LMD، تخصص علوم إقتصادية، جامعة قسنطينة (2) ، 2012 .

5. سيلام حمزة ، فاتح ولد ربو، "**فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (2000-2014)**"، مذكرة ماستير علوم إقتصادية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2013.

6.شرف الدين جيلالي، "**دراسة قياسية لمحددات البطالة عند خرجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد (الدفعات: 1990-1991-1992)**"، مذكرة ماجستير علوم قتصادية ، جامعة الجزائر،.2006

7. صامصي أسماء، "**أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1971-2011)**" ، مذكرة ماجستير علوم إقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، .2013

8. طابوش مولود، "**أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير علوم إقتصادية، جامعة الجزائر،.2006

9.عقون سليم، "**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير علوم إقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009.

10.قصاب سعدية، "**إختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)**"، أطروحة دكتوراه دولة علوم إقتصادية ، جامعة الجزائر،.2005

11.قميحة رابح، "**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية (2001-2012)**"، مذكرة ماجستير علوم سياسية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، .2013

12.كبداني سيد أحمد، "**أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراية تحليلية قياسية**"، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2012.

ج- المجلات العلمية :

1.البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعاليات سوق العمل**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة شلف .

2.بطاهرعلي، "**سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004.

3.بوفليح نبيل، "**دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**" ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد التاسع ،جامعة الجزائر،2013 .

4.خلوط فوزية، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 .

5.رحيم حسين، "**سياسة التشغيل في الجزائر تحليل و تقييم**"، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 61،62، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، .2013

6.زرمان كريم، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2009)**"، أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة 2010 .

7.شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، "**سوق العمل بالجزائر وآثر السياسات الإقتصادية التجميعية على معدلات البطالة**"، مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية ،المجلد العاشر, العدد الثاني ، 2008 .

8.صالحي محمد وفضيل عبد الكريم، "**النمو الديموغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد السابع عشر، 2014 .

9.عبد الرزاق ملاي لخضر وبونوة شعيب، "**دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد السابع، (2009-2010) .

د- الملتقيات و المؤتمرات :

1.بن قايد فاطمة الزهراء، "**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيض من حدة البطالة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" برج بوعريريج**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي(2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ،2014 .

2.بومدين يوسف، "**التعليم العالي و علاقة مخرجاته مع سوق العمل في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 .

3.خراز راضيا إسمهان وحدة عطا الله، "**إنعكاسات سياسة الإنعاش الإقتصادي (2001-1014) على التشغيل و البطالة في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 .

4.رابحي بو عبد الله، "**إنعكاسات برامج التنمية في الجزائر على نمو العمالة (2001-2014)**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014.

5.زرواط فاطمة الزهراء وبورجة صارة، "**إنعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسة التشغيل على البطالة في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ،2014 .

6. شيبي عبد الرحيم , شكوري محمد , **البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية و قياسية** , مداخلة في إطار المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، .2008

7.ضيف آحمد وبلقلة إبراهيم، "**أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 .

8.طويطي مصطفى ولعرج مجاهد نسيمة، "**آليات إنعاش تشغيل الشباب في الجزائر دراسة وصفية للوضعية الراهنة**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 .

9.طيبة عبد العزيز وتقروت محمد، **'إنعكاسات برنامجي الإنعاش و النمو الإقتصادي على البطالة في الجزائر'**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ، 2014 .

10.غالم عبد الله وفيشوش حمزة، "**إجراءات و تدابير لدعم ساسة التشغيل في الجزائر (المساهمات و أوجه القصور)**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، .2011

11.قادري محمد، "**أثر الإستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)،جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ، 2014.

12.لطرش الطاهر، "**الإطار المؤسسي لسوق العمل و سياسة التشغيل في الجزائر خصائصه و أثره على ديناميكية التشغيل**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، .2011

13.مسعودي زكريا، "**سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاح الإقتصادي بالجزائر منذ سنة 2001** "، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقيم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

14.نصير آحمد، "**التحليل الكمي لأثر برامج الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر دراسة تطبيقية(2001-2014)**"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 .

هـ- القوانين و المراسيم :

1.القانون رقم 14-10 مؤرخ في 2014/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة 2015 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 78،2014 .

2.القانون رقم 78-12 مؤرخ في 1978/08/05، المتضمن القانون الأساسي للعامل، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ،1978.

3.الأمر 96-14 مؤرخ في 1996/06/24 ،المتضمن قانون المالية التكميلي 1996 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 39 الصادرة بتاريخ 1996./06/26

4.المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 1994/06/06، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، للجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 44 الصادرة بتاريخ 1994/06/07.

5.المرسوم التنفيذي رقم 01-282 مؤرخ في 2001/09/24، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 55 الصادرة بتاريخ 2001/09/26 .

6.المرسوم التنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 1990/09/08 يعدد و يتمم الأمر رقم 71-42 المؤرخ في 1971/06/17، متضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية العدد 39 الصادرة بتاريخ 1990/09/12.

و- التقارير الرسمية :

1. الديوان الوطني للإحصائيات، "**حوصلة إحصائية – الفصل الثاني : التشغيل (1962-2011)**".

2. الديوان الوطني للإحصائيات، "**النشاط الإقتصادي التشغيل و البطالة , الثلاثي الرابع 2011** ".

3. الديوان الوطني للإحصائيات، "**النشاط الإقتصادي التشغيل و البطالة , الثلاثي الرابع 2012**".

4. الديوان الوطني للإحصائيات، "**النشاط الإقتصادي التشغيل و البطالة , الثلاثي الرابع 2013**".

5. الديوان الوطني للإحصائيات ،"**النشاط الإقتصادي التشغيل و البطالة , الثلاثي الرابع 2014**".

6.الديوان الوطني للإحصائيات، "**ديموغرفيا الجزائر 2014**" .

7. بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي و النقدي بالجزائر**" ،التقرير السنوي، **2009** .

8. بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي و النقدي بالجزائر**" ،التقرير السنوي، **2012**.

9. بنك الجزائر، "**التطور الإقتصادي و النقدي بالجزائر**"، التقرير السنوي، **2013**.

ز- إحصائيات و منشورات من المواقع الإلكترونية :

1 . بوابة الوزير الأول , نقلا عن الموقع : www.premier-ministre.gov.dz/arabe

2. منشورات الصندوق الوطني لتأمين على البطالة , نقلا عن الموقع: www.cnac.dz

3. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار , نقلا عن الموقع : www.andi.dz

4. منشورات المديرية العامة لتشغيل الشباب, نقلا عن الموقع : www.ansej.org.dz

5. منشورات الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر, نقلا عن الموقع: www.anjem-/ar/com.dz

6. www.econostrum.fr.

2/ المراجع باللغات الأجنبية :

A . Les Rapports:

1. IFM. country report no.14/32,2014.

2.WORD BANK. a public expenditure review .report n°36270,2007.

3.Banque d'Algérie , rapport annual l'année 2005,annexe des tableaux statistique ,2005.

4. **Banque d'Algérie** , rapport annual l'année 2008,annexe des tableaux statistique ,2008.

5. **Banque d'Algérie** , rapport annual l'année 2012,annexe des tableaux statistique ,2012.

6. **Office national des statistiques** ,l' Algérie en quelque chiffre ,1997-1998,édition n°29,2000.

7. **Office national des statistiques** , enquête emploi auprés des menages ,série n°170,2011.

تعد مسألة العمالة الهاجس الأول الذي يهدد الإستقرار الإقتصادي وكذا السياسي لكل بلد، بغض النظر عن الإتجاه أو الإيديولوجية السائدة والمعتمدة في أي نظام اقتصادي، إذ كانت ولا تزال الإطار المعتمد لتحديد إستراتيجيات التنمية لكل بلد، إذ تحتل سياسات التشغيل بمختلف آلياتها وبرامجها أولوية كل بلد، بإعتبارها الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لاسيما في البلدان النامية لأنها باتت مرتبطة بمدى تحقيقها لفعالية الأداء الذي يظهر أساسا من خلال زيادة مستوى ألعمالة و خفض معدلات البطالة .

ففي الجزائر إرتبطت إشكالية ألعمالة بإستراتيجية التنمية الإقتصادية ألتي إعتمدتها الدولة منذ الإستقلال، ولما كانت هذه السياسات المنتهجة يطغى عليها الجانب الإجتماعي بغض النظر عن المنهج الإقتصادي، فقد اتسمت في ظل الإقتصاد الموجه بالإنتعاش ذلك أن المنهج الإشتراكي أنذاك اقتضى توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، غير أن هذه سياسة سرعان ما أظهرت سلبياتها خاصة في أواخر الثمانينيات، لا سيما بإنتقال الدولة إلى إقتصاد السوق .

وبالرجوع إلى منتصف الثمانينيات وبعد الأزمة البترول التي جاءت جراء الإنهيار الحر لأسعار البترول، تعرض الإقتصاد الوطني إلى عدة إختلالات نتيجة إعتماد الدولة على عنصر واحد للتصدير، فإنخفض النشاط التنموي تقلصت المداخيل، وعرفت مستويات البطالة نسبا مرتفعة، فعجزت غالبية المؤسسات العمومية عن توفير مناصب عمل جديدة .

مع بداية التسعينيات و نظرا لتفاقم المشكلة الإقتصادية من جهة والأزمة الأمنية من جهة أخرى، كان من الضروري على السلطات أنذاك إعادة النظر في سياستها الإقتصادية المتبعة سابقا وبالتالي سارعت الحكومة في الشروع في إصلاحات إقتصادية ودخلت بذلك الجزائر في إصلاحات

هيكلية مع صندوق النقد الدولي، ولقد أسفرت هذه الأخيرة عن إختلالات كبيرة في مجال سوق العمل جراء التسريح الجماعي للعمال نتيجة الإصلاحات الهيكلة التي أجبرت المؤسسات العمومية على تسريح عدد كبير من العمال (تسريح أكثر من 500000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة خلال الفترة (1993 – 1998).

كما شهدت فترة منتصف التسعينيات تحسن في أداء الإقصاد الوطني وهذا راجع الى إتباع الجزائر إلى إرشادات صندوق النقد الدولي من جهة، والتحسن النسبي في أداء قطاع المحروقات سنة 1996 من جهة أخرى، ذلك نتيجة زيادة الكمية المنتجة وارتفاع أسعار النفط، مما سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية معتبرة، وفي ظل وفرة المداخيل المحققة نتيجة التحسن المستمر لأسعار البترول سطرت الجزائر جملة من البرامج التنموية مع مطلع الألفية الثالثة كان أولها " برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)، ليليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، فبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو، قررت الحكومة مواصلة المسيرة التنموية من خلال برنامج توطيد النمو (2010–2014)، وحاليا تشرع الجزائر في تطبيق البرنامج الخماسي (2015–2019).

الإشكالية الرئيسية :

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

كيف أثرت البرامج التنموية المتبعة ابتداء من 2001 الى غاية 2014 على تطور نسب العمالة في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مضمون البرامج التنموية في الجزائر في الفترة (2001-2014) ؟

- ماهو واقع سوق العمل في الجزائر ؟

- فيما تتمثل آليات التشغيل والقضاء على البطالة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية؟

- كيف أثرت هذه البرامج التنموية على نسب العمالة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

الهدف من طرح هذه الإشكالية يجعلنا نتطرق إلى فرضية مفادها :

إعتماد الدولة على إنتهاج جملة من البرامج التنموية كان مفادها المساهمة في تقليص حجم البطالة وزيادة نسبة العمالة .

وتندرج ضمن هذه الفرضية جملة من ألفرضيات الجزئية أهمها :

- يعد إرتفاع البطالة في الجزائر انعكاسا للتوجه التنموي نحو إقتصاد السوق .

- البرامج التنموية تضمن مجموعة من المشاريع تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي والتقليل من حدة البطالة .

- البرامج التنموية في الفترة (2001-2014) ساهمت في زيادة نسب العمالة بالجزائر .

الدراسات السابقة :

- **الدراسة الأولى:** كتاب بعنوان " **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**" ، للكاتب " مدني بن شهرة "، حيث تناول الكتاب سياسة التشغيل في الجزائر في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي، من خلال تتبع نماذج الإصلاح الإقتصادي المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي .

– **الدراسة الثانية :** أطروحة دكتوراه بعنوان "**إختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر من (1990 – 2004)**" ، للباحثة "سعدية قصاب "، حيث تناول هذا الموضوع سياسة التشغيل في الجزائر من خلال تفسيرها لظاهرة البطالة .

– **الدراسة الثالثة:** مذكرة ماجستير بعنوان "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004) مع محاولة إقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل للفترة (2005 – 2009)** "، للباحث " فارس شلالي " حيث تناول هذا الموضوع مشكلة البطالة و كيف سعت الحكومة إلى التخفيف من حدتها من خلال سياسات التشغيل .

– **الدراسة الرابعة:** مذكرة ماجستير بعنوان " **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية (2001 – 2012)**"، للباحث" رابح قميحة "، حيث يتناول هذا الموضوع سياسات التشغيل في الجزائر في إطار البرامج التنموية وكيف أثرت هذه الأخيرة على مستويات التشغيل .

– **الدراسة الخامسة :** مذكرة ماجستير بعنوان " **أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر**"، للباحث" سليم عقون "، حيث يتناول هذا الموضوع جميع المتغيرات الإقتصادية التي كان لها أثر كبير على معدل البطالة من خلال الدراسة القياسية.

إطار الدراسة :

تمت هذه الدراسة على حالة الجزائر، محاولة لتسليط الضوء على تطور نسب العمالة من خلال تطبيق البرامج التنموية في الفترة (2001 – 2014)، إعتبارا أن سنة 2001 كانت البداية لإنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي حتى سنة 2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة

(2005 – 2009)، وبرنامج توطيد النمو طيلة الفترة (2010 – 2014)، كما أن الجزائر تشرع في تنفيذ البرنامج الخماسي آخرفي الفترة (2015 – 2019) .

أهداف الدراسة :

– إبراز الأهمية التي توليها الدولة للعمالة منخلال تطبيق البرامج التنموية في (2001–2014).

– تحليل وضعية سوق العمل في الجزائر .

– الوقوف على وضعية العمالة في الجزائر في ظل تطبيق برامج التنمية .

أهمية الدراسة :

تسليط الضوء على مشكلة البطالة، التي تهدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي لأي دولة، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، وإظهار التجربة الجزائرية في القضاء على البطالة من خلال استثمارات ضخمة في شكل برامج تنموية .

صعوبات الدراسة:

إختلاف المعطيات والمؤشرات في التقارير من نفس المصدر من سنة إلى أخرى وكذا التأخر في صدور التقارير الوطنية والمؤشرات الإقتصادية .

تقسيمات الدراسة :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، تمثل الفصل الأول في بداية الألفية الثالثة من خلال تطبيق برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، والأوضاع الإقتصادية التي سبقت تطبيق البرامج التنموية، كما خصص الفصل الثاني خصص لدراسة

وتحليل وضعية سوق العمل في الجزائر من خلال تحليل قوى العرض والطلب، البطالة والعمالة، وكذا التشريعات المنظمة له، كما تم التعرف على هيكله وأهم آليات التشغيل ومكافحة البطالة المطبقة في الجزائر، بعدها الالفصل الثالث الذي خصص لتحليل أثر البرامج التنموية على معدلات النمو الإقتصادي ونسبة نمو العمالة من خلال تحليل نتائج البرامج التنموية في الفترة (2001-2014).